ومنظمات إقليمية أخرى بهدف تحسين قدرتها على الاستجابة بسرعة وفعالية لمعالجة التحديات الرئيسية المعاصرة[٦]. وفي ذلك السياق، أكد الرئيس الحالي للمجلس دعم المنظمة التام للمبادئ والتوصيات الواردة في القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) التي تهدف إلى تعزيز التعاون والتشاور بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفي الوقت ذاته إدراك المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن عن السلم والأمن الدوليين[٧].

وأعرب معظم المتكلمين عن تقديرهم للتعاون بين المنظمة والأمم المتحدة، وأعربوا عن تأييدهم بصورة عامة للأولويات التي حددها الرئيس الحالي خلال الفترة قيد الاستعراض.

(٦) S/PV.4964، الصفحة ٢؛ و S/PV.5134، الصفحتان ٢ و ٣.

(٧) S/PV.5346، الصفحة ٥.

الشرق الأوسط

٣٣ - الحالة في الشرق الأوسط

ألف - قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

القرارات ١٥٥٠ (٢٠٠٤) و ١٥٧٨ (٢٠٠٤) و ١٦٠٥ (٢٠٠٥) و ١٦٤٨ (٢٠٠٥) و ١٦٨٥ (٢٠٠٦) و ١٧٢٩ (٢٠٠٦) و ١٧٥٩ (٢٠٠٧) و ١٧٨٨ (٢٠٠٧) التي اتخذها مجلس الأمن والبيانات التي أدلى بها الرئيس في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

في كل جلسة من الجلسات ٤٩٩٨ و ٥١٠١ و ٥٢٠٥ و ٥٣٣٩ و ٥٤٥٦ و ٥٥٩٦ و ٥٦٩٨ و ٥٨٠٢[١]، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع وبدون مناقشة قراراً قراراً يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترات ستة أشهر على أساس تقارير الأمين العام[٢]. وذكر الأمين العام في تقاريره أن الحالة في القطاع الإسرائيلي - السوري لا تزال هادئة بشكل عام. وأشار إلى أنه، في الفترة من ١٢ تموز/يوليه إلى ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، انطلقت صواريخ من منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسقطت بالقرب من مواقع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في منطقة مزارع شبعا[٣].

(١) عقدت في ٢٩ حزيران/يونيه و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٧ حزيران/يونيه و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٣ حزيران/يونيه و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٠ حزيران/يونيه و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ على التوالي. وخلال تلك الفترة، عقد المجلس، إضافة إلى تلك الجلسات، عددا من الجلسات الخاصة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، عملا بالمرفق الثاني، الجزأن ألف وباء من القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١). وعقدت تلك الجلسات في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (٤٩٩٦)، و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (٥٠٩٨) و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (٢٠٠ ٥)، و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (٥٣٣٠) و ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (٥٤٥٢) و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (٥٥٨٧)، و١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (٥٦٩٢) و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (٥٧٩٧).

(٢) S/2004/499 و S/2004/948 و S/2005/379 و S/2005/767 و S/2006/333 و S/2006/938 و S/2007/331 و S/2007/698.

(٣) انظر S/2006/938.

وبشكل عام، واصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أداء دورها كمشرف على وقف إطلاق النار بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية. وقال إن الحالة في الشرق الأوسط، على الرغم من الهدوء السائد، تتسم بالتوتر ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة.

وفي القرارات المتخذة خلال تلك الفترة، دعا المجلس جميع الأطراف المعنية لأن تنفذ فورا قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترات مدتها ستة أشهر متتالية، وقد انتهت الولاية الأخيرة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛ وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تطورات الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ القرارات[٤].

وصدرت أيضا بيانات تكميلية عن الرئيس، ورد فيها أنه على الرغم من الهدوء الحالي السائد في القطاع الإسرائيلي – السوري، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تشكل خطرا محتملا ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم وإلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط[٥].

(٤) القرارات ١٥٥٠ (٢٠٠٤) و ١٥٧٨ (٢٠٠٤) و ١٦٠٥ (٢٠٠٥) و ١٦٤٨ (٢٠٠٥) و ١٦٨٥ (٢٠٠٦) و ١٧٢٩ (٢٠٠٦) و ١٧٥٩ (٢٠٠٧) و ١٧٨٨ (٢٠٠٧).

(٥) S/PRST/2004/23 و S/PRST/2004/47 و S/PRST/2005/24 و S/PRST/2005/65 و S/PRST/2006/26 و S/PRST/2006/54 و S/PRST/2007/20 و S/PRST/2007/48.

باء – قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والتطورات المستجدة في قطاع إسرائيل – لبنان

القراران ١٥٢٥ (٢٠٠٤) و ١٥٥٣ (٢٠٠٤) اللذان اتخذهما مجلس الأمن في جلستيه المعقودتين في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ و ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩٠٧ والجلسة ٥٠١٢[٦] اتخذ مجلس الأمن بالإجماع وبدون مناقشة القرارين ١٥٢٥ (٢٠٠٤) و ١٥٥٣ (٢٠٠٤) على التوالي، اللذين مددا ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على أساس التقارير المقدمة من الأمين العام[٧]، والطلبات المقدمة من لبنان[٨]. وذكر الأمين العام في تقاريره أن الحالة في منطقة عمليات القوة خلال تلك الفترة اتسمت بالعديد من المواجهات المسلحة عبر الخط الأزرق، التي كان معظمها بين حزب الله وجيش الدفاع الإسرائيلي، وشمل بعضها عناصر غير معروفة أو جهات فلسطينية. وأشار إلى أن التوتر كان عالياً في أحيان كثيرة، وكانت الحالة هشة. وقال أيضا إن دائرة الانتهاكات الجوية

(٦) عقدتا في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ و ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ على التوالي. وخلال تلك الفترة، وإضافة إلى هاتين الجلستين، عقد المجلس عددا من الجلسات الخاصة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، عملا بالمرفق الثاني، الجزأين ألف وباء من القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١). وقد عقدت الجلسات في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (٤٩٠١)، و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (٥٠٠٨)، و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (٥١١٥) و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (٥٢٣٣) و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (٥٣٥٥)، و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (٥٤٩٥)، و ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (٥٧٣١).

(٧) S/2004/50 و S/2004/572 و corr.1، و Add.1.

(٨) S/2004/35 و S/2004/560.

من جانب إسرائيل، وإطلاق النار من المدافع المضادة للطائرات من جانب حزب الله، وعمليات القصف الجوي الإسرائيلية ضد مواقع حزب الله قد أضافت أبعادا جديدة خطيرة في النزاع. وذكر الأمين العام أن الحالة على طول الخط الأزرق عرضة للتطورات الإقليمية المتقلبة، وشدد على الحاجة إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

وفي تلك الجلسات، وجه الرئيس[٩] الانتباه إلى وثائق مقدمة من لبنان[١٠] وإسرائيل[١١]، تبلغ عن انتهاكات للخط الأزرق.

وجدد المجلس بالقرارين ١٥٢٥ (٢٠٠٤) و ١٥٥٣ (٢٠٠٧) ولاية القوة مرتين لفترة ستة أشهر، بحيث تنتهي الولاية الثانية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥؛ وشدد على أهمية الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة لبنان لكفالة إعادة بسط سلطتها الفعلية على كافة أرجاء الجنوب، بما في ذلك نشر قوات مسلحة لبنانية. وكرر المجلس أيضا تأكيد دعوته للطرفين أن يواصلا الوفاء بالالتزامات التي قدماها بأن يحترما تماما خط الانسحاب الذي حددته الأمم المتحدة، وأن يمارسا أقصى درجة من ضبط النفس وأن يتعاونا بشكل كامل مع الأمم المتحدة والقوة. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بشأن تنفيذ هذين القرارين.

(٩) شيلي ورومانيا، على التوالي.

(١٠) S/2004/6 و S/2004/15 و S/2004/54 و S/2004/55 و S/2004/574 و S/2004/575 و S/2004/577.

(١١) S/2004/61 و S/2004/465.

القرار ١٥٨٣ (٢٠٠٥) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥١١٧ المعقودة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

في الجلسة ٥١١٧، المعقودة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان[١٢] المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وقال الأمين العام في تقريره إن منطقة عمليات القوة شهدت فترة من الهدوء النسبي، إلا أن ثمة حوادث خطيرة وقعت في الأسابيع الأخيرة من الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٩ كانون الثاني/يناير، أصابت قنبلة مزروعة على جانب الطريق قافلة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، مما أسفر عن مقتل جندي وجرح ثلاثة جنود آخرين. وفي الحادث نفسه، قتل مراقب من الأمم المتحدة ومواطن فرنسي وجرح مواطن سويدي. وأعقب ذلك إطلاق النار بشكل انتقامي مما أودى بحياة أحد عناصر حزب الله وجرح آخر. وأشار الأمين العام أيضا إلى أن الخط الأزرق اتسم بفترات طويلة من الهدوء النسبي غالبا ما تعقبه سلسلة من الأعمال العدائية. وذكر أن استئناف التدابير العسكرية، التي أعلن حزب الله مسؤوليته عنها، وأن الاستهانة بسلامة وأمن مراقبي الأمم المتحدة العسكريين العزل، أمر يثير القلق.

ووجه الرئيس (الأرجنتين) الانتباه إلى رسائل موجهة إلى الأمين العام من حكومة لبنان[١٣] وحكومة إسرائيل[١٤] تبلغ عن وقوع انتهاكات للخط الأزرق. وفي رسالة أخرى

(١٢) S/2005/36.

(١٣) S/2005/23 و S/2005/24 و S2005/25 و S/2005/26.

(١٤) S/2005/14 و S/2005/40.

وجه الرئيس انتباه المجلس إليها، طلب ممثل لبنان أن يمدد المجلس ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى[١٥].

ثم وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار[١٦] طُرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٥٨٣ (٢٠٠٥)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد الولاية الحالية حتى ٣١ تموز/ يوليه ٢٠٠٥؛

ودعا حكومة لبنان إلى بسط سلطتها التامة الوحيدة والفعلية على كافة أرجاء الجنوب، بما في ذلك من خلال نشر عدد كاف من القوات المسلحة وقوات الأمن اللبنانية، لكفالة أجواء هادئة في جميع أرجاء المنطقة؛

وطلبت إلى الطرفين أن يكفلا تمتع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بحرية تنقل كاملة في سائر أنحاء منطقة عملياتها؛

وأدان جميع أعمال العنف، بما فيها الأحداث الأخيرة التي جرت عبر الخط الأزرق وأسفرت عن قتل وجرح مراقبين عسكريين للأمم المتحدة،

وأيد الجهود الدؤوبة التي تبذلها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للحفاظ على وقف إطلاق النار على امتداد خط الانسحاب عن طريق الدوريات المتنقلة وأعمال المراقبة من مواقع ثابتة وعن طريق إقامة اتصالات وثيقة مع الطرفين؛

ورحب بما تقدمه قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من مساهمة مستمرة في عمليات إزالة الألغام، ويشجع على مواصلة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى حكومة لبنان في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام دعما للاستمرار في تطوير قدرتها الوطنية على القيام بهذه الأعمال وفي إزالة التهديد المتبقي الذي تشكله الألغام والذخائر غير المنفجرة في الجنوب.

وبعد التصويت، أدلى ببيانات ممثلو الجزائر، والأرجنتين، والبرازيل، والصين، وفرنسا، واليونان، واليابان، ولبنان، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية.

وأدان معظم الممثلين الانتهاكات للخط الأزرق، سواء عن طريق البر أو الجو، وشددوا على أن المسؤولية تقع على عاتق الطرفين لاتخاذ التدابير اللازمة لكفالة احترام الخط الأزرق بكامله، والحيلولة دون وقوع جميع الانتهاكات. وأكد عدة ممثلين على ضرورة أن يعيد لبنان بسط سلطته في الجنوب، ولا سيما عن طريق نشر قواته المسلحة ونزع سلاح الميليشيات. وذكر العديد من الممثلين أن القوة ساهمت في استقرار وأمن المنطقة، وأن استمرار الحوادث العنيفة والانتهاكات على طول الخط الأزرق يؤكد أهمية الوجود الميداني لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وأضافت ممثلة الولايات المتحدة أن الموقف الذي تؤكده باستمرار الحكومة اللبنانية – وهو أن الخط الأزرق لا يسري على منطقة مزارع شبعا – لا يتسق مع قرارات مجلس الأمن، ولا يشكل، بأي حال، مبرراً للسماح لحزب الله بالضلوع في أعمال العنف على طول الخط الأزرق. وذكرت أيضا أن عدم نشر الحكومة اللبنانية لقواتها المسلحة بأعداد كافية لضمان تهيئة بيئة هادئة في جميع أنحاء المنطقة يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن هناك[١٧].

وقال ممثل الصين إنه رغم أن النص لا يزال غير مرض تماما، فإن الوفد الصيني، آخذاً في اعتباره الحالة العامة، قد صوت لصالح مشروع القرار[١٨].

(١٥) S/2005/13.

(١٦) S/2005/53.

(١٧) S/PV.5117، الصفحتان ٣ و ٤.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن ولايات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام حظيت على مدى تاريخها بتصويت بالإجماع، ولا نريد أن نخالف هذا التقليد. وقال إن الاتحاد الروسي ليس راضياً عن هذا القرار لأن السياسة أقحمت فيه أكثر مما ينبغي، وأنه لا يستهدف تحسين طابع عملية الأمم المتحدة في جنوب لبنان، بقدر ما يستهدف ممارسة الضغط على بيروت وإجبارها على السعي لحل مسائل لا يمكنها ببساطة حلها، وذلك لدواع موضوعية، وبسبب الحالة العامة في الشرق الأوسط. وأشار إلى أن الاتحاد الروسي قدم عددا من التعديلات المدخلة للسعي إلى جعله أكثر توازنا وذلك خلال النظر فيه على مستوى الخبراء[١٩].

ورأى ممثل لبنان أنه كان من المناسب إصدار قرار فني لتمديد ولاية القوة، من دون الاقتباس انتقائياً من تقرير الأمين العام، ومن دون إدخال عناصر سياسية على القرار[٢٠].

القراران ١٦١٤ (٢٠٠٥) و ١٦٥٥ (٢٠٠٦) اللذان اتخذهما مجلس الأمن في جلسته المعقودة في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

في الجلستين ٥٢٤١ و ٥٣٦٢[٢١]، اتخذ المجلس، بالإجماع وبدون مناقشة، قرارا يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على أساس تقارير الأمين العام[٢٢] وبناء على طلب من حكومة لبنان[٢٣]. وقد ذكر الأمين العام في تقاريره أن سلسلة من تبادلات إطلاق النار حدثت بين جيش الدفاع الإسرائيلي وحزب الله. في حادث وقع في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، قتل جندي إسرائيلي واحد وأصيب أربعة بجروح، وقتل اثنان من مقاتلي حزب الله. وواصلت الطائرات الاسرائيلية انتهاك المجال الجوي اللبناني، وسجلت القوة عدداً من الانتهاكات البرية اللبنانية. وأشار أيضا إلى أنه، في ٦ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أخلى الجيش اللبناني نقطتي تفتيش من نقاط التفتيش الثلاث في منطقة عمليات القوة، وهو ما ذكرت حكومة لبنان أنه جزء من إعادة انتشار شاملة للجيش في مختلف أنحاء البلد. وفي حادث آخر في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قتل أربعة من مقاتلي حزب الله وأصيب مدني إسرائيلي واحد. وفي رد انتقامي، استمر القصف الجوي من قبل سلاح الجو الإسرائيلي لمدة تسع ساعات، أطلقت خلالها ٨٠٠ طلقة وقذيفة صاروخية من أسلحة المدفعية والدبابات والهاون؛ وأصيب ١٢ جندياً إسرائيلياً، ومدني إسرائيلي واحد، وعدد غير معروف من مقاتلي حزب الله بجروح.

وفي هاتين الجلستين، وجه الرئيس[٢٤] الانتباه إلى وثائق مقدمة من لبنان[٢٥] وإسرائيل[٢٦]، أفادت بوقوع انتهاكات للخط الأزرق.

---

(١٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٢١) عقدتا في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، على التوالي.

(٢٢) S/2005/460، المقدم عملا بالقرار ١٥٨٣ (٢٠٠٥)؛ و S/2006/26، المقدم عملا بالقرار ١٦١٤ (٢٠٠٥).

(٢٣) S/2006/15 و S/2005/444.

(٢٤) اليونان وجمهورية تنزانيا المتحدة، على التوالي.

(٢٥) S/2005/58، S/2005/105، S/2005/106، S/2005/168، S/2005/242، S/2005/304، S/2005/339، S/2005/369، S/2005/424، S/2005/435، S/2005/526، S/2005/568، S/2005/641، S/2005/746، S/2005/715، S/2005/747، S/2005/755، S/2005/836 و S/2006/5.

وبالقرارين ١٦١٤ (٢٠٠٥) و١٦٥٥ (٢٠٠٦)، جدد المجلس ولاية القوة لفترات لمدة ستة أشهر متتالية، تنتهي الولاية الثانية في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وأدان جميع أعمال العنف، بما في ذلك الحوادث التي تقع عبر الخط الأزرق والتي أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى. كما أيد المجلس الجهود التي تبذلها القوة للحفاظ على وقف إطلاق النار وطلب أن يواصل الأمين العام العمل مع حكومة لبنان لبسط سلطتها في الجنوب ومواصلة المشاورات مع الأطراف المعنية بشأن تنفيذ القرارات.

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٥٤٩٧ المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦

برسالتين متطابقتين مؤرختين ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، أبلغ ممثل إسرائيل المجلس أن ''إرهابيي حزب الله'' أطلقوا وابلاً من المدفعية الثقيلة والصواريخ على إسرائيل، مما تسبب في سقوط عدد من القتلى[٢٧]. وتسلل الإرهابيون أيضا إلى إسرائيل وخطفوا جنديين إسرائيليين وأخذوهم إلى لبنان. وذكر الممثل أن المسؤولية عن هذا ''العمل الحربي من أعمال الحرب'' تقع على الحكومة اللبنانية التي انطلقت هذه الأعمال من أراضيها إلى إسرائيل. وتعتبر حكومة إسرائيل ذلك ''إعلان حرب واضح'' وانتهاكا للخط الأزرق ولقرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة. لذلك، فإن إسرائيل تحتفظ بحقها في التصرف وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وممارسة حقها في الدفاع عن النفس. وستتخذ اسرائيل الإجراءات المناسبة لتأمين الافراج عن الجنود المخطوفين ووضع حد لعمليات القصف.

وبرسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، طلب ممثل لبنان عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في الحالة الخطيرة الناجمة عن الاعتداءات الأخيرة من جانب اسرائيل على لبنان[٢٨].

وفي الجلسة ٥٤٨٩، المعقودة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦، استجابة لطلب لبنان، أدرج المجلس الرسالة المؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦ في جدول أعماله. وأدلى ببيانات إضافة إلى جميع أعضاء المجلس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وممثلا إسرائيل ولبنان.

ووجه الرئيس (فرنسا) الانتباه إلى الرسالة المذكورة أعلاه الموجهة من ممثل إسرائيل ورسالتين موجهتين من ممثل لبنان إلى الأمين العام[٢٩]. وفي الرسالة الأولى المؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أبلغ ممثل لبنان الأمين العام بأن مجلس الوزراء اللبناني عقد اجتماعا طارئا في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، ذكرت فيه الحكومة أنها ليست على بينة من الأحداث التي وقعت على الحدود اللبنانية الدولية؛ وأنها ليست مسؤولة عن هذه الأحداث ولا تؤيدها؛ وأنها تدين ''العدوان الإسرائيلي''. وفي الرسالة الثانية، المؤرخة أيضاً ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أبلغت حكومة لبنان الأمين العام بآخر ''الاعتداءات الاسرائيلية'' على لبنان.

وأطلع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط. فقال إن الأزمة بين

(٢٦) S/2005/312، S/2005/352، S/2005/423، S/2005/546، S/2005/731 و S/2005/837.

(٢٧) S/2006/515.

(٢٨) S/2006/517.

(٢٩) S/2006/518 و S/2006/522.

إسرائيل ولبنان هي أخطر أزمة بينهما منذ انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان في عام ٢٠٠٠. وقد بدأت الأزمة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦ عندما أطلق حزب الله عدة صواريخ من الأراضي اللبنانية مقابل الخط الأزرق باتجاه مراكز قوات الدفاع الإسرائيلية، مما أسفر عن مقتل ثلاثة جنود وإصابة اثنين، وأسر اثنين. وأعقب ذلك تبادل لإطلاق النار بين قوات الدفاع الاسرائيلية وحزب الله، امتد على طول الخط الأزرق. وبعد ظهر ١٢ تموز/يوليه، طلبت حكومة لبنان أن تتوسط القوة لوقف إطلاق النار. وردت حكومة إسرائيل بأن وقف إطلاق النار سيكون مشروطا بعودة الجنديين الأسيرين. ونتيجة الاعتداءات وحقيقة أن قوات الدفاع الإسرائيلية قد حذرت من أنها ستطلق النار على أي شخص يتحرك بالقرب من الخط الأزرق، بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة، كانت قدرة القوة على مراقبة منطقة العمليات محدودة[٣٠].

كما قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة للمجلس قال فيها إن أجزاء من لبنان تقع تحت الحصار والإجراءات العسكرية الإسرائيلية الثقيلة. وأشار إلى أن الأمين العام أدان جميع الأعمال التي تستهدف المدنيين أو التي تعرضهم لخطر دون مبرر بسبب طابعها غير المتناسب أو العشوائي، ودعا جميع الأطراف إلى التمسك بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والاتفاقات الدولية، وحث على ضبط النفس للحيلولة دون التصعيد الذي يؤدي إلى عدم السيطرة على الأوضاع. كما أبلغ المجلس بقرار الأمين العام إرسال بعثة إلى الشرق الأوسط لممارسة المساعي الحميدة والمساعدة في نزع فتيل الأزمة الرئيسية في المنطقة[٣١].

وقال ممثل لبنان إن ''العدوان الواسع والوحشي'' الذي تشنه حكومة إسرائيل يدمر البنى التحتية للبنان ويقتل المدنيين الأبرياء. فلقد شنت قوات حكومة إسرائيل عمليات عسكرية واسعة النطاق، عمدت خلالها إلى قصف المنشآت الحيوية، حيث دمرت معظم الجسور الأساسية، ومستودعات النفط لمحطات الكهرباء، والمدرجات الثلاثة والمبنى الرئيسي لمطار بيروت الدولي، واستهدفت العديد من المنشآت المدنية والأبنية السكنية. وقال إن حكومة اسرائيل تحمّل حكومة لبنان المسؤولية عن الهجوم وخطف الجنديين، مع أن الحكومة اللبنانية أصدرت بيانا في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦ أعلنت فيه أنها لم تكن على علم بالحادثة و لم تتحمل مسؤوليتها أو تؤيدها. وقال إن ''العدوان الإسرائيلي''[٣٢] يعرقل الجهود التي يبذلها لبنان لتمتين الديمقراطية ويقوض سيادة لبنان الذي يسعى إلى بسط نفوذه على أراضيه. ورحب بمبادرة الأمين العام القاضية بإرسال وفد للعمل على التخفيف من حدة التوتر، وإعادة الاستقرار، وحماية المدنيين والمنشآت المدنية. وشدد على أن تجاهل إسرائيل للنداءات التي أطلقتها الحكومة اللبنانية بشأن استعدادها الكامل للتفاوض من خلال الأمم المتحدة وأطراف أخرى لمعالجة ما جرى من أحداث وما آلت إليه، ''هو دليل قاطع على النوايا التصعيدية لدى الجانب الإسرائيلي''. وأخيرا، دعا مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار يدعو إلى وقف إطلاق نار فوري ورفع الحصار الجوي والبحري المفروض على لبنان ووضع حد ''للعدوان الإسرائيلي''.

وقال ممثل إسرائيل إن انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي أقر به المجلس في

(٣٠) S/PV.5489، الصفحات ٢ إلى ٤.

(٣١) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

البيان الرئاسي المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠[٣٣]، قد تم بهدف إقامة منطقة أمنية لمنع وقوع مزيد من الهجمات الإرهابية على المدن والقرى الإسرائيلية. إلا أن الحكومة اللبنانية اختارت أن ''تدع الإرهاب يحتل منطقتها الجنوبية بدلا من نزع سلاحه''، وأن تتخلى عن السيطرة على بلدها بدلاً من ممارسة سيادتها الكاملة. ونتيجة لذلك، شن إرهابيو حزب الله، تحت مظلة الإفلات من العقاب في جنوب لبنان، هجوما مفاجئاً على الأراضي الإسرائيلية بدون أي استفزاز، فلم يُترك بذلك أمام إسرائيل أي خيار سوى الرد. وكانت هذه الأعمال ''رداً مباشرا على عمل من أعمال الحرب من جانب لبنان''، وعلى الرغم من أن إسرائيل تحمّل حكومة لبنان المسؤولية عن الهجمات، فإنها تركز ردها بحذر وبشكل رئيسي ضد معاقل حزب الله. وشدد على أهمية أن يدرك المجتمع الدولي أنه في حين يمارس حزب الله هذا الإرهاب، فإنه ''مجرد مخلب القط، أو الاصبع الملطخ بالدم، إنه الذراع الطويلة لسورية وإيران''. وأخيراً، دعا مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة إلى الشعب اللبناني بهدف بلوغ الهدف المتمثل في إقامة لبنان الحرية والرخاء والديمقراطية[٣٤].

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن وفد بلده يرى أن الأعمال العسكرية الإسرائيلية تمثل استخداماً للقوة بطريقة غير متناسبة وغير ملائمة مما يهدد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية والسلم والأمن في المنطقة بأسرها. ودعا إلى اتخاذ خطوات عاجلة لوقف التصعيد العسكري وحث إسرائيل على إنهاء غاراتها على لبنان، وتدميرها الهياكل الأساسية المدنية في الأراضي اللبنانية وعلى رفع الحصار المفروض على ذلك البلد. وأكد أيضاً على أنه يجب على حزب الله الامتناع عن القيام بأعمال ضد إسرائيل، وإطلاق سراح الجنود الإسرائيليين، ووقف الهجوم بالصواريخ واحترام الخط الأزرق. وقال إنه يتوقع أن تقدم الحكومة اللبنانية كل مساعدة ممكنة لتسوية هذه القضايا. وأضاف أن الاتحاد الروسي يؤيد قرار الأمين العام إرسال بعثة خاصة إلى المنطقة، وأنه اتخذ خطوات فعالة لتحقيق وقف إطلاق النار بإرسال الممثل الخاص لوزير الخارجية إلى المنطقة[٣٥].

وقال ممثل الولايات المتحدة إن عمليات الاختراق التي قام بها حزب الله عبر الخط الأزرق في ١٢ تموز/يوليه كانت استفزازا متعمدا يستهدف تقويض الاستقرار الإقليمي. وتؤكد هذه العمليات الاستفزازية ضرورة امتثال سورية وحزب الله الكامل والفوري لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٥٨٣ (٢٠٠٥) و ١٦٥٥ (٢٠٠٦) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وأوضح ضرورة مساءلة الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية عن دعمهما للإرهاب الإقليمي ودورهما في الأزمة الحالية، إذ أن الجمهورية العربية السورية تقدم المأوى للجناح العسكري لحركة حماس، وتقدم دعما ماديا لحزب الله، بينما تقدم جمهورية إيران الإسلامية الرعاية والدعم المالي وغيره من أشكال الدعم لحزب الله. وأكد على أهمية البيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ والنتيجة التي خلص إليها الأمين العام وهي أن إسرائيل، منذ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، قد سحبت جميع قواتها من لبنان وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وأوفت بجميع التزاماتها المحددة في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠[٣٦]. ونتيجة لذلك، قال إنه يجب على

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٩.

(٣٤) S/PV.5489، الصفحات ٧-٩.

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٣٦) S/2000/460.

جميع الميليشيات في لبنان، بما فيها حزب الله، نزع سلاحها وتفكيكها على الفور، ويجب أن تبسط الحكومة اللبنانية سلطتها على جميع أراضي لبنان[٣٧].

وقال ممثل قطر إنه مع تسليمه بحق جميع الدول في الدفاع عن نفسها، بما فيها لبنان، فإن شن حملة عسكرية تستهدف المدنيين مباشرة وتضرب البنى التحتية التي تخدمهم لا يتناسب بأي حال مع الهدف المعلن لها. وأكد على أن ''حق إسرائيل المزعوم'' في الدفاع عن النفس يتوقف عندما يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، ودعا المجلس إلى اتخاذ التدابير المناسبة لإنهاء ''العدوان''[٣٨].

واستنكر ممثل الصين ''العدوان الإسرائيلي المسلح''، وطالب إسرائيل بأن توقف العمليات العسكرية الحالية، وأن ترفع الحصار الجوي والبحري والبري الذي فرضته على لبنان. وقال إن الصين، في الوقت نفسه، ترفض ممارسات ميليشيا حزب الله، وتطالب حزب الله بإطلاق سراح الإسرائيليين المختطفين[٣٩].

وحث ممثل المملكة المتحدة جميع البلدان التي لها تأثير على حزب الله، وخاصة الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، على ''أداء دورها''. وأكد أن لإسرائيل الحق في التصرف دفاعا عن النفس، لكنها يجب أن تمارس ضبط النفس، وتكفل أن تكون أفعالها متناسبة ومحسوبة، تتفق مع القانون الدولي، وتتجنب قتل المدنيين والمعاناة. واختتم بيانه قائلا إن الأزمة تبرز ضرورة تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)[٤٠] تنفيذا كاملا وقابلا للاستمرار.

وقال ممثل فرنسا إن حزب الله يتحمل مسؤولية اندلاع الأعمال العدائية. وقد نأت الحكومة اللبنانية بنفسها عن هذا الاستفزاز، وينبغي أن تتحمل مسؤولياتها وأن تتقيد بالالتزامات التي قطعتها على نفسها أمام هذا المجلس وفقا لاتفاق الطائف وقرارات مجلس الأمن. وقال إن لإسرائيل الحق في الدفاع عن أراضيها ومواطنيها حينما يتعرضون للهجوم، ولكنه يدين الطابع غير المتناسب للاستجابة. وشدد على وجوب عدم أخذ الشعب اللبناني رهينة، وأن تعاد حرية الحركة للسكان وكذلك للأجانب في لبنان[٤١].

ورحب معظم الممثلين بقرار الأمين العام إرسال مبعوث خاص، ودعوا إلى وقف الأعمال العدائية على الفور. وأدان عدد من الممثلين الهجوم على اسرائيل وخطف الجنديين الإسرائيليين، لكنهم شددوا على أن الرد الإسرائيلي لم يكن متناسباً، وأن على إسرائيل أن تتصرف وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني. وقال إنه يجب احترام الالتزامات والاتفاقات السابقة وقرارات مجلس الأمن، ولا سيما ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بشكل كامل وتنفيذها[٤٢].

وفي الجلسة ٥٤٩٢ المعقودة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام

(٣٧) S/PV.5489، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

(٣٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(٤٠) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ١٦.

(٤١) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢ و ٢٣.

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١ (غانا)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (اليابان)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والصفحتان ١٨ و ١٩ (بيرو)؛ والصفحة ١٩ (الدانمرك)؛ والصفحات ١٩-٢١؛ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ٢١ (اليونان).

بشأن النزاع بين اسرائيل ولبنان. وقد أشار فيها إلى مقتل أكثر من ٣٠٠ لبناني وإصابة أكثر من ٦٠٠ بجروح وتدمير جزء كبير من البنية التحتية في بيروت وفي أرجاء البلد. وقال إن لبنان ما زال محاصراً بحرا وجوا من قبل الجيش الإسرائيلي. ودعا الى وقف إطلاق النار بصورة عاجلة وفورية لمنع وقوع مزيد من الخسائر في الأرواح؛ والسماح بوصول مساعدات إنسانية كاملة إلى المحتاجين؛ ومنح الدبلوماسية فرصة للتوصل إلى مجموعة من الإجراءات العملية تؤدي إلى التوصل إلى حل دائم للأزمة الحالية. ونتيجة لاستمرار القتال، لم تكن لدى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حرية الحركة وهي بحاجة إلى قدر من الوقت لجلب مخزونات من المواد الغذائية والمياه والوقود من إسرائيل حتى لموظفيها. وقال إن إسرائيل قد أكدت على أن للعملية التي تقوم بها في لبنان أهدافاً أوسع وأبعد مدى من عودة جنديها الأسيرين وعلى أنها ترمي إلى وضع حد للتهديد الذي يمثله حزب الله بمهاجمة بنيته التحتية وقوته المادية. إلا أن الحكومة اللبنانية، التي تريد إسرائيل أن تبسط سيطرتها على جميع أنحاء لبنان، أصبحت هي نفسها رهينة وأقل قدرة الآن من أي وقت مضى على نشر قواتها في المناطق الضرورية لإحكام السيطرة على حزب الله. وأوصى بعدة عناصر ضرورية من أجل وضع الأساس لأي وقف دائم لإطلاق النار، تشمل إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين الأسيرين، وإنشاء قوة حفظ سلام موسعة للمساعدة على استقرار الوضع، والتنفيذ الكامل للقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، وإنشاء آلية تتألف من جهات فاعلة إقليمية ودولية رئيسية، لمراقبة وضمان تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وقال إن مجلس الأمن يجب عليه أيضا، نظراً لعدم توافر الشروط اللازمة لحفظ السلام، أن يبت في ما سيفعله حيال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي تنتهي ولايتها في ٣١ تموز/يوليه. ورأى أنه لم يعد من الممكن استمرار تلك القوة بتشكيلها الحالي وولايتها الحالية.

وفي الجلسة ٥٤٩٧، المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، دُعي ممثلو النمسا، وكندا، وفنلندا للمشاركة في المناقشة. ثم أدلى الرئيس (فرنسا) ببيان باسم المجلس[٤٣]، في جملة ما أورده المجلس فيه أنه:

أعرب عن صدمته وأساه الشديدين من إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على مركز مراقبة تابع للأمم المتحدة في الجنوب اللبناني في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، مما أدى إلى مقتل أربعة من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين؛

ودعا حكومة إسرائيل إلى إجراء تحقيق شامل في هذا الحادث آخذة في الاعتبار أي مواد ذات صلة بالموضوع تتلقاها من سلطات الأمم المتحدة، وأن تعلن نتائجه في أقرب وقت ممكن؛

وشدد على ضرورة امتثال إسرائيل وجميع الأطراف المعنية امتثالا كاملا لالتزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي المتعلقة بحماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وأكد أهمية كفالة عدم استهداف أفراد الأمم المتحدة بالهجوم.

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٥٤٩٩ المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٤٩٨، المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أدلى ممثلا إسرائيل ولبنان ببيانين عن الحالة في الشرق الأوسط. ووجه الرئيس (فرنسا) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة[٤٤]. وأشار الأمين العام في رسالته إلى الهجمات المسلحة الإسرائيلية على فريق المراقبين في لبنان

(٤٣) S/PRST/2006/34.

(٤٤) S/2006/595.

التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، التي قتل خلالها أربعة مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وأعرب عن قلقه بشأن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة فضلا عن المدنيين الإسرائيليين واللبنانيين، وكرر دعوته إلى وقف الأعمال القتالية فورا.

وأدلى الأمين العام بكلمة أمام المجلس فذكر أنه خلال ليلة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦، قصفت القوات الجوية الإسرائيلية قرية قانا، التي لم تعد ضمن منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ولذلك، لم يكن يوجد أي من موظفي الأمم المتحدة للمساعدة في إزالة الأنقاض وتقديم العلاج للناجين. وأشارت التقارير الأولية إلى مقتل ٥٤ لبنانياً، من بينهم ٣٧ من الأطفال. وأعرب عن استيائه الشديد لأن دعواته السابقة إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية لم تلق آذاناً صاغية. وشدد على أنه في حين لقي عدة مئات من المواطنين اللبنانيين حتفهم، فضلا عن أكثر من ٥٠ إسرائيليا، فإن كلا الجانبين يتحملان مسؤولية كبيرة، وأنه توجد أدلة ظاهرية قوية على أن كلا الجانبين ارتكبا انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. ودعا المجلس للتوافق على أشد النقاط إلحاحاً وهي الوقف الفوري للأعمال العدائية[٤٥].

وقال ممثل لبنان إن إسرائيل ارتكبت مجازر حرب لكن للأسف لم يتم التعامل معها بعد في قرارات مجلس الأمن. وأشار إلى أن رئيس وزراء لبنان عرض، باسم حكومة لبنان، تصور لبنان لحل مكون من سبع نقاط، يبدأ بوقف فوري وشامل لإطلاق النار، لأنه لا يمكن النظر في أي حلول قبل أن يتحقق ذلك. وقال إن بلده يدعو المجلس إلى وقف فوري لإطلاق النار، وإجراء تحقيق فعال وجدي لتلك ''المجزرة'' و ''المجازر'' الأخرى التي ارتكبتها إسرائيل خلال الأسابيع الثلاثة السابقة[٤٦].

واعترف ممثل إسرائيل بأنه قد يكون هناك نساء وأطفال لقوا مصرعهم في ذلك الحادث المأساوي، لكنه شدد على أنهم ضحايا حزب الله. وأكد على أن إسرائيل لم تستهدف الأبرياء قط، وأن النساء والأطفال قد تعرضوا للأذى لأن حزب الله يستخدمهم دروعاً بشرية. وأكد أيضا أنه لو كان لبنان قد نشر قواته في الجنوب أو لو كان مجلس الأمن قد نفذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، لما اندلعت الحرب. وشدد على ضرورة نزع سلاح حزب الله بالكامل، وإلا، حتى لو جرى وقف لإطلاق النار، فإنه ''سيطل برأسه القبيح مرة أخرى''. واختتم كلمته بالقول بأن ''الارهاب وحزب الله يجب أن ينتهيا'' لأنه إلى أن يتم ذلك، ستكون هناك عمليات عسكرية وإطلاق للنار و ''سيدفع المزيد من الأبرياء الثمن''[٤٧].

وقال ممثل لبنان في مداخلته الثانية إنه كان من الواضح منذ الساعات الأولى أن لبنان هو المستهدف، لا حزب الله، ونفى الادعاء بأن تكون الصواريخ قد أطلقت من قرب الموقع الذي قصف[٤٨].

وفي الجلسة ٥٤٩٩[٤٩]، المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أدلى الرئيس (فرنسا) ببيان باسم المجلس[٥٠]، وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

(٤٥) S/PV.5498، الصفحات ٢-٤.

(٤٦) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٦.

(٤٧) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

(٤٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

(٤٩) حضر ممثلا إسرائيل ولبنان الجلسة، عملا بالقرار الذي اتخذ في الجلسة ٥٤٩٨.

(٥٠) S/PRST/2006/35.

أعرب عن صدمته وألمه البالغين إزاء قصف قوات الدفاع الإسرائيلية لمبنى سكني في قانا في جنوب لبنان، مما أدى إلى مقتل العشرات من المدنيين معظمهم من الأطفال، وجرح كثيرين غيرهم. وأعرب عن أعمق تعازيه لأسر الضحايا وللشعب اللبناني؛

وأعرب عن أسفه الشديد إزاء هذه الخسائر في الأرواح البريئة وإزاء قتل المدنيين في الصراع الدائر حاليا، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إليه في غضون أسبوع واحد عن ظروف هذا الحادث المأساوي؛ وشجب أي عمل يستهدف أفراد الأمم المتحدة ودعا إلى الاحترام الكامل لسلامة وأمن جميع أفراد وأماكن الأمم المتحدة؛

وأكد عزمه على العمل دون أي مزيد من التأخير على اتخاذ قرار من أجل إيجاد تسوية دائمة للأزمة، بالاستعانة بالجهود الدبلوماسية الجارية حاليا.

القرار ١٦٩٧ (٢٠٠٦) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٥٠١ المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥٠١، المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان[٥١]. وقال الأمين العام في تقريره إن الأعمال القتالية التي اندلعت بين إسرائيل وحزب الله أدت إلى إحداث تغيير جذري في السياق الذي تعمل فيه القوة، ففي ظل البيئة الحالية لا تتوافر الظروف التي تفضي إلى عملية حفظ سلام تقوم بها الأمم المتحدة. وذكر أنه يوصى، على الرغم من أن ممثل لبنان طلب تمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى[٥٢]، بأن يمدد المجلس ولاية القوة لفترة شهر واحد آخر في ظل عدم إمكانية عودة الوضع كما كان عليه، على ما يبدو.

ووجه الرئيس (فرنسا) الانتباه إلى رسائل موجهة من إسرائيل[٥٣] ولبنان[٥٤] بشأن الأعمال العدوانية. ووجه الرئيس كذلك الانتباه إلى مشروع قرار مقدم من فرنسا[٥٥]، طرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٦٩٧ (٢٠٠٦)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

حث جميع الأطراف المعنية على أن تفي بدقة بالتزامها باحترام سلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسائر الأفراد التابعين للأمم المتحدة؛

وطلب منها أن تسمح للقوة بإعادة إمداد مواقعها والقيام بعمليات البحث والإنقاذ في ما يتصل بأفرادها واتخاذ أي تدابير أخرى تراها القوة ضرورية لكفالة سلامة أفرادها؛

وقرر تمديد ولاية القوة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٥١١، المعقودة في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥٠٣، المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس المجلس من ممثل لبنان[٥٦]، طلب فيها لبنان عقد جلسة عاجلة لمناقشة آخر

(٥١) S/2006/560، المقدم عملا بأحكام القرار ١٦٥٥ (٢٠٠٦).

(٥٢) S/2006/496.

(٥٣) S/2006/515.

(٥٤) S/2006/496، S/2006/518، S/2006/522، S/2006/531، S/2006/536، S/2006/537، S/2006/550، S/2006/565 و S/2006/575.

(٥٥) S/2006/583.

(٥٦) S/2006/596.

مجزرة ارتكبتها إسرائيل في قانا والتصعيد المستمر للنزاع. وفي الجلسة، أدلى ببيانات ممثلا كل من إسرائيل ولبنان.

وأكد ممثل لبنان مجدداً في بيانه دعوة الحكومة اللبنانية إلى الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار، وإجراء عملية تحقيق دولي بشأن قانا، حيث وقعت مجزرة أيضا في عام ١٩٩٦. وقال إن التبرير الذي قدمته حكومة إسرائيل وهو أن مقاتلي حزب الله كانوا في وسط السكان المدنيين يشكل انتهاكا للقانون الدولي، مشيرا الى المادة ٥٠ من البروتوكول الأول الصادر عام ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وأشار أيضا إلى نص وافق عليه مجلس الوزراء اللبناني، يدعو إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار، والإفراج عن السجناء لدى لبنان وإسرائيل، وانسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق، والتزام مجلس الأمن بوضع مزارع شبعا وتلال كفر شوبا تحت ولاية الأمم المتحدة، وقيام إسرائيل بتسليم جميع خرائط الألغام المتبقية في جنوب لبنان؛ وتعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة من حيث أعدادها ومعداتها ونطاق عملياتها[٥٧].

ووافق ممثل إسرائيل على عدم إمكانية العودة إلى الوضع القائم من قبل. وقال إن إسرائيل ليس لديها أي خصام مع لبنان بل مع ”القوات والقوى الفظيعة“ التي سمح لبنان لنفسه أن يكون رهينة لها. وقال إنه أتيحت للبنان فرص عديدة لممارسة سيادته، من بينها فرصة بعد أن غادرت إسرائيل لبنان كلية، وهو أمر صدّق عليه المجلس. وأكد مجددا أن إسرائيل لا تحارب إلا لحماية نفسها من أعمال الحرب[٥٨].

(٥٧) S/PV.5503، الصفحات ٢-٤.

(٥٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

وكانت لممثل لبنان مداخلة ثانية وثالثة، أشار فيهما إلى المؤتمر الذي عقد في روما والذي أصدر بياناً أشار فيه إلى قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وقال إن البيان تضّمن إشارة إلى حقيقة أنه لم يتم تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) بالكامل. وكرر قوله إن لبنان يطالب بإعادة منطقة مزارع شبعا، والإفراج عن الأسرى اللبنانيين من السجون الإسرائيلية، وتسليم خرائط الألغام الأرضية في جنوب لبنان[٥٩].

وقال ممثل إسرائيل في مداخلته الثانية إنه كان ينبغي للبنان أن يطلب إلى السوريين، لا إلى إسرائيل، إعادة منطقة مزارع شبعا لأن حكومة الجمهورية العربية السورية تدعي أن هذه المنطقة لها[٦٠].

وفي الجلسة ٥٥٠٨، المعقودة في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أدلى ببيانات ممثلو كل من إسرائيل ولبنان وقطر[٦١].

وقال ممثل قطر في بيانه إن مشروع القرار المعروض على المجلس بشأن الموقف العربي على النحو الوارد في خطة النقاط السبع التي أقرها مجلس وزراء جامعة الدول العربية في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦ ينبغي أن يُدرس بعناية وأن يؤخذ بعين الاعتبار. وينبغي للمجلس أيضا أن يأخذ في الاعتبار البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع اللبناني، فضلا عن مصالح لبنان ووحدته واستقراره وسلامته الإقليمية. وذكر أنه وفقا لذلك يلفت انتباه المجلس إلى تداعيات تبني

(٥٩) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٦٠) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٦١) دعي وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة وأمين عام جامعة الدول العربية للمشاركة في الجلسة، ولكنهما لم يدليا ببيانات.

قرار غير قابل للتنفيذ، سيؤدي إلى تعقيد الوضع على الأرض أكثر وستكون له تداعيات خطيرة على لبنان، وعلى دول عربية أخرى، وعلى بلدان المنطقة جميعاً[٦٢].

وذكر ممثل لبنان أن مشروع القرار لا يلبي العديد من طلبات لبنان ولن يحقق أيضاً النتائج التي يأملها المجتمع الدولي. وأشار إلى أن مشروع القرار لا يدعو إلى ''وقف فوري لإطلاق النار''، بل إلى ''وقف الأعمال العدائية''، وشدد على أن لبنان يطلب قدراً أكبر من التوضيح بشأن الكثير من المسائل الأخرى. وقال كذلك، مشيراً إلى اللغة الواردة في مشروع القرار التي تدعو إسرائيل إلى وقف جميع العمليات الهجومية، إن إسرائيل لم تعترف قط بأن أيا من أعمالها في لبنان لم يكن دفاعياً، وفي هذا الصدد، فقد ترك مشروع القرار لبنان ضعيفاً معرضاً ''لتزوات'' إسرائيل. ودعا إلى انسحاب اسرائيل فوراً، وأكد من جديد أن حكومة لبنان مستعدة لنشر ١٥ ٠٠٠ فرد من القوات المسلحة اللبنانية في الجنوب عندما ينسحب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق، وقال إنه يجب معالجة مسألة مزارع شبعا أيضا، وإن الاقتراح لم يعكس استعداد المجتمع الدولي بما يكفي لمعالجة تلك المسألة[٦٣].

وقال ممثل إسرائيل إن المسألة ليست ما إذا كان باستطاعة المجلس أن يتخذ قراراً أم لا، بل ما إذا كان باستطاعة المجلس والمجتمع الدولي اتباع مسار عمل ينهي التهديد الذي يفرضه حزب الله ورعاته على الشعب في إسرائيل ولبنان والمنطقة ككل. وأكد أن حكومة إسرائيل ستواصل القيام بكل ما يلزم لحماية أرواح مواطنيها، وأن عليها أن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها ضد عدو لا يكتفي باستهداف المدنيين بشكل متعمد فحسب، بل يختبئ أيضاً بينهم وفي المساجد ومجمعات الأمم المتحدة. ويرى أنه تم تدمير جزء كبير من القدرة العسكرية والهياكل الأساسية لحزب الله، والسماح لحكومة لبنان والمجتمع الدولي بالبدء من جديد وإصلاح ما سبق إغفاله من أمور أدت إلى الأزمة الراهنة. وبهدف تحقيق ذلك، يستدعي الأمر وجود قوة دولية قوية وفعالة تكفل تفكيك الجماعات الإرهابية ونزع سلاحها وتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بجميع أجزائه. ويقتضي أيضا اتخاذ تدابير قابلة للإنفاذ تتسم بالفعالية للحيلولة دون مواصلة الإمداد وإعادة التسليح بالأسلحة والذخائر؛ أما بالنسبة لحكومة لبنان فيجب أن تفي بالالتزامات الأساسية التي يفرضها القانون الدولي والمجلس على لبنان بوضع حد لاستخدام أرضه قاعدة لتهديد أراضي الآخرين. وقال إن إسرائيل على استعداد لوقف القتال وسحب قواتها إذا ما اتخذت هذه التدابير الفعالة[٦٤].

وكرر ممثلا قطر ولبنان في مداخلتيهما الثانية القول بأنه يجب اعتماد قرارات تأخذ في الاعتبار واقع لبنان وإلا واجه المجتمع الدولي حربا أهلية هناك. وأكدا أيضاً أن إسرائيل، برغبتها في تدمير البنى التحتية لحزب الله، دمرت في الواقع البنية التحتية للبنان. وقال إنه يوجد مبدآن يتعلقان بالمدنيين يجب الالتزام بهما، هما مبدأ التمييز ومبدأ التناسب، وتنتهك إسرائيل هذين المبدأين بصورة منتظمة منذ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦[٦٥].

وفي الجلسة ٥٥١١، المعقودة في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وجه الرئيس (غانا) الانتباه إلى عدد من الرسائل الموجهة من ممثل لبنان، يحيل بها قوائم الهجمات التي

(٦٢) S/PV.5508، الصفحتان ٢ و ٣.

(٦٣) المرجع نفسه، الصفحات ٣-٥.

(٦٤) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

(٦٥) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (قطر) والصفحة ٩ (لبنان).

شنتها إسرائيل ويدعو إلى وقف لإطلاق النار[٦٦]. ولفت الانتباه أيضا إلى عدة وثائق أخرى[٦٧]. ثم استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام وبيانات أدلى بها معظم أعضاء المجلس فضلا عن ممثلي إسرائيل ولبنان[٦٨].

ورحب الأمين العام في إحاطته بمشروع القرار المعروض على المجلس الذي ينص على الوقف الكامل والفوري للأعمال العدائية. وقال إنه يرى أن مشروع القرار هذا سيتيح الفرصة لإبرام اتفاق لوقف مستدام ودائم لإطلاق النار وبداية عملية لحل المشاكل السياسية الكامنة في المنطقة. وأعرب عن خيبة أمله لأن المجلس لم يصل إلى هذه المرحلة منذ وقت أبكر بكثير، وأن عجز المجلس عن التحرك بشكل أسرع قد هز ثقة العالم في سلطته ونزاهته. وقال إنه منذ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦، عندما شن حزب الله هجوما على إسرائيل، قُتل أكثر من ١ ٠٠٠ لبناني وأصيب أكثر من ٣ ٦٠٠ بجراح، وقُتل ٤١ مدنياً إسرائيلياً. وكانت الأمم المتحدة أيضاً هدفاً للاحتجاج والعنف، على الرغم من الجهود الإنسانية التي تبذلها المنظمة، بما في ذلك الجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي تعين عليها أن تواجه حالة لم تكن مكلفة بها ولا مستعدة لها. وحدد الأمين العام الإجراءات التي من شأنها أن تجعل مشروع القرار فعالاً تماماً على أرض الواقع. أولاً، يجب إعطاء القوافل الإنسانية والعاملين في ميدان الإغاثة ضماناً حقيقياً للمرور الآمن والوصول إلى من يحتاجون إلى المساعدة؛ وثانياً، يجب أن يقدم المجتمع الدولي إلى حكومة لبنان كل دعم ممكن حتى يتسنى لها ممارسة سيادتها الفعلية، عملا بقرارات المجلس ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وأكد الأمين العام على ضرورة أن تكون الحكومة اللبنانية هي الجهة الوحيدة التي يمكنها أن تستخدم القوة على أراضيها، وهذا يعني حدوث انسحاب كامل وسريع للقوات الإسرائيلية، وتعزيز ولاية القوة وزيادة عدد أفرادها. وأكد على أن لبنان يستحق كل الدعم من الأمم المتحدة في جهودها ”للتخلص من أغلال التدخل الخارجي والصراع الداخلي“، ويتطلب ذلك تحقيق توافق الآراء الوطني بين اللبنانيين والتعاون البناء من جميع الأطراف والجهات الفاعلة ذات الصلة على المستوى الإقليمي، بما في ذلك حكومتا الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية[٦٩].

وأعرب معظم المتكلمين عن تأييدهم الشديد لمشروع القرار، ودعوا إلى وقف فوري وكامل لإطلاق النار يركز على حماية المدنيين؛ ومساعدة لبنان على توسيع سلطته السيادية؛ ومنح ولاية جديدة للقوة وتحسينها ومنحها نطاق عمليات أكبر، وتجهيزها بمعدات أفضل، وزيادة عدد أفرادها؛ وتعاون جميع الدول، ولا سيما الجمهورية العربية

(٦٦) S/2006/571 و S/2006/578 و S/2006/599 و S/2006/621 و S/2006/625 و S/2006/630 و S/2006/639.

(٦٧) رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام، تشير إلى الهجمات التي قتل فيها أربعة من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة (S/2006/595)؛ ورسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام يقدم فيها معلومات عن ملابسات الحادث في قانا الذي قتل فيه عدد من المدنيين (S/2006/626)؛ ومذكرة من الأمين العام مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، يحيل بها نسخة من الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن الحالة الإنسانية في الشرق الأوسط إلى أعضاء المجلس (S/2006/593).

(٦٨) لم يدل ممثل الكونغو ببيان. ومثّل وزراء خارجية الدانمرك وفرنسا وقطر واليونان، ووزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة، ووزير خارجية الولايات المتحدة بلدانهم في هذه الجلسة.

(٦٩) S/PV.5511، الصفحات ٢-٦.

السورية وجمهورية إيران الإسلامية، لاحترام سيادة لبنان. وأكد معظم المتكلمين على أنه لا يمكن أن يكون هناك وجود لقوات أجنبية ولا أسلحة، ولا سلطة في لبنان، سوى تلك التابعة لحكومة لبنان. ودعوا أيضاً إلى تنفيذ القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦) الذي تناول ترسيم حدود لبنان، بما في ذلك مزارع شبعا. وشدد عدد من الممثلين على أن عدم التوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط هو السبب الرئيسي للأزمة وأنه من الضروري النظر بصورة شاملة في جميع جوانب الحالة في الشرق الأوسط.

وقالت ممثلة الولايات المتحدة إنه منذ أن بدأ النزاع يسعى بلدها إلى إنهاء القتال فوراً، لكنها أكدت أن وقف إطلاق النار الدائم يتطلب إجراء تغيير حاسم للوضع الراهن الذي أنتج الحرب. وقالت إنه يجب على جميع الأطراف، إضافة إلى احترام ما يتضمنه مشروع القرار من دعوة إلى وقف كامل للعمليات العدائية، اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين. وحثت حكومتي لبنان وإسرائيل على الالتزام بإنهاء العنف على نطاق واسع. وقالت إن حزب الله يواجه خياراً واضحاً بين الحرب والسلام، وعلى العالم أن يساعد على كفالة أن الاختيار صائب. وأشارت أيضاً، في جملة أمور، إلى ضرورة أن يفرض المجتمع الدولي حظراً ملزماً على جميع الأسلحة المتوجهة إلى لبنان من دون موافقة الحكومة، ودعت جميع الدول، ولا سيما جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية، إلى احترام سيادة حكومة لبنان وإرادة المجتمع الدولي[٧٠].

وأكد ممثل فرنسا أنه يجب أن تحترم التسوية حاجتين ضروريتين. ويجب أن تتيح للبنان استعادة سيادته على كل أرضه، ويجب أن تضمن حق إسرائيل في الأمن[٧١].

وأكد ممثل قطر على أنه كان بالأحرى بمجلس الأمن أن يعتمد قراراً يقضي بوقف فوري لإطلاق النار منذ بداية الأعمال العدائية. وقال إن مشروع القرار، علاوة على ذلك، يفتقر إلى التوازن ولا يأخذ في الاعتبار مصالح لبنان ووحدته واستقراره وسلامته الإقليمية. ولا يتطرق بشكل واضح إلى ''ويلات الدمار'' التي تسبب فيها ''العدوان الإسرائيلي'' على المدنيين الأبرياء والبنى التحتية اللبنانية؛ ولا يتعرض بوضوح للمسؤولية القانونية والإنسانية لإسرائيل عن هذا الدمار، ولا يعالج مسألة الأسرى اللبنانيين في إسرائيل بشكل متوازن. ورحب ممثل قطر بما يتضمنه مشروع القرار من اكتفاء بتعزيز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبأن ولايتها سوف تستمر في إطار الفصل السادس من الميثاق. وقال أيضا إن أي إشارة إلى القوات الدولية في مشروع القرار تعني، حسبما أكد له مقدموه، قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان[٧٢].

وأكد ممثل المملكة المتحدة أنه كان يتعين على المجلس اتخاذ قرار يتطلع إلى ما وراء المدى القصير، وينطوي على إمكانيات حل دائم، وهذا يعني الاتفاق على نص يأخذ في الاعتبار الكافي مواقف كلا الطرفين. وقال إنه على الرغم من أن ذلك تطلّب وقتا وجهداً، فإن المملكة المتحدة تؤمن بأن ما تم هو الصحيح[٧٣].

(٧٠) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

(٧١) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(٧٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

(٧٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

وأدان ممثل الصين الاستخدام المفرط للقوة والهجمات على المدنيين وعلى المرافق المدنية وعلى موظفي الأمم المتحدة. وأشار إلى أن وفد بلده قد دعا بقوة إلى أن يتخذ المجلس إجراء في وقت مبكر لتحقيق وقف إطلاق نار فوري وشامل، ووقف النزاع الحالي، والحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وتخفيف الكارثة الإنسانية. كما أعرب عن أمله في أن تنفِّذ الأطراف القرار والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن إطار شامل ودائم وعادل لتسوية سياسية للنزاع واستعادة السلام والاستقرار المحليين في أقرب وقت ممكن[٧٤].

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن صياغة قرار المجلس استغرقت ''وقتا طويلا لا مبرر له''. وقد فعل بلده كل ما في وسعه لتعجيل هذه العملية، سواء في الاتصال مع الأطراف أو حول مائدة التفاوض. وقد وجّه ذلك وفد بلده عندما اقترح البارحة مشروع قراره، الذي يدعو إلى وقف إنساني لإطلاق النار في لبنان وإلى بذل جهود دبلوماسية عاجلة لحل الأزمة. لكن عندما اتضح أنه يمكن تقديم نص متفق عليه لمشروع قرار أوسع بشأن لبنان، قرر الاتحاد الروسي تأييد ذلك النص. فهو يعكس طلب روسيا الرئيسي الرامي إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية ويراعي مطالب لبنان المشروعة ويتضمن أحكاما تلبي مصالح إسرائيل الأمنية[٧٥].

وقال ممثلو اليونان، والأرجنتين، واليابان، وجمهورية تنزانيا المتحدة إنهم دعوا إلى وقف فوري لإطلاق النار عند اندلاع الأعمال العدائية، وأعربوا عن أسفهم لأن دعواتهم لم تلق آذانا صاغية و لم يُتخذ قرار بشكل أسرع[٧٦].

وقال ممثل لبنان إنه على الرغم من أن إسرائيل تقول إن هذه الحرب هي ضد حزب الله، فإن استراتيجية إسرائيل الإرهابية تضرب في الواقع جميع اللبنانيين. وقال إن السبب المباشر لمقتل أكثر من ١ ١٠٠ شخص والتدمير السافر للبنية التحتية والاقتصاد في لبنان كان الرد الإسرائيلي غير المتناسب وغير المبرر. وتعليقاً على أن بلده ليس واثقاً من التمييز الإسرائيلي بين ما هو ''دفاعي'' وما هو ''هجومي''، شدد على أن إنهاء العمليات العسكرية يجب أن يكون غير مشروط وأن رفع الحصار يجب أن يحدث فوراً عند وقف الأعمال العدائية. وأكد أن هذا النمط من غزو لبنان من قِبل إسرائيل يبين التهديدات المستمرة التي يواجهها لبنان وضرورة التوصل إلى حل سياسي يستند إلى القانون الدولي. ولكي يمضي هذا الحل قدماً، يجب معالجة الأسباب الجذرية للحرب، بما في ذلك استمرار احتلال إسرائيل لمزارع شبعا، وكذلك نضال لبنان من أجل بسط سيادته الكاملة على جميع أراضيه. وشدد على أن المجتمع الدولي عليه التزام أخلاقي وسياسي، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي المقبولة، بالدفاع عن سيادة وسلامة أراضي لبنان، فضلا عن حماية الشعب اللبناني بموجب أحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقيات جنيف وبروتوكولاها، التي انتهكتها إسرائيل مراراً وعمدا[٧٧].

(٧٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ١٧.

(٧٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٧٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢-١٣ (اليونان)؛ والصفحة ١٩ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ٢٠-٢١ (اليابان)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (جمهورية تنزانيا المتحدة).

(٧٧) المرجع نفسه، الصفحات ٢٣-٢٥.

وقال ممثل إسرائيل إن السبيل الواضح لتحاشي الأزمة بين إسرائيل ولبنان يتمثل في تنفيذ الالتزامات غير المشروطة الواردة في القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦). فالسبيل الواضح المفضي إلى الأمام يتطلب نزع سلاح حزب الله وحله وكذلك حل الميليشيات الأخرى، وقيام لبنان ببسط رقابته وسلطته على جميع أراضيه. وبالنظر إلى الإخفاق في ضمان تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في هذه القرارات، لم يكن لدى إسرائيل من خيار سوى القيام بما عجز لبنان عن القيام به. ونتيجة لذلك، تلقت قدرات حزب الله الفتاكة ضربة كبيرة، إذ تم تفكيك قواعده وتدمير ''مخزونات القذائف الإيرانية'' وأصبح جنوب لبنان خاليا بصورة أساسية من ''هياكل الإرهاب''. وشدد على أن لإسرائيل الحق في مواصلة جهودها لإتمام المهمة المتمثلة في استئصال شأفة الإرهابيين وإزالة ما يشكلونه من تهديد للشعبين الإسرائيلي واللبناني. ومهما يكن عليه الأمر فإن إسرائيل مستعدة للتجاوب مع نداءات المجلس وإعطاء فرصة أخرى لحكومة لبنان والمجتمع الدولي لخلق ''واقع جديد على الأرض''. وأشار إلى أن القرار فرض، في جملة أمور، حظراً ملزماً على توريد الأسلحة وطلب من جميع الدول عدم القيام بتوريد الأسلحة للميليشيات والإرهابيين في لبنان؛ ووضع ترتيبات لضمان نشر القوات اللبنانية في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية، بما في ذلك على طول الخط الأزرق. واختتم بالتشديد على أن إسرائيل ''ليس لديها رغبة أعظم من أن تعيش في جوار دولة لبنان المسالمة والمزدهرة التي تمارس استقلالها ومسؤولياتها السيادية مثل أي دولة أخرى''[٧٨].

ووجّه الرئيس الانتباه إلى مشروع قرار مقدم من الدانمرك، وفرنسا، وغانا، واليونان، وسلوفاكيا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة[٧٩]، طرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي قرر به المجلس، بعد أن رأى أن الحالة في لبنان تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، جملة أمور منها ما يلي:

دعا إلى وقف تام للأعمال القتالية، يستند بصورة خاصة إلى وقف حزب الله الفوري لجميع الهجمات، ووقف إسرائيل الفوري لجميع العمليات العسكرية الهجومية؛

وطالب حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، عند توقف الأعمال القتالية بشكل تام، بالقيام، وفق ما أذنت به الفقرة ١١، بنشر قواتهما معا في جميع أنحاء الجنوب وطالب حكومة إسرائيل بسحب جميع قواتها من جنوب لبنان بشكل مواز عندما يبدأ ذلك النشر؛

ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات فورية لمد الشعب اللبناني بالمساعدة المالية والإنسانية، بما في ذلك عن طريق تسهيل العودة الآمنة للمشردين، وإعادة فتح المطارات والموانئ، تحت سلطة حكومة لبنان؛

وقرر، كي يتسنى تكميل وتعزيز قوة الأمم المتحدة من حيث العدد والمعدات والولاية ونطاق العمليات، أن يأذن بزيادة حجم قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى حد أقصى قوامه ١٥ ٠٠٠ جندي؛

وطالب حكومة لبنان بتأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها؛

وقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لغاية ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

---

(٧٨) المرجع نفسه، الصفحات ٢٥-٢٧.

(٧٩) S/2006/640.

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٥٥٨٦ المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥٨٦، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، التي دُعي ممثل لبنان للمشاركة فيها، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن[٨٠]. وأفاد الأمين العام في رسالته بأن الوضع في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مستقر، وأن توقف الأعمال العدائية استمر. ومع ذلك، حدثت انتهاكات جوية من الطائرات الإسرائيلية، لكن حكومة إسرائيل تصر على أنها ليست انتهاكات بل إجراء أمني ضروري. وذكر الأمين العام أن تلك الطلعات الجوية هي انتهاك للسيادة اللبنانية، وتتنافى مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولا يزال يتعين على إسرائيل أيضاً تزويد القوة بالبيانات التفصيلية لعمليات إطلاق النار التي استخدمت فيها الذخائر العنقودية، الأمر الذي سيساعد العاملين في الميدان على تخفيف الخطر المحدق بالمدنيين الأبرياء. كما واصلت إسرائيل سحب قواتها، وأنهت القوة المرحلة الأولى التي شملت نشراً سريعاً في إطار الاستجابة، وتعزيز قدرة القوة في الميدان على تحقيق استقرار الحالة الأمنية وتيسير انسحاب قوات الدفاع الاسرائيلية من لبنان ونشر القوات المسلحة اللبنانية المتزامن مع ذلك في جميع أرجاء الجنوب. أما المرحلة الثانية فتتمثل في تعزيز القوة. وأبلغ الأمين العام المجلس أيضاً بأنه يضع الإفراج غير المشروط عن الجنديين الإسرائيليين الأسيرين ومسألة السجناء اللبنانيين في سلم أولوياته، وأنه يتوقع احترام أحكام القرار ١٧١٠ (٢٠٠٦). ويظل إيجاد حل دائم لهذه المسألة رهنا بترسيم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، تنفيذا للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وأدلى الرئيس (قطر) ببيان باسم المجلس[٨١]، في جملة ما أورده المجلس فيه أنه:

أكد دعمه الكامل لحكومة لبنان الشرعية والمنتخبة ديمقراطيا، ودعا إلى الاحترام التام للمؤسسات الديموقراطية في البلد، بما يتفق مع الدستور، وأدان أي جهود لزعزعة استقرار لبنان؛

ودعا إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وحث جميع الأطراف المعنية على التعاون التام مع مجلس الأمن والأمين العام من أجل تحقيق هذا الهدف؛

وأكد من جديد دعمه الكامل لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتطلعه إلى استكمال انتشارها؛

وأعرب عن قلقه العميق إزاء وجود أعداد كبيرة جدا من الذخائر غير المنفجرة في جنوب لبنان، بما في ذلك الذخائر العنقودية؛

وأعاد التأكيد على الحاجة الماسة إلى إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين دون أية شروط.

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٥٦٦٤ المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٦٦٤، المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، التي دعي ممثل لبنان للمشاركة فيها، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)[٨٢]. ورحب الأمين العام في تقريره، بالالتزام المتواصل من جانب كل من حكومة لبنان وحكومة إسرائيل، فضلا عن التزام الجمهورية العربية السورية، بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقال إن إسرائيل تتزايد فيها الانتقادات القائلة بأن القرار ١٧٠١

(٨٠) S/2006/933.

(٨١) S/PRST/2006/52.

(٨٢) S/2007/147، المقدم استجابة للبيان الذي أدلى به الرئيس في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/52).

(٢٠٠٦) لم يتطرق للقضايا موضع الاهتمام الأكبر بالنسبة للإسرائيليين، وهي إعادة جنديهما الأسيرين وما تفيد به التقارير عن استمرار عمليات نقل الأسلحة إلى لبنان وفي داخله. وحث الأمين العام حكومة إسرائيل على مواصلة العمل على تنفيذ القرار من جميع جوانبه ودون انتقائية، وأن تعيد النظر في سياستها بشأن عمليات التحليق فوق المجال الجوي اللبناني. وأشار إلى ما أعرب عنه رئيس وزراء لبنان من إحباط بلده إزاء استمرار تحليق الطيران الإسرائيلي، وتزايد عدد القتلى المدنيين الناجم عن القنابل العنقودية الاسرائيلية، وبطء التقدم المحرز في مسألة مزارع شبعا. ورحب الأمين العام بالدعم المقدم لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) على نحو ما أعربت عنه علانية جميع الأطراف اللبنانية، ولكنه أعرب عن قلقه من أن الأزمة السياسية المستمرة في البلد تطغى على تنفيذ القرار. ودعا جميع الأطراف اللبنانية إلى تجديد التزامها بمبادئ خطة النقاط السبع. وفي إشارة إلى الأحداث التي وقعت على طول الخط الأزرق في أوائل شباط/فبراير، شدد على أن المسؤولية تقع على عاتق الطرفين لتجنب الأعمال الاستفزازية التي يحتمل أن تؤدي إلى تصعيد التوتر على طول الخط الأزرق. وأكد على أن منطقة مزارع شبعا لا تزال مسألة رئيسية في تنفيذ القرار ١٧١٠ (٢٠٠٦)، وأن حلها يتطلب التعاون الكامل من كل من لبنان والجمهورية العربية السورية وإسرائيل.

ووجّه الرئيس (المملكة المتحدة) الانتباه إلى رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثل إسرائيل[٨٣]، أثارت عدداً من المسائل المتعلقة بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وأدلى الرئيس ببيان باسم المجلس[٨٤]، في جملة ما أورده المجلس فيه أنه:

أكد من جديد دعمه الكامل لحكومة لبنان الشرعية والمنتخبة ديمقراطيا؛

ورحب بانتهاء المرحلة الثانية من نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛

وحث الحكومتين الإسرائيلية واللبنانية على الموافقة على الترتيبات الأمنية المؤقتة الخاصة بالجزء الشمالي من قرية الغجر وزيادة ترتيبات الاتصال الوثيق والتنسيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛

ورحب بالتدابير التي اتخذتها حكومة لبنان لإنشاء منطقة خالية من أي أفراد مسلحين بين الخط الأزرق ونهر الليطاني؛

وكرر الإعراب عن قلقه العميق لاستمرار الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني؛

وأعرب عن قلقه العميق إزاء تزايد المعلومات الواردة من إسرائيل ودولة أخرى بشأن عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة عبر الحدود اللبنانية – السورية مما ينتهك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؛

ورحب باعتزام الأمين العام تقييم الحالة على امتداد الحدود؛

وحث مجدداً جميع الدول الأعضاء على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ الفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الرامية إلى إنفاذ حظر توريد الأسلحة؛

ورحب بأي طلب تقدمه حكومة لبنان للحصول على المساعدة في تعزيز قدرات لبنان على تأمين الحدود؛

وكرر نداءه لحلّ جميع الميليشيات والجماعات المسلحة في لبنان ونزع أسلحتها؛

وأعرب عن القلق العميق لوجود أعداد كبيرة جدا من الذخائر غير المنفجرة في جنوب لبنان؛

(٨٣) S/2007/199.

(٨٤) S/PRST/2007/12.

ولاحظ ببالغ القلق عدم إحراز أي تقدم في مسألة إعادة الجنديين الإسرائيليين؛

وشجع الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية عاجلة لمسألة السجناء اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل؛

وأكد على أهمية وضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٥٧٠٤ المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٠٤، المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، التي دعي ممثلو كولومبيا ولبنان وإسبانيا للمشاركة فيها، أدلى الرئيس (بلجيكا) ببيان باسم المجلس[٨٥]، في جملة ما أورده المجلس فيه أنه:

أدان بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢٤ حزيران/يونيه قرب بلدة الخيام في جنوب لبنان، والذي استهدف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأدى إلى مقتل ستة من أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام؛

وأعرب عن خالص تعازيه لأسر هؤلاء الضحايا؛

وأحاط علما بإدانة حكومة لبنان لهذا الهجوم وأشاد بتصميم حكومة لبنان على إحالة مرتكبيه إلى العدالة؛

وأكد من جديد دعمه الكامل للحكومة اللبنانية والجيش اللبناني في جهودهما من أجل كفالة الأمن والاستقرار في جميع أرجاء لبنان؛

وناشد جميع الأطراف المعنية أن تفي بدقة بالتزامها باحترام سلامة أفراد القوة وأفراد الأمم المتحدة الآخرين؛

وأكد من جديد دعمه الكامل لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في وفائها بولايتها من أجل المساعدة في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأعرب عن تقديره البالغ للدول الأعضاء المساهمة بقوات.

(٨٥) S/PRST/2007/21.

البيان الذي أدلى به الرئيس في الجلسة ٥٧٢٨ المعقودة في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٢٨، المعقودة في آب/أغسطس ٢٠٠٧، التي دعي ممثلا إسرائيل ولبنان للمشاركة فيها، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)[٨٦]. وأشار الأمين العام في تقريره، إلى الهجوم الصاروخي في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ من جنوب لبنان ضد إسرائيل، الذي وصفه بأنه يشكِّل خرقا خطيرا لوقف الأعمال العدائية. ورحب بقرار حكومة إسرائيل عدم الرد. وأشار أيضا إلى الهجوم الذي شن على قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الذي أدى إلى مقتل ستة أفراد من القوة وجرح اثنين آخرين. وقال إن القلق يساوره إزاء التقارير التي تشير باستمرار إلى حدوث انتهاكات لحظر الأسلحة على طول الحدود بين لبنان وسورية، وأعرب عن قلقه من أن الحدود ليست آمنة بما يكفي لعدم توفر القدرات اللبنانية. وأكد على أن ترسيم الحدود لا يزال يشكل مسألة رئيسية في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

كما أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة موجهة من الأمين العام مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، يحيل بها تقرير الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية[٨٧]. وذكر الأمين العام في الرسالة أن الفريق خلص إلى أن حالة أمن الحدود لا تكفي لمنع التهريب، لا سيما تهريب الأسلحة، إلى أي مدى. ويشكل وجود المخيمات الفلسطينية المسلحة عقبة رئيسية، ويعيق عدم اكتمال ترسيم الحدود مع الجمهورية

(٨٦) S/2007/392.

(٨٧) S/2007/382.

العربية السورية مراقبة الحدود. وهناك حاجة ماسة إلى التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن مسألة الحدود. وقدم الفريق التوصيات التالية: إنشاء قوة متنقلة مشتركة بين الأجهزة تركز على تهريب الاسلحة؛ وإنشاء عنصر للاستخبارات والتحليل ونشر خبراء دوليين في مجال أمن الحدود؛ وإنشاء جهاز مكرس لحراسة الحدود؛ ووضع إجراءات تشغيلية موحدة لتحقيق المراقبة الكاملة والمطلقة على نقاط العبور الحدودية؛ ووضع برامج تدريبية؛ وإقامة تعاون مع النظراء السوريين، لتصبح إدارة أمن الحدود جهدا مشتركا لتأمين الحدود ومنع الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود.

وأدلى الرئيس (الكونغو) ببيان باسم المجلس[٨٨]، في جملة ما أورده المجلس فيه أنه:

أكد من جديد دعمه القوي لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي، وأدان أي عمل يهدف إلى زعزعة استقرار لبنان؛

وكرر تأكيد دعمه الكامل للجهود التي يبذلها الجيش اللبناني من أجل كفالة الأمن والاستقرار في سائر أنحاء لبنان، وأكد من جديد أنه لا ينبغي أن يكون هناك سلاح أو سلطة في لبنان غير سلاح وسلطة الدولة اللبنانية؛

وأكد من جديد دعمه الكامل للقوة، وأدان جميع الهجمات الإرهابية التي تشن عليها، وأهاب بجميع الأطراف التقيد بالتزامها باحترام سلامة موظفي الأمم المتحدة؛

وأعرب عن قلقه الشديد إزاء استمرار ورود تقارير تفيد بانتهاك الحظر المفروض على وجود الأسلحة على الحدود اللبنانية – السورية؛

وكرر دعوته إلى تفكيك ونزع أسلحة جميع الميليشيات والجماعات المسلحة في لبنان؛

وطلب أن يواصل الأمين العام وضع مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك نزع السلاح؛

وأكد على أهمية وضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، استنادا إلى جميع قراراته ذات الصلة.

(٨٨) S/PRST/2007/29.

القرار ١٧٧٣ (٢٠٠٧) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٧٣٣ المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٣٣، المعقودة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧، أدلى ببيانات ممثلو بلجيكا، وفرنسا، وغانا، وإندونيسيا، وإيطاليا، وقطر، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة[٨٩]، وأدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس، يوصي فيها بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي ستنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، لفترة مؤقتة أخرى مدتها ١٢ شهراً[٩٠].

ووجه الرئيس (الكونغو) الانتباه إلى رسالة موجهة من الأمين العام يحيل بها رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من رئيس وزراء لبنان[٩١]. وبموجب تلك الرسالة، طلبت حكومة لبنان تمديد ولاية القوة لفترة أخرى مدتها ١٢ شهراً.

وقال ممثل جنوب أفريقيا إن وفد بلده كان يجبذ أن ينظر المجلس في مشروع قرار ذي طابع فني. فما من سبب يدعو إلى إدراج مسائل حساسة لا صلة بها بالموضوع وسبق أن تناولها المجلس في الكثير من القرارات والبيانات الرئاسية في مشروع القرار المعروض أمام المجلس. وقال إنه على الرغم من أنه ليس راضيا تماما عن جميع عناصر مشروع القرار،

(٨٩) دعي ممثلا إسرائيل ولبنان للمشاركة في الجلسة ولكنهما لم يدليا ببيانات.

(٩٠) S/2007/470.

(٩١) S/2007/396.

سيصوت لصالح القرار لأنه يعتقد أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تؤدي دورا إيجابيا في إحلال السلام والأمن على المدى الطويل في لبنان[٩٢].

ثم طرح مشروع قرار مقدم من بلجيكا، وفرنسا، وإيطاليا، وبيرو، وسلوفاكيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة[٩٣] للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٧٧٣ (٢٠٠٧)، الذي قرر به المجلس، بعد أن رأى أن الحالة في لبنان تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حتى ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٨؛

وحث جميع الأطراف على أن تتعاون تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأن تفي بدقة بالتزامها باحترام سلامة أفراد القوة وسائر الأفراد التابعين للأمم المتحدة، بما في ذلك تفادي أي عمل من شأنه تعريض أفراد الأمم المتحدة للخطر وكفالة منح القوة حرية كاملة للتنقل داخل منطقة عملياتها؛

وطلب إلى الأمين العام مواصلة تقديم تقارير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) كل أربعة أشهر، أو كلما رأى ذلك ملائما.

وأعرب العديد من المتكلمين، متحدثين بعد التصويت، عن رضائهم لاعتماد القرار ١٧٧٣ (٢٠٠٧) بالإجماع. وأكد معظم المتكلمين على أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ساعدت على تهيئة بيئة عسكرية وأمنية استراتيجية جديدة في جنوب لبنان. وأكدوا أن من الضروري أن تكون القوة قادرة على الاعتماد على تعاون جميع الأطراف لتنفيذ ولايتها، خاصة في ما يتعلق بوقف الأعمال العدائية والخط الأزرق بكامله.

(٩٢) S/PV.5733، الصفحة ٢.

(٩٣) S/2007/506.

وأعلن ممثل إندونيسيا عن أسفه لأن القرار لم يتناول مسألة الانتهاكات المستمرة للمجال الجوي اللبناني[٩٤].

وقال ممثل فرنسا إنه على الرغم من التحسن الذي طرأ على الحالة الأمنية في جنوب لبنان، ظلت القوة تعمل في بيئة صعبة وغير مستقرة. وفي ظل تلك الظروف، لا بد أن يكون بمقدور القوة أن تعول على تعاون كل الأطراف لكي تضطلع بولايتها. وهذا يتطلب متابعة وتعزيز آليات التعاون في الميدان والتنفيذ الكامل من كلا الطرفين لمطالب المجلس، وخاصة في ما يتعلق باحترام وقف الأعمال القتالية واحترام الخط الأزرق برمته، واحترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية[٩٥].

وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن قلقه العميق إزاء استمرار نقل الأسلحة عبر الحدود السورية - اللبنانية الذي يشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ودعا حكومتي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)[٩٦].

ورأى ممثل الاتحاد الروسي أن نص القرار توفيقي وأن بعض المسائل الأخرى التي أثيرت، وخاصة مسألة تهريب الأسلحة، لا صلة لها بالنص الذي اعتمد للتو. وقال إن وفد بلده يستطيع أيضاً الاستطراد في تقديم قائمة بالمشاكل، بما فيها المشاكل المتعلقة بالقنابل العنقودية[٩٧].

(٩٤) S/PV.5733، الصفحة ٤.

(٩٥) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٩٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٥-٦.

(٩٧) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

جيم – قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٠٢٨ المعقودة في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠٢٨، المعقودة في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وجه الرئيس (إسبانيا) الانتباه إلى مشروع قرار مقدم من فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة[٩٨] وإلى مجموعتين من رسالتين متطابقتين موجهتين إلى رئيس المجلس وإلى الأمين العام من ممثل لبنان ومن ممثل الجمهورية العربية السورية، على التوالي. وأبلغت الرسالتان المتطابقتان المؤرختان ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤ الموجهتان من ممثل لبنان[٩٩]، المجلس بأن المضي في مشروع القرار قيد النظر من شأنه أن يشكل سابقة خطيرة. وقال ممثل لبنان في الرسالتين إن توقيت مشروع القرار تداخل مع الانتخابات الرئاسية المقبلة، ومن شأنه أن يؤثر سلبا على العملية الانتخابية، لأنه يمكن النظر إلى مجلس الأمن كأداة للتدخل في شؤون لبنان الداخلية؛ وأن دور حكومة الجمهورية العربية السورية في لبنان كان دائماً لدعم وتعزيز المؤسسات الأمنية الرسمية في لبنان؛ وأن وجود القوات السورية في لبنان مرتبط باتفاق الطائف والاتفاقات الثنائية الأخرى بين حكومة لبنان والجمهورية العربية السورية، وبالتالي لا يحق لأي كيان خارجي أن يتدخل في أساليب عملها أو يفرض عليها إجراء تغييرات.

وأبلغت الرسالتان المتطابقتان المؤرختان ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الموجهتان من ممثل الجمهورية العربية السورية[١٠٠]، المجلس بأن الجمهورية العربية السورية ترفض من حيث المبدأ أي مناقشة لمشروع القرار المقترح. وأشار ممثل الجمهورية العربية السورية إلى الأسباب التالية: أن الحكومة اللبنانية رفضت طرح الموضوع؛ وأن النقاش في مجلس الأمن يتناقض مع المادة ٢ (٧) من الميثاق، وأن المسائل المثارة لا ترتبط بأي نزاعات ولا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وأدلى ببيانات ممثلو الجزائر، وأنغولا، وبنن، وشيلي، والصين، وفرنسا، ولبنان[١٠١] وباكستان، والفلبين، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة.

وفي ما يتعلق بمشروع القرار، قال ممثل لبنان إنه على الرغم من أن وفد بلده يقدر الاهتمام الذي أبدته فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وتأكيدها على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، فإن الشعب اللبناني هو الذي يملك سلطة الفصل في تلك المسائل. وشدد على أن البلد الذي هاجم لبنان، ولا يزال يحتل أجزاء من أراضيه ويهدد استقلاله السياسي – وهو إسرائيل – قد أُرغم على مغادرة منطقة البقاع الغربي والجنوب على يد المقاومة الوطنية اللبنانية. وقال إنه لا توجد ميليشيات في لبنان وإن المقاومة الوطنية اللبنانية ظهرت في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية وستبقى هناك ما دامت إسرائيل تحتل أجزاء من لبنان. وتقف قوى المقاومة جنبا إلى جنب مع القوى الوطنية اللبنانية، وتحدد السلطات العسكرية وجودها وحجمها وفقاً لاحتياجات لبنان. وأكد

(٩٨) S/2004/707.

(٩٩) S/2004/699.

(١٠٠) S/2004/706

(١٠١) في هذه الجلسة، مثّل لبنان الأمين العام لوزارة الخارجية وشؤون المغتربين ونائب رئيس الوفد اللبناني لدى الجمعية العامة.

على أن حكومة لبنان تبسط سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية باستثناء المناطق التي تحتلها اسرائيل. وأكد أن مشروع القرار يخلط بين مسألتين. الأولى أنه يخلط بين العلاقات الفريدة بين لبنان والجمهورية العربية السورية، التي هي ودية مع حكومة لبنان. فالجمهورية العربية السورية تساعد على الحفاظ على الأمن والاستقرار داخل حدود لبنان. وشدد على أن القوات السورية قد جاءت إلى لبنان استجابة إلى طلب شرعي من بلده، وأن وجودها بموجب اتفاق الطائف الذي حصل على تأييد مجلس الأمن. لذلك فإن القول بأن الجمهورية العربية السورية تدعم الحركات الراديكالية في لبنان غير صحيح. أما المسألة الثانية المتعلقة بالعملية الانتخابية الرئاسية، فهي مسألة داخلية بحتة. وأكد أن شرعية الأمم المتحدة، والميثاق، والنظام الداخلي لمجلس الأمن لا تقدم تبريرا لمشروع القرار الذي يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة عضو في المنظمة. وعلاوة على ذلك، يتناول مشروع القرار أيضا العلاقات الثنائية بين البلدين اللذين لم يقدم أحدهما أي شكوى حول هذه العلاقات. وقال ممثل لبنان إنه، لذلك يدعو إلى سحب مشروع القرار[١٠٢].

وطرح مشروع القرار للتصويت وأُعتمد بأغلبية ٩ أصوات مقابل لا شيء وامتناع ٦ عن التصويت (الجزائر، والبرازيل، والصين، وباكستان، والفلبين، والاتحاد الروسي) بوصفه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

كرر دعوته إلى الاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي في لبنان؛

وطالب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان؛

وطالب بحل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها؛

وأيد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية؛

وأعلن عن تأييده الكامل لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المرتقبة في لبنان، تجري وفقا لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة، من غير تدخل أو نفوذ أجنبي؛

ودعا جميع الأطراف المعنية إلى التعاون بشكل كامل وعاجل مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لقراراته؛

وطلب أن يقدم الأمين العام تقريرا إلى المجلس في غضون ٣٠ يوما عن تنفيذ الأطراف لهذا القرار.

وقال ممثل الولايات المتحدة، متكلما بعد التصويت، إنه ينبغي السماح للبنان بأن يحدد مستقبله ويتولى السيطرة على أراضيه. فالشعب اللبناني غير قادر على ممارسة حقوقه. وقد طلب مقدمو مشروع القرار إجراء تصويت عليه، لأن الوضع في لبنان يتحرك بسرعة شديدة. وحكومة سورية ''فرضت إرادتها السياسية على لبنان'' و ''أجبرت مجلس الوزراء والمجلس النيابي الوطني اللبناني على تعديل دستور لبنان وإجهاض العملية الانتخابية بتمديد ولاية رئيس الجمهورية الحالي ثلاث سنوات أخرى''. ومن الواضح أن سورية وعملاءها قد ''ضغطوا'' على البرلمانيين اللبنانيين ''وحتى هددوهم لكي ينصاعوا''. وقال إنه يؤيد بقوة بسط حكومة لبنان سيطرتها على كل الأراضي اللبنانية، بما في ذلك جنوب لبنان، وإن استمرار وجود العناصر المسلحة لحزب الله وكذلك وجود الجيش السوري وقوات إيرانية يعيق تحقيق ذلك الهدف[١٠٣].

وقال ممثل فرنسا إن مستقبل لبنان مهدد بشكل خطير بسبب تدخل سورية في الحياة السياسية لذلك البلد، ولا سيما في العملية الانتخابية. ويساور فرنسا قلق بالغ إزاء

(١٠٢) S/PV.5028، الصفحتان ٢ و ٣.

(١٠٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

احتمال تراجع لبنان عن الأهداف التي يعيد المجتمع الدولي تأكيدها على الدوام، ولهذا السبب يبدو أن الرد الحاسم من قِبل مجلس الأمن أمر جوهري. وأكد أنه ينبغي أن تمضي العملية الانتخابية بدون أي تدخل أجنبي، وأن المجلس لا يرتكب تدخلاً، لكن إذا تقاعس المجلس عن اتخاذ إجراء، فإنه يسمح بذلك لدولة بالتدخل غير المقبول في الشؤون الداخلية لدولة أخرى سيادية[١٠٤].

وقال ممثل الصين إن الصين تدعم بثبات سيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية. ويرى وفد بلده أن المسائل المتعلقة بالانتخابات الرئاسية في لبنان تقع في نطاق الشؤون الداخلية للبنان. وتحترم الصين رغبات الحكومة اللبنانية، التي أوضحت اعتراضها على نظر المجلس في تلك المسائل. وعلى أساس هذا الموقف، امتنعت الصين عن التصويت على مشروع القرار[١٠٥].

وقال ممثل الجزائر إن وفد بلده امتنع عن التصويت لخمسة أسباب: أولا، الوضع السائد في لبنان لا يبدو أنه يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين؛ ثانيا، حكومة إسرائيل هي التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وقد كان يود أن يرى مجلس الأمن يظهر نحو إسرائيل نفس الحزم الذي يظهره فيما يتعلق بلبنان. ثالثا، يجب على المجلس ألاّ يتدخل في الشؤون الداخلية للدول ولا في العلاقات الثنائية بين الدول. رابعا، لا يمكن لوفد بلده من حيث المبدأ، أن يؤيد مشروع قرار يتضمن تهديدات ”حتى لو كانت مبطنة ضد بلدان شقيقة“. وأخيراً، لا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم في جميع أنحاء المنطقة إلاّ بالتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة تستند إلى احترام القانون الدولي ومبدأ الأرض مقابل السلام وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة[١٠٦].

وقال ممثل باكستان إن باكستان امتنعت عن التصويت على مشروع القرار لأنه لا يتسق مع مهام ومسؤوليات مجلس الأمن، ولا يقدم أي أدلة على وجود أي تهديد ملح للسلم. وعلاوة على ذلك، لم تصدر أي شكوى عن البلد الذي يزعم القرار أنه يريد صون سيادته وسلامة أراضيه. ولا يعالج القرار التهديد الفعلي، ويرى وفد بلده أن أحكام الفقرة ٢ تعني الإشارة إلى القوات الأجنبية التي دخلت لبنان بدون دعوة وباستخدام القوة. وقال إن القرار يتدخل في الشؤون الداخلية للبنان، وهو أمر مرفوض ويتناقض مع المادة ٢ (٧) من الميثاق[١٠٧]. وقال ممثلا البرازيل والفلبين أيضا إنهما امتنعا عن التصويت لأنه لا يمكن تبرير القرار كجزء من الدور الممنوح لمجلس الأمن في الميثاق، ولأنه يتناول أموراً تقع في صميم السلطان الداخلي للبنان ويتناقض مع المادة ٢ (٧)، ولم يتضح في النص بصورة ملائمة وجود نزاع يحتمل تهديده للسلم والأمن الدوليين[١٠٨].

وأكد ممثل الاتحاد الروسي أنه يمكن لأي خطوة خاطئة فيما يتعلق بلبنان، أن تزيد من تفاقم الحالة في المنطقة وأن تؤدي إلى ظهور جيب جديد من انعدام الاستقرار أو خطر الإخلال بالتوازن السياسي الهش في لبنان ذاته.

(١٠٤) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(١٠٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(١٠٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(١٠٧) المرجع نفسه، الصفحة ٧. وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشات التي دارت في هذه الجلسة ذات الصلة بالمادة ٢ (٧) من الميثاق، انظر الفصل الثاني عشر، الجزء الأول.

(١٠٨) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (البرازيل)؛ والصفحة ٩ (الفلبين).

وقال إن وفد بلده قدّم التعديلات لينظر فيها المجلس من أجل وضع مشروع القرار في سياق تسوية شاملة للحالة في الشرق الأوسط ومنع أن يكون ذا جانب واحد ومنع التركيز على الشؤون اللبنانية الداخلية فحسب. وبما أن اقتراحات الاتحاد الروسي لم تعتمد فقد امتنع وفد بلده عن التصويت[١٠٩].

وقال ممثل شيلي أيضاً إن القرار يظهر معياراً مزدوجاً في صراع الشرق الأوسط، مثلما يتبدى من ''الانعدام المحزن للإرادة السياسية'' للتصدي لاحتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة والجولان، ومما يدعو إلى القلق أيضاً أنه لم يرد أي ذكر لخطة السلام للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني[١١٠]. وقال ممثل أنغولا إن وفد بلده صوت لصالح هذا القرار لكنه يرى أن مجلس الأمن كان من الممكن أن يكون أكثر توازنا ومراعيا للوقائع الجيوستراتيجية الدقيقة جدا في المنطقة[١١١]. وأكد ممثل بنن أن وفد بلده صوت لصالح القرار من أجل الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة في الشرق الأوسط من خلال انسحاب جميع القوات الأجنبية الموجودة في بلدان المنطقة[١١٢].

القرار المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (الجلسة ٥٠٥٨): بيان من الرئيس

في الجلسة ٥٠٥٨ المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ [١١٣].

(١٠٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(١١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(١١١) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

(١١٢) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

(١١٣) التقرير S/2004/777 المقدم عملا بالقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

ولاحظ الأمين العام في تقريره أنه حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لم يتم سحب الجهاز العسكري والاستخباراتي السوري الموجود في لبنان. وقال إن حزب الله يمثل الجماعة المسلحة المتبقية الأكثر أهمية. ورفضت حكومة لبنان وصف حزب الله بالميليشيا اللبنانية وأشارت إليه باعتباره ''جماعة مقاومة وطنية''. وفيما يتعلق بعملية الانتخابات الرئاسية، أبلغ الأمين العام المجلس بأن مجلس النواب أقر القانون الدستوري ٥٨ القاضي بتمديد ولاية الرئيس اللبناني لثلاثة أعوام. ورغم أن الحكومة أبلغت الأمين العام بأن القانون قد اعتُمِد وفقا لقواعد الدستور اللبناني، كان هناك اقتناع واسع النطاق في لبنان، ''أكده أيضا مقدمو القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)''، بأن التمديد كان نتيجة لتدخل مباشر من حكومة الجمهورية العربية السورية. وقدم عشرة من أعضاء مجلس النواب دفعا في المجلس من أجل إلغاء القانون. وقال الأمين العام إنه لا يمكنه تأكيد الوفاء بالمتطلبات المفروضة بموجب القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومع ذلك، أشار إلى أن الحكومة اللبنانية وحكومة الجمهورية العربية السورية أكدتا له احترامهما للمجلس وأنهما لن تقوما بالطعن في القرار.

ووجه الرئيس (المملكة المتحدة) انتباه المجلس إلى وثيقتين[١١٤]. ثم أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس[١١٥] جاء فيه ضمن جملة أمور أن المجلس:

(١١٤) رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان (S/2004/794 و Corr.1) يحيل بها ملاحظات على تقرير الأمين العام؛ ومذكرة شفوية مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس المجلس من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية (S/2004/796) تحيل بها ملاحظات على تقرير الأمين العام.

(١١٥) S/PRST/2004/36.

رحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)؛

أكد مجددا دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا؛

لاحظ مع القلق أنه لم يتم الوفاء بالمتطلبات الواردة في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) حسبما جاء في تقرير الأمين العام؛

حث الأطراف ذات الصلة على أن تنفذ جميع أحكام هذا القرار تنفيذا تاما، ورحب باستعداد الأمين العام لمساعدة الأطراف في ذلك الصدد.

القرار المؤرخ ٤ أيار/ مايو ٢٠٠٥ (الجلسة ٥١٧٥): بيان من الرئيس

في الجلسة ٥١٧٢ المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله التقرير نصف السنوي الأول للأمين العام المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)[١١٦]. ولاحظ الأمين العام، في تقريره، أنه لم تُستوف حتى ذلك الوقت متطلبات القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأشار إلى الالتزام الذي قطعته حكومة الجمهورية العربية السورية على نفسها بسحب جميع قواتها وعتادها العسكري وأجهزة استخباراتها من لبنان في موعد أقصاه ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، على نحو ما ورد في الرسالة المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. كما أبلغ المجلس أنه تم التوصل إلى اتفاق حول إرسال بعثة تحقق فنية تابعة للأمم المتحدة لتتحقق من صحة الانسحاب السوري الكامل. وشدد على أنه أعطى أولوية قصوى لانسحاب القوات الأجنبية من لبنان. وذكر أيضا أنه يناقش مع الحكومة اللبنانية إمكانية قيام الأمم المتحدة بتقديم مساعدة تقنية لها بناء على طلبها لكفالة إجراء الانتخابات بشكل حر تتوافر فيه المصداقية.

واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام[١١٧]. وقال المبعوث إن ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ هو يوم تاريخي للشعبين اللبناني والسوري حيث أنه يمثل الانسحاب الواضح للقوات السورية من لبنان وتلقي إشعار رسمي من حكومة الجمهورية العربية السورية بأن الجمهورية العربية السورية قد سحبت كل قواتها وأصولها العسكرية وجهاز استخباراتها من لبنان. ومثل انسحاب سوري تام من لبنان أيضا إجراء رئيسيا هاما نحو إنهاء التدخل الأجنبي الذي اتسمت به الأوضاع السياسية اللبنانية طوال عقود. ورأى أن انسحاب القوات الأجنبية شرط مسبق لاستعادة السيادة الكاملة للبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. وتمثل شرط مسبق آخر في إجراء انتخابات برلمانية حرة وذات مصداقية. وشدد على أن الأمين العام أوفد بعثة تحقق تابعة للأمم المتحدة بغية التحقق من الانسحاب التام والكامل للقوات السورية. وقد أكدت الحكومة اللبنانية وحكومة الجمهورية العربية السورية للأمم المتحدة أنهما ستساعدان البعثة في مهمتها الهامة. وأبلغ المجلسَ أنه في أعقاب المناقشة التي جرت مع الحكومة اللبنانية بشأن إمكانية أن تقدم الأمم المتحدة مساعدة تقنية من أجل إجراء انتخابات برلمانية بطريقة حرة وموثوق بها، أرسل خبراء في مجال الانتخابات تابعون للأمم المتحدة لمساعدة لبنان في التحضير لها. ولقد شجّع الأمين العام أيضا فكرة دعوة مراقبي انتخابات دوليين لرصد الانتخابات[١١٨].

(١١٦) التقرير S/2005/272 المقدم عملا ببيان الرئيس المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36).

(١١٧) شارك الأمين العام في الجلسة ولكنه لم يدل ببيان.

(١١٨) S/PV.5172، الصفحات ٢-٤.

وفي الجلسة ٥١٧٥ المعقودة في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله التقرير نصف السنوي الأول للأمين العام بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ثم أدلى الرئيس (الدانمرك) ببيان باسم المجلس[١١٩] جاء فيه ضمن جملة أمور أن المجلس:

رحب بالتقرير نصف السنوي الأول للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)؛

أفاد بتسلم الرسالة المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية الجمهورية العربية السورية والتي تفيد بأن سوريا قد أنجزت الانسحاب التام لقواتها وموجوداتها العسكرية وأجهزتها الاستخبارية من لبنان؛

طلب من حكومة الجمهورية العربية السورية والحكومة اللبنانية التعاون التام مع فريق التحقق التابع للأمم المتحدة؛

رحب بقرار الحكومة اللبنانية إجراء الانتخابات اعتبارا من ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٥؛

شجع الأمين العام والحكومة اللبنانية على التوصل إلى ترتيبات من أجل المساعدة الدولية، بما في ذلك المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة، لكفالة إجراء هذه الانتخابات بطريقة حرة وذات مصداقية.

المقرر المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (الجلسة ٥١٩٧): بيان من الرئيس

في الجلسة ٥١٩٧ المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أدلى الرئيس (فرنسا) ببيان باسم المجلس جاء فيه ضمن جملة أمور أن المجلس[١٢٠]:

أدان التفجير الإرهابي الذي حدث في بيروت في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وأودى بحياة صحفي لبناني، وأعرب لأسرة الضحية ولشعب لبنان عن عميق تعاطفه ومواساته؛

رحب بتصميم والتزام الحكومة اللبنانية بأن تقدم إلى العدالة مرتكبي التفجير إذ أن هذا الاغتيال هو مسعى خبيث لتقويض أمن لبنان واستقراره وسيادته واستقلاله السياسي والجهود الرامية إلى صون الوفاق الوطني في البلد؛

أعرب عن قلقه لما للاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية الأخرى في لبنان من أثر مزعزع للاستقرار، وحذر من السماح لمن رعوا الأعمال الإرهابية الأخيرة المرتكبة بأن يعرضوا للخطر إجراء الانتخابات البرلمانية؛

أعاد تأكيد قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وكرر دعوته إلى الاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي؛

حث كافة الدول على التعاون التام في مكافحة الإرهاب.

المقرر المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (الجلسة ٥٢١٢): بيان من الرئيس

في الجلسة ٥٢١٢ المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أدلى الرئيس (فرنسا) ببيان باسم المجلس جاء فيه ضمن جملة أمور أن المجلس[١٢١]:

أثنى على الحكومة اللبنانية لنجاحها في إجراء الانتخابات؛ وأعرب عن تقديره لشعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة والمراقبين الدوليين، لا سيما من الاتحاد الأوروبي، لما قدموه إلى السلطات اللبنانية من مشورة ودعم تقني؛

تطلع إلى تشكيل حكومة جديدة في المستقبل القريب، وشدد على أن تشكيل هذه الحكومة وفقا للقواعد الدستورية ودون أي تدخل أجنبي سيعدُّ علامة أخرى على استقلال لبنان السياسي وسيادته؛

أدان بشدة الأعمال الإرهابية التي حدثت في لبنان في الآونة الأخيرة، وبخاصة الاغتيال الشنيع لجورج حاوي، الزعيم السابق للحزب الشيوعي، وطالب بإحالة مرتكبيها إلى العدالة؛

ناشد المجتمع الدولي أن يقف على أهبة الاستعداد للنظر في المطالب المحتملة للسلطات اللبنانية المنتخبة حديثا بغية تعزيز المساعدة والتعاون؛

كرر دعوته إلى تنفيذ جميع الشروط الواردة في القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وحث جميع الأطراف المعنية على أن تتعاون على

(١١٩) S/PRST/2005/17.

(١٢٠) S/PRST/2005/22.

(١٢١) S/PRST/2005/26.

نحو كامل لتحقيق هذا الهدف؛ ودعا أيضا إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)؛

أكد من جديد دعمه القوي لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي داخل الحدود المعترف بها دوليا تحت سلطة الحكومة اللبنانية وحدها دون سواها.

المقرر المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (الجلسة ٥٣٢٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٥٣٢٠ المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، دُعي ممثل لبنان إلى المشاركة في المناقشة. وأدلى الرئيس (المملكة المتحدة) ببيان باسم المجلس جاء فيه ضمن جملة أمور أن المجلس[١٢٢]:

أدان أشد الإدانة التفجير الإرهابي الذي حدث في ضواحي بيروت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وأودى بحياة عضو البرلمان اللبناني والمحرر والصحفي جبران تويني، وهو وطني كان يمثل رمزا من الرموز التي تنادي بحرية لبنان وسيادته واستقلاله السياسي، وكذلك ثلاثة أفراد آخرين. وأعرب عن تعاطفه مع أسر القتلى والجرحى؛

أكد مجددا الإعراب عن قلقه العميق إزاء تأثير الاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية الأخرى في لبنان والمتمثل في زعزعة الاستقرار؛

أكد مجددا أيضا على التحذير الصادر عنه والذي يفيد بأنه لن يُسمح بنجاح أولئك الذين يرعون الهجمات الإرهابية التي تمت اليوم وقبل ذلك ضد القادة السياسيين والأفراد من قادة المجتمع المدني في لبنان، والتي يبدو واضحا أنها تستهدف تقويض أمن لبنان واستقراره وسيادته ووحدته الوطنية واستقلاله السياسي وحرية صحافته، وأنهم سوف يُساءلون عن جرائمهم في نهاية الأمر؛

أعاد تأكيد قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وكرر مرة أخرى دعوته إلى الاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي.

(١٢٢) S/PRST/2005/61.

المقرر المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٣٥٢): بيان من الرئيس

في الجلسة ٥٣٥٢ المعقودة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، دُعي المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى المشاركة في المناقشة. وأدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس، يحيل بها تقريره نصف السنوي الثاني بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)[١٢٣]. ولاحظ الأمين العام في تقريره أنه قد تم الوفاء بمقتضيات انسحاب القوات والمعدات العسكرية السورية. ولاحظ أيضا أنه قد برزت تعقيدات ناشئة عن عدم وجود حدود متفق عليها ومعيَّنة بوضوح بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وكانت هناك أيضا صعوبات متعلقة بمراقبة الخط الحدودي بين لبنان والجمهورية العربية السورية ومسألة نقل الأسلحة والأشخاص بصورة غير قانونية صوب الجماعات المسلحة في لبنان. وأشار إلى أن الخطوة التالية في العملية هي قيام القوات المسلحة اللبنانية بتوفير الأمن المتواصل والفعلي في كل أنحاء البلد في وقت يجري فيه تقليص حجم الجيش بشكل ملموس. وقال الأمين العام إنه يعتزم كخطوة مقبلة التركيز بشكل خاص على العمل مع السلطات اللبنانية بشأن ممارسة سيطرة وسلطة الحكومة بشكل تام على جميع أرجاء لبنان، دونما تحد يمثله وجود جماعات مستقلة لا تخضع لأي إشراف، لبنانية كانت أو غير لبنانية.

(١٢٣) التقرير S/2005/673 المقدم عملا بالبيان الصادر عن الرئيس في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36).

وأدلى الرئيس (جمهورية تنزانيا المتحدة) ببيان باسم المجلس جاء فيه ضمن جملة امور أن المجلس[١٢٤]:

لاحظ إحراز مزيد من التقدم الملحوظ في تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، غير أنه لاحظ أيضا أن أحكاما أخرى من القرار لم تُنفَّذ حتى ذلك الحين؛

أثنى على الحكومة اللبنانية لقيامها بفتح حوار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ مع ممثلي الميليشيات ولاتخاذها تدابير لمكافحة حركة نقل الأسلحة والأفراد إلى الأراضي اللبنانية؛

أدان استمرار الهجمات الإرهابية في لبنان؛

كرر دعوته إلى التنفيذ الكامل لجميع مقتضيات القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وحث جميع الأطراف المعنية على التعاون الكامل مع المجلس والأمين العام لبلوغ ذلك الهدف.

المقرر المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٤٤٠): القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)

في الجلسة ٥٤١٧[١٢٥] المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أدلى ببيان كل من ممثل لبنان وممثل الجمهورية العربية السورية[١٢٦].

أعرب ممثل لبنان عن شكره لمجلس الأمن على كل الدعم الذي قدمه لتعزيز سيادة لبنان وازدهاره. وذكر أن مؤتمر الحوار الوطني، الذي استُهِلَّ في آذار/مارس ٢٠٠٦، حقق بالفعل تقدما كبيرا. وقد تم التوصل إلى توافق للآراء بشأن مسائل هامة من قبيل العلاقات مع الجمهورية العربية السورية؛ وترسيم كل الحدود المشتركة بين لبنان والجمهورية العربية السورية، بما في ذلك منطقة مزارع شبعا؛ والسياسة العامة تجاه الفلسطينيين في لبنان؛ والتحقيق الدولي والعملية القضائية المتعلقة باغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري. وتم بالفعل الاتفاق بالإجماع على أن العلاقات بين الحكومة اللبنانية وحكومة الجمهورية العربية السورية ينبغي أن تكون متينة وإيجابية تقوم على الاحترام المتبادل والمساواة وعدم التدخل. وسيكون رد إيجابي من الجمهورية العربية السورية على الخطوات التي اتفقت عليها جميع الأطراف في الحوار الوطني – بما في ذلك إقامة علاقات دبلوماسية وترسيم الحدود بين البلدين – دلالة على أن حكومة الجمهورية العربية السورية بدأت تقبل فكرة أن قيام علاقات طيبة بينها ولبنان المستقل أمر ممكن. وقال إن ترسيم الحدود في منطقة مزارع شبعا أمر هام في ذلك السياق لأنه يؤثر تأثيرا كبيرا في قدرة الحكومة اللبنانية على ''تحرير'' تلك المنطقة. وأشار ممثل لبنان كذلك إلى أنه سينتظر تأكيد الخطوات المحددة التي تتطلبها الأمم المتحدة للاعتراف بالسيادة اللبنانية على أرض مزارع شبعا. وأشار إلى أنه بالإضافة إلى تنفيذ القرارات التي اتخذها بالفعل مؤتمر الحوار الوطني، يتمثل التحدي الآخر في التوصل إلى اتفاق بشأن مسألتين متبقيتين. المسألة الأولى هي رئاسة الجمهورية. إذ اعتبرت الأغلبية البرلمانية أن تمديد ولاية الرئيس إميل لحود كان نتيجة لتدخل الجمهورية العربية السورية تدخلا قسريا. ومع ذلك، ولأن الأغلبية البرلمانية لا تكفي للقيام على نحو موافق للدستور بتقصير فترة رئاسة الرئيس التي جرى تمديدها، أحيلت القضية إلى مؤتمر الحوار الوطني بأمل التوصل إلى توافق في الآراء، وإن تعذر الأمر حتى ذلك الحين. أما المسألة الثانية، فهي أسلحة حزب الله ودوره في

---

(١٢٤) S/PRST/2006/3.

(١٢٥) في الجلسة ٥٤١٨ ، المعقودة كجلسة خاصة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، جرى تبادل للآراء بين أعضاء المجلس ورئيس الوزراء اللبناني.

(١٢٦) كان لبنان ممثلا في هذه الجلسة برئيس الوزراء. وشارك الأمين العام في الجلسة ولكنه لم يدل ببيان.

الدفاع عن لبنان. وأعرب أيضا عن تقديره للعمل الذي تضطلع به لجنة التحقيق الدولية المستقلة[١٢٧].

وأكد ممثل الجمهورية العربية السورية من جديد على العلاقات المتميزة القائمة بين لبنان وبلده. وأعرب عن اعتقاده بأنه لا توجد أي مشاكل تتعلق بترسيم الحدود بين البلدين؛ ومع ذلك، فإن حكومة الجمهورية العربية السورية مستعدة لترسيم الحدود وقد بعثت رسالة بخصوص هذه المسألة إلى الحكومة اللبنانية. وشدد على أن ترسيم حدود منطقة مزارع شبعا لا يمكن أن يحدث قبل انسحاب إسرائيل من المنطقة. وقال إن حكومة الجمهورية العربية السورية نفذت الأحكام المتعلقة بها في إطار قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) عندما سحبت كل قواتها وأفرادها من لبنان في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأعرب عن رفضه للفكرة التي قدمها أطراف آخرون بأن مسألتَيْ ترسيم الحدود و إقامة العلاقات الدبلوماسية جزء من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) مشددا على أن إقامة العلاقات الدبلوماسية وترسيم الحدود هما مسألتان تقعان في صميم السلطان الداخلي لكل من الجمهورية العربية السورية ولبنان ولا يجوز للمجلس التدخل في هاتين المسألتين وفقا للفقرة ٧ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة. واختتم قائلا إن بعض الدول تقوم باستغلال موقعها في مجلس الأمن لتحقيق بعض الأهداف، وهو ما لا يخدم هدف تحقيق السلم والأمن في المنطقة، بل سيساهم في تفاقم حالة عدم الاستقرار والتوتر[١٢٨].

وفي الجلسة ٥٤٤٠ المعقودة في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، التي أدلى فيها ممثلو الأرجنتين والصين وقطر والاتحاد الروسي ببيانات[١٢٩]، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس، يحيل بها التقرير نصف السنوي الثالث بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)[١٣٠]. ولاحظ الأمين العام في تقريره أنه أُحرِز مزيد من التقدم الملموس نحو تنفيذ جميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). لكن لن يتم بعد تحقيق حلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها وبسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية والاحترام الصارم لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي. ودعا جميع الأطراف إلى التعاون في تطبيق تلك الأحكام من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ودعا حكومة الجمهورية العربية السورية إلى قبول العرض الذي اقترحته الحكومة اللبنانية، والذي ينص على أن يعمل البلدان معا من أجل إنشاء سفارتين وترسيم الحدود بينهما.

ووجه الرئيس (الكونغو) انتباه المجلس إلى رسالة موجهة من ممثل الجمهورية العربية السورية[١٣١]. ووجه الرئيس انتباه المجلس إلى نص مشروع قرار قدمته الدانمرك وسلوفاكيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة[١٣٢]؛ وقد طُرح للتصويت واعتُمِد بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع عضوين عن التصويت (الاتحاد الروسي

(١٢٧) S/PV.5417، الصفحات ٢-٦.

(١٢٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(١٢٩) دُعي ممثل لبنان إلى المشاركة في الجلسة ولكنه لم يدل ببيان.

(١٣٠) S/2006/248.

(١٣١) الرسالة S/2006/259 المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام، التي ورد فيها أن التقرير المتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تجاوز الولاية التي نص عليها هذا القرار وركز على قضايا من صميم الاختصاص المحلي لكلا البلدين. وجرى التأكيد من جديد أيضا أنه تم سحب جميع قوات الجمهورية العربية السورية ومعداتها العسكرية وجهازها الأمني من لبنان في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

(١٣٢) S/2006/298.

والصين)، بوصفه القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، الذي قرر بموجبه المجلس جملة أمور منها:

كرر دعوته للتنفيذ التام لجميع متطلبات القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)؛

كرر أيضا طلبه إلى جميع الدول والأطراف المعنية أن تتعاون تعاونا كاملا مع الحكومة اللبنانية ومجلس الأمن والأمين العام لبلوغ ذلك الهدف؛

شجع بشدة حكومة الجمهورية العربية السورية على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته الحكومة اللبنانية بشأن ترسيم حدودهما المشتركة وإقامة علاقات دبلوماسية وتمثيل دبلوماسي كاملين؛

أثنى على الحكومة اللبنانية لاتخاذها إجراءات ضد عمليات نقل الأسلحة إلى الأراضي اللبنانية، وأهاب بحكومة الجمهورية العربية السورية أن تتخذ تدابير مماثلة لها؛

أكد من جديد تأييده للأمين العام ولمبعوثه الخاص فيما يبذلانه من جهود وما يبديانه من تفان لتيسير تنفيذ جميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والمساعدة على تنفيذها.

وبعد التصويت، أدلى ممثل الاتحاد الروسي ببيان قال فيه إنه دعا إلى تعزيز الاستقرار في لبنان وتطبيع الوضع في الجمهورية العربية السورية. وأعرب عن يقينه من أن السبيل الوحيد لتعزيز سيادة لبنان ووحدته وسلامة أراضيه يتمثل في الحوار بين دمشق وبيروت. وأكد على أن القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦) ”لا يتماشى مع ما سبق ذكره من مهام“. ولم ير الوفد الروسي أي حاجة في هذه المرحلة بصفة خاصة إلى أي رد فعل رئيسي آخر من جانب المجلس بشأن المسائل المتصلة بالعلاقات السورية - اللبنانية. وذكر أيضا أن الاتحاد الروسي وجد أنه لا يمكنه تأييد ذلك القرار لأنه لم يتم الأخذ بالتعديلات التي اقترح إدخالها على القرار[١٣٣].

وقال ممثل الأرجنتين إن حكومة الأرجنتين لا ترى ضرورة لإعادة تأويل فقرات منطوق القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) أو إلزام الأطراف بالمزيد من الالتزامات. ويرى وفده أن لغة القرار ينبغي أن تُفسر في ضوء أحكام القانون الدولي ذات الصلة فيما يتعلق بالشؤون الدبلوماسية. وتقرّر اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية بشكل محدد أنه يجب إنشاء العلاقات الدبلوماسية والتمثيل الدبلوماسي المتبادل من خلال رضا الدول المعنية المتبادل. ولا يعتقد بلده أنه ينبغي لمجلس الأمن التدخل في هذه المسائل ذات الطبيعة الثنائية البحتة. ورأت الأرجنتين أن الفقرة ذات الصلة بذلك الموضوع لا تشكل سابقة يمكن الاستناد إليها في المستقبل بشأن هذه القضية أو أي قضايا أخرى[١٣٤].

وقال ممثل الصين إن حكومة الصين تتفهم وتؤيد تماما رغبة لبنان في إقامة علاقات دبلوماسية مع جيرانه ورسم حدوده معهم ومطالبته بذلك، ويحدوها الأمل في أن يواصل لبنان والجمهورية العربية السورية حوارهما الثنائي. وفي ضوء ذلك، كان يأمل أيضا في أن يُدخل مقدمو مشروع القرار تغييرات مناسبة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. وبما أنه لم يتم إدخال هذه التغييرات، امتنعت حكومة الصين عن التصويت[١٣٥].

وأعرب ممثل قطر عن الأسف لأن القرار لم يُشِر إلى أي انتهاك من انتهاكات إسرائيل للخط الأزرق، إذ أنها من العوامل التي تعيق التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)[١٣٦].

(١٣٣) S/PV.5440، الصفحتان ٢ و ٣.

(١٣٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٣-٤.

(١٣٥) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(١٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

المقرر المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٥٥٩): بيان من الرئيس

في الجلسة ٥٥٥٩ المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، التي دُعي ممثل لبنان إلى المشاركة فيها، أدرج المجلس في جدول أعماله التقرير نصف السنوي الرابع للأمين العام المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)[١٣٧]. ولاحظ الأمين العام، في تقريره، أنه في الشهور الستة التي انقضت منذ صدور تقريره السابق، شهد لبنان بداية أزمة سياسية أعقبها تدهور حاد وانعدام للاستقرار طويل الأمد، بما في ذلك الأعمال العدائية بين إسرائيل وحزب الله التي بدأت في ١٢ تموز/يوليه[١٣٨]. ومع ذلك، لاحظ أنه حدث تقدم كبير صوب تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأجريت انتخابات تشريعية حرة ونزيهة وتحقق تقدم هام صوب البسط التام لسيطرة الحكومة اللبنانية على الأراضي اللبنانية. ومع ذلك، فإن حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها لم ينفذا بعد بالكامل. وشدد على أن هذا الأمر يشكل عنصرا ضروريا لإكمال توطيد دعائم لبنان باعتباره دولة ذات سيادة وديمقراطية، ولا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق عملية شاملة تعالج المصالح السياسية والاقتصادية لجميع اللبنانيين وللذين يعيشون في لبنان. وأشار أيضا إلى أنه من شأن إنشاء علاقات دبلوماسية كاملة بين لبنان والجمهورية العربية السورية وترسيم الحدود المشتركة بين البلدين، بما في ذلك منطقة مزارع شبعا عن طريق اتفاق ثنائي، أن يشكّلا خطوتين هامتين في طريق تعزيز السلام والأمن في المنطقة.

ثم أدلى الرئيس (اليابان) ببيان باسم المجلس جاء فيه ضمن جملة أمور أن المجلس[١٣٩]:

لاحظ إحراز تقدم هام صوب تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، غير أنه لاحظ أيضا أن أحكاما أخرى من القرار لم تنفذ حتى ذلك الحين؛

أشاد بالحكومة اللبنانية لبسطها سلطتها على جميع أراضيها؛ وكرر تأكيد دعوته لتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بحذافيره وحث جميع الأطراف المعنية على التعاون بشكل تام لتحقيق هذا الهدف.

أعاد التأكيد على دعمه للأمين العام ومبعوثه الخاص في ما يبذلانه من جهود ويظهرانه من تفان وتطلع إلى تلقي المزيد من التوصيات من الأمين العام بشأن المسائل المتعلقة ذات الصلة.

المقرر المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (الجلسة ٥٦٩١): بيان من الرئيس

في الجلسة ٥٦٩١[١٤٠] المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله التقرير نصف السنوي الخامس للأمين العام المؤرخ ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)[١٤١]. ولاحظ الأمين العام، في تقريره، أنه على الرغم من إحراز مزيد من التقدم، لم ينفذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بالكامل حتى ذلك الوقت. وأشار إلى أن حكومة لبنان ظلت تشهد انعداما متواصلا للاستقرار السياسي. وفشلت المشاورات فيما بين الزعماء السياسيين اللبنانيين التي بدأت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ لتسوية خلافاتهم، واستقال الأعضاء

(١٣٧) S/2006/832.

(١٣٨) انظر S/2006/670 و S/2006/730، أو الفرع ٣٣ – باء من هذا الفصل بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

(١٣٩) S/PRST/2006/43.

(١٤٠) شارك ممثل لبنان والمبعوث الخاص للأمين العام في الجلسة ولكنهما لم يدليا ببيان.

(١٤١) S/2007/262.

الشيعة وأعضاء آخرون في مجلس الوزراء من الحكومة. وذكر أن المعارضة، التي تتألف من حركة أمل وحزب الله وحركة الوطنيين الأحرار وكذلك الرئيس لحود، رأت أن مجلس الوزراء لم يعد يتمتع بشرعية دستورية. غير أن الحكومة واصلت اجتماعاتها وأعمالها لأنها تحظى بدعم الأغلبية البرلمانية. وعلاوة على ذلك، رأت الحكومة أنه بالنظر إلى أن رئيس الوزراء لم يقبل بصفة رسمية الاستقالات المقدمة إليه، فإنها لا تعتبر سارية. وبينت حالة المواجهة التي طال أمدها أن لبنان بحاجة إلى إطار سياسي يكون شاملا وقائما على التراضي. وقال إن التوصل إلى حل للأزمة ينبغي أن يشمل مناقشة اتفاق بشأن مسألة رئاسة الجمهورية اللبنانية. وأكد أيضا على الحاجة إلى التصدي للادعاءات بشأن حدوث عمليات نقل أسلحة عبر الحدود بصورة غير مشروعة، وكرر التأكيد على أهمية إقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين الجمهورية العربية السورية ولبنان.

ثم أدلى الرئيس (بلجيكا) ببيان باسم المجلس جاء فيه ضمن جملة أمور أن المجلس[١٤٢]:

كرر تأكيد دعمه الكامل لحكومة لبنان الشرعية والمنتخبة ديمقراطيا، ودعا إلى الاحترام التام للمؤسسات الديمقراطية في البلد، بما يتفق ودستوره، وأدان أي محاولة تستهدف زعزعة استقراره، وأهاب بجميع الأحزاب السياسية اللبنانية أن تتحلى بالمسؤولية من أجل الحيلولة، من خلال الحوار، دون تدهور الحالة في لبنان؛

أكد من جديد دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته ووحدته واستقلاله السياسي؛ وأدان المجلس استمرار الأعمال الإجرامية والإرهابية في لبنان، بما فيها تلك التي يرتكبها تنظيم فتح الإسلام، وأيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني لضمان الأمن والاستقرار في جميع أنحاء لبنان؛

شدد على ضرورة حماية السكان المدنيين، واللاجئين الفلسطينيين على وجه الخصوص، وتقديم المساعدة لهم؛

أكد مجددا عدم جواز وجود أي أسلحة في لبنان دون موافقة حكومته؛ كرر الإعراب عن قلقه العميق إزاء تزايد المعلومات التي تفيد بها إسرائيل ودول أخرى عن عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة إلى داخل لبنان، ولا سيما عبر الحدود اللبنانية - السورية، وتطلع إلى استنتاجات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية؛

أعاد تأكيد دعمه للأمين العام ومبعوثه الخاص في جهودهما وتفانيهما من أجل تيسير تنفيذ جميع أحكام القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) والمساعدة في تنفيذها، وتطلع إلى التقرير المقبل للأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وإلى توصياته الإضافية بشأن المسائل العالقة ذات الصلة.

المقرر المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (الجلسة ٥٧٩٩): بيان من الرئيس

في الجلسة ٥٧٩٩ المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أدلى الرئيس (إيطاليا) ببيان باسم المجلس جاء فيه ضمن جملة أمور أن المجلس[١٤٣]:

أكد قلقه العميق إزاء تكرار تأجيل الانتخابات الرئاسية في لبنان؛

شدد على أن المأزق السياسي المستمر لا يخدم مصلحة الشعب اللبناني، وقد يؤدي إلى مزيد من التدهور في الحالة بلبنان؛

كرر دعوته إلى إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، بلا تأخير، بما يتفق مع قواعد الدستور اللبناني وبدون أي تدخل أو نفوذ أجنبي، وفي ظل الاحترام التام للمؤسسات الديمقراطية؛

شدد على أهمية المؤسسات الدستورية اللبنانية، بما فيها الحكومة اللبنانية، وكذلك على أهمية وحدة الشعب اللبناني، ولا سيما استنادا إلى المصالحة والحوار السياسي؛

أهاب بجميع الأحزاب السياسية اللبنانية أن تواصل ضبط النفس وأن تبدي روح المسؤولية بغية الحيلولة، من خلال الحوار، دون مزيد من التدهور في الحالة بلبنان؛

أشاد بالنهج الذي تنتهجه الحكومة اللبنانية المنتخبة ديمقراطيا والجيش اللبناني للاضطلاع بمسؤولياتهما في تلك الفترة إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية؛

كرر دعوته إلى تنفيذ جميع قراراته بشأن لبنان تنفيذا تاما.

(١٤٢) S/PRST/2007/17.

(١٤٣) S/PRST/2007/46.

دال – قرار مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥)

المقرر المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (الجلسة ٥١٢٢): بيان من الرئيس

في الجلسة ٥١٢٢ المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أدلى الرئيس (بنن) ببيان باسم مجلس الأمن جاء فيه ضمن جملة أمور أن المجلس[١٤٤]:

أدان إدانة قاطعة التفجير الإرهابي الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ في بيروت، وأسفر عن مصرع رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري وآخرين، وأحدث إصابات بالغة بعشرات الأشخاص ومن بينهم الوزير السابق باسل فليحان؛

أعرب عن عميق تعاطفه وتعازيه للبنان شعبا وحكومة وللضحايا وأسرهم؛

دعا الحكومة اللبنانية إلى أن تقدم إلى العدالة مرتكبي هذا العمل الإرهابي الشنيع ومن قاموا بتنظيمه ورعايته؛ وقال إنه ساوره قلق بالغ إزاء مقتل رئيس وزراء لبنان السابق وما لذلك من أثر محتمل في الجهود الجارية التي يبذلها الشعب اللبناني من أجل توطيد الديمقراطية في لبنان، كما ساوره القلق إزاء احتمال حدوث مزيد من زعزعة الاستقرار في لبنان؛

طلب إلى الأمين العام أن يتابع عن كثب الحالة في لبنان وأن يقدم على وجه السرعة تقريرا عن الملابسات والأسباب التي أحاطت بهذا العمل الإرهابي وما ترتب عليه من عواقب.

المقرر المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (الجلسة ٥١٦٠): القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)

أحال الأمين العام، برسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥[١٤٥]، إلى المجلس تقرير بعثة تقصي الحقائق الموفدة إلى لبنان لتحري أسباب وملابسات وعواقب اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري.

وقدم تقرير بعثة تقصي الحقائق تفاصيل عن الحادث الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، عندما وقع انفجار في وسط بيروت أسفر عن مقتل ٢٠ شخصا، من بينهم رئيس الوزراء السابق والتحريات التي تلت ذلك. وشدد التقرير على أنه بالرغم من أن التأكد بشكل موثوق من ''الأسباب'' المحددة لاغتيال السيد الحريري لن يكون ممكنا إلا بعد أن يجري إحضار مقترفي هذه الجريمة أمام العدالة، فمن الواضح، أن الاغتيال جرى في سياق سياسي وأمني شابهُ استقطاب حاد حول مسألة النفوذ السوري في لبنان وعجز الدولة اللبنانية عن توفير الحماية الكافية لمواطنيها. ولدى تقديم تفاصيل عن الخلفية السياسية لهذا الحادث، أشار التقرير إلى أن رئيس الوزراء قدم استقالته في أعقاب تمديد فترة ولاية الرئيس اللبناني لثلاث سنوات. وأشار التقرير أيضا إلى أنه يُعتقد على نطاق واسع أن السيد الحريري ''آزر (...) مؤازرة نشطة'' القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، كانت هناك ''كتلة منيعة من القوى تبرز في لبنان'' تضم معا لأول مرة، ممثلين لجميع التجمعات السياسية و الطوائف الدينية تقريبا، باستثناء ملحوظ يتعلق بالمجموعتين الشيعيتين أمل وحزب الله. وبدت هذه الكتلة من القوى واثقة من الفوز بأغلبية واضحة في الانتخابات المقبلة ومن ''قدرتها على إجبار الجمهورية العربية السورية على تنفيذ التزامها المعلق بموجب اتفاق الطائف و/أو قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)''. وكان رئيس الوزراء الحريري الرجل الذي يُنظر إليه باعتباره مهندس هذه الكتلة. ورأت البعثة أن أجهزة الأمن اللبنانية والمخابرات العسكرية السورية تتحمل المسؤولية الأولى عن انعدام الأمن والحماية والقانون والنظام في لبنان. ومع ذلك، تحملت حكومة الجمهورية العربية السورية المسؤولية الرئيسية عن التوتر السياسي الذي سبق اغتيال رئيس الوزراء السابق. وأشار استعراض ما أجري من تحقيقات إلى افتقار واضح

---

(١٤٤) S/PRST/2005/4.

(١٤٥) التقرير S/2005/272 المقدم عملا بالبيان الصادر عن الرئيس في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/4).

للالتزام من جانب السلطات اللبنانية بإجراء تحقيق فعال في الجريمة وأظهر أيضا أن هذه التحقيقات لم تجر وفقا للمعايير المقبولة دوليا. واستنتجت البعثة أيضا أن استعادة أجهزة الأمن اللبنانية لتراهتها ومصداقيتها تكتسي أهمية حيوية من أجل بسط الأمن والاستقرار في البلد. وأخيرا، ترى البعثة أن الدعم الدولي والإقليمي سيكونان ضروريان لضمان الوحدة الوطنية للحكومة اللبنانية، والصد عن هشاشة مؤسسة الحكم فيه إزاء الضغوط التي لا لزوم لها. ونتيجة لذلك، أيد الأمين العام في رسالته استنتاج البعثة الذي يفيد بضرورة إنشاء لجنة تحقيق مستقلة من أجل كشف الحقيقة.

وفي الجلسة ٥١٦٠ المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أدرج المجلس الرسالة المذكورة أعلاه في جدول أعماله. ووجه الرئيس (الصين) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان[١٤٦]، تحمل الموافقة على القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بإنشاء لجنة تحقيق دولية حول جريمة اغتيال رئيس الوزراء الحريري؛ ورسالة موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من ممثل الجمهورية العربية السورية[١٤٧]، يعلن بها أن استنتاجات التقرير ''تبتعد عن الموضوعية''؛ ورسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي لبنان والجمهورية العربية السورية[١٤٨]، تؤكد تصميم الدولتين على تعميق مسيرة التعاون والتنسيق بينهما. ووجه الرئيس أيضا انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من الدانمرك ورومانيا وفرنسا والفلبين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان[١٤٩]. وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، الذي قرر بموجبه المجلس جملة أمور منها:

قرر إنشاء لجنة مستقلة دولية للتحقيق تتخذ من لبنان مقرا لها لمساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه في جميع جوانب هذا العمل الإرهابي، بما في ذلك المساعدة في تحديد هوية مرتكبيه وممولية ومنظميه والمتواطئين معهم؛

طلب إلى الحكومة اللبنانية أن تكفل مراعاة نتائج واستنتاجات تحقيقات اللجنة مراعاة تامة؛

قرر أنه ينبغي للجنة أن تلقى تعاونا تاما من جانب السلطات اللبنانية؛ وأن تكون لها سلطة جمع أي معلومات وأدلة إضافية؛ وأن تتمتع بحرية التنقل في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية؛ وأن يوفر لها ما يلزم من تسهيلات وموظفين لأداء مهامها؛

طلب إلى الأمين العام التشاور بشكل عاجل مع الحكومة اللبنانية بغية تسهيل إنشاء وعمل اللجنة، وطلب إليه أيضا أن يقدم تقريرا إلى المجلس وفقا لذلك وأن يخطره بتاريخ شروع اللجنة في كامل عملياتها؛

طلب أيضا إلى الأمين العام أن يتخذ دون تأخير الخطوات والتدابير والترتيبات اللازمة للتعجيل في إنشاء اللجنة وقيامها بعملها على نحو تام؛

أعطى توجيهاته إلى اللجنة بتحديد الإجراءات المتعلقة بالاضطلاع بتحقيقها؛

طلب إلى اللجنة أن تنجز أعمالها في غضون ثلاثة أشهر، وأذن للأمين العام بأن يمدد عمل اللجنة فترة أخرى لا تتعدى ثلاثة أشهر، وطلب إليه أن يُبلّغ مجلس الأمن وفقا لذلك؛

طلب إلى اللجنة أن تقدم تقريرا إلى المجلس عن نتائج تحقيقها، وطلب إلى الأمين العام أن يطلع المجلس شفويا على آخر مستجدات التقدم الذي تحرزه اللجنة وذلك كل شهرين خلال عمليات اللجنة أو بشكل أكثر تواترا إذا لزم الأمر.

---

(١٤٦) S/2005/208.

(١٤٧) S/2005/209.

(١٤٨) S/2005/219.

(١٤٩) S/2005/227.

المقرر المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (الجلسة ٥٢٩٧): القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥)

في الجلسة ٥٢٩٢ المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام يحيل بها التقرير الأول للجنة التحقيق الدولية المستقلة[١٥٠]. وأشارت اللجنة في تقريرها إلى أن الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ نفذته مجموعة على درجة فائقة من التنظيم وذات موارد كبيرة وأنه جرى الإعداد للجريمة على مدى عدة أشهر. ووصفت اللجنة التقاء في الأدلة يشير إلى ''تورط لبناني وسوري، على السواء'' في هذا العمل الإرهابي. وأشارت إلى أنه ''من المعروف تماما'' أن المخابرات العسكرية للجمهورية العربية السورية متغلغلة في لبنان، على الأقل حتى انسحاب القوات السورية تنفيذا للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وأنها هي التي تولت تعيين كبار المسؤولين الأمنيين السابقين في لبنان. وقالت اللجنة إنه ''مع تغلغل أجهزة الاستخبارات السورية واللبنانية، عاملة جنبا إلى جنب، في المؤسسات اللبنانية والمجتمع اللبناني، فإن من الصعب تصور سيناريو لمؤامرة اغتيال على هذه الدرجة من التعقيد من دون أن تكون على علم بها''. وخلصت اللجنة إلى أن أدلة كثيرة تشير بشكل مباشر إلى ضلوع مسؤولين أمنيين سوريين في عملية الاغتيال ولاحظت أن عدة أشخاص من الجمهورية العربية السورية تم الاستماع إليهم حاولوا تضليل التحقيق بإعطاء معلومات مغلوطة. وخلصت اللجنة إلى أنه ينبغي المضي قدما في مواصلة التحقيق على يد السلطات القضائية والأمنية المختصة في لبنان. وكانت ثمة حاجة إلى القيام بتقييم واضح للتفجير الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير في سياق تسلسل التفجيرات التي سبقته والتي لحقته، إذ ربما تكون هناك روابط بين بعضها إن لم يكن جميعها.

وأدرج المجلس أيضا في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان يطلب فيها تمديد ولاية اللجنة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥[١٥١]. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها رئيس اللجنة وبيانين أدلى بهما ممثلا لبنان والجمهورية العربية السورية.

وفي جلسة الإحاطة، أفاد رئيس اللجنة أنها أصبحت تعمل بصورة كاملة منذ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وعدد رئيس اللجنة أيضا مختلف بعثات تقصي الحقائق، والمقابلات، وعمليات المداهمة والبحث التي أجرتها اللجنة منذ إنشائها. وأشار إلى أن اللجنة أنشأت علاقات عمل وثيقة مع السلطات اللبنانية وأنه اتخِذت ترتيبات لتيسير العمل ولتقديم الدعم اللازم إلى اللجنة. ومع ذلك، أشار إلى أن التحقيق لا يمكن أن يعتبر كاملا وأنه سيكون من الطبيعي تماما أن يستغرق التحقيق في قضية من هذا النوع أشهرا أو سنوات للتيقن من تغطية جميع جوانب التحقيق وإعداد ملفات القضية لتقديمها إلى المدعي العام[١٥٢].

ورحب ممثل لبنان بإنشاء اللجنة وبما أحرزته من تقدم. ودعا إلى تمديد ولايتها حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وناشد جميع الأطراف المعنية أن تتعاون مع اللجنة[١٥٣].

---

(١٥٠) S/2005/662.

(١٥١) S/2005/651.

(١٥٢) S/PV.5292، الصفحات ٢-٥.

(١٥٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

وأدان ممثل الجمهورية العربية السورية الاغتيال وأشار إلى أن ”كل فقرة من هذا التقرير تستحق التعليق عليها وتفنيد ما ورد فيها“. وقال إن التقرير متأثر بشكل واضح بالأجواء السياسية التي سادت لبنان ورفض القول الذي يفيد بأنه ”مع تغلغل أجهزة الاستخبارات السورية واللبنانية، عاملة جنبا إلى جنب، في المؤسسات اللبنانية والمجتمع اللبناني، فإن من الصعب تصور سيناريو لمؤامرة اغتيال على هذه الدرجة من التعقيد من دون أن تكون على علم بها“. وأوضح الممثل أن هذا الاتهام يمكن أن يوجه إلى كل جهاز أمن في أي بلد من العالم تقع على أرضه جريمة أو عملية إرهابية. وأعرب الممثل أيضا عن رفضه لتلك الاستنتاجات في التقرير التي تضع بلده في دائرة الاتهام والشبهة، لأنها تعتمد كليا على ”شهادات أشخاص لهم مواقف سياسية معلنة بقوة ضد سورية“. وقال إن بعض الشهادات تتناقض مع بعضها البعض، وأن هذا التقرير يضع الجمهورية العربية السورية في دائرة الاتهام قبل أن يُستكمَل التحقيق. وأعرب الممثل أيضا عن رفضه اتهام التقرير للجمهورية العربية السورية بأنها لم تتعاون بشكل كاف مع لجنة التحقيق وعدَّد عدة حالات تعاون بلده فيها تعاونا كاملا مع اللجنة. وقال إنه كان يتعين أن يجمع التحقيق الأدلة قبل اتهام أي دولة عضو، لكنه أكد أن الجمهورية العربية السورية ستواصل تعاونها مع لجنة التحقيق[١٥٤].

وفي الجلسة ٥٢٩٧ المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله الرسالة المؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة من الأمين العام[١٥٥]. ولفت الرئيس (رومانيا) انتباه المجلس إلى الرسالة المذكورة أعلاه المؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة من ممثل لبنان، التي يطلب فيها تمديد ولاية اللجنة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥[١٥٦]. وبعد ذلك، طُرح للتصويت مشروع قرار مقدم من فرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية[١٥٧]. واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، الذي قرر بموجبه المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، جملة أمور منها:

أحاط علما مع بالغ القلق بالاستنتاج الذي خلصت إليه اللجنة ومفاده أن هناك التقاء في الأدلة يشير إلى ضلوع مسؤولين لبنانيين وسوريين على السواء في هذا العمل الإرهابي؛

قرر أن ينشئ لجنة تابعة لمجلس الأمن تتألف من جميع أعضاء المجلس من أجل الاضطلاع بالمهام المنصوص عليها في مرفق القرار؛

رحب بقرار الأمين العام بأن يمدد ولاية اللجنة حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، حسبما أذن به المجلس في قراره ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، وقرر أنه سيمدد هذه الولاية مرة أخرى إذا أوصت اللجنة بذلك وطلبته الحكومة اللبنانية؛

قرر أنه يجب على الجمهورية العربية السورية أن تعتقل المسؤولين أو الأشخاص السوريين الذين تعتبر اللجنة أنه يشتبه بضلوعهم في التخطيط لهذا العمل الإرهابي أو رعايته أو تنظيمه أو ارتكابه، وأن تضعهم في تصرف اللجنة بالكامل؛ ويكون للجنة، في علاقتها بالجمهورية العربية السورية، الحقوق والسلطات نفسها المذكورة في الفقرة ٣ من القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، ويجب على الجمهورية العربية السورية أن تتعاون مع اللجنة بالكامل ودون شرط استنادا إلى ذلك؛ وتكون للجنة سلطة تقرير مكان وأساليب إجراء المقابلات مع المسؤولين والأفراد السوريين الذين ترتأي أن لهم صلة بالتحقيق؛

أصر على ألا تتدخل الجمهورية العربية السورية في الشؤون الداخلية للبنان، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأن تمتنع عن

(١٥٤) المرجع نفسه، الصفحة ٦-٩.

(١٥٥) S/2005/662.

(١٥٦) S/2005/651.

(١٥٧) S/2005/684.

أي محاولة ترمي إلى زعزعة استقرار لبنان، وأن تتقيد بدقة باحترام سيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي.

وبعد التصويت، أدلى ببيانات جميع أعضاء المجلس وممثلا لبنان والجمهورية العربية السورية[١٥٨]. وأعرب معظم المتكلمين عن تأييدهم لتمديد ولاية اللجنة لمدة ستة أشهر ودعوا إلى التعاون الكامل مع اللجنة.

وانتقد عدد من المتكلمين الجمهورية العربية السورية لعدم تعاونها بحسن نية مع اللجنة ودعوا إلى التعاون الكامل[١٥٩]. وأكد ممثلو فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والدانمرك على الأدلة التي تشير إلى ضلوع مسؤولين لبنانيين وسوريين في الهجوم الإرهابي على رئيس وزراء لبنان السابق في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وأشاروا إلى أنه من الصعب تخيّل طريقة يمكن فيها لمؤامرة اغتيال معقدة أن تُنفّذ بدون معرفة كبار المسؤولين في الجمهورية العربية السورية[١٦٠]. وأكد ممثل المملكة المتحدة على أنه إذا لم تتعاون الجمهورية العربية السورية بالكامل، فسينظر وفدها في اتخاذ تدابير إضافية لضمان أن يتمكن المجلس، عن طريق اللجنة، من الاضطلاع بدوره في تقديم المساعدة للحكومة اللبنانية في تصميمها على تحقيق العدالة[١٦١]. وأوضحت ممثلة الولايات المتحدة أن عدم الامتثال لمطالب اللجنة سيؤدي إلى ''عواقب وخيمة'' بالنسبة للجمهورية العربية السورية. وقالت إن الجمهورية العربية السورية عزلت نفسها عن المجتمع الدولي من خلال ''بياناتها الزائفة، ودعمها للإرهاب، وتدخلها في الشؤون الداخلية لجيرانها، وسلوكها المزعزع للاستقرار في الشرق الأوسط''. وقالت إن حكومة الجمهورية العربية السورية تحتاج إلى اتخاذ قرار استراتيجي بإحداث تغيير جذري في سلوكها[١٦٢].

وشدد عدة متكلمين على أن تقرير اللجنة لم يكن كاملا وأنه ينبغي افتراض براءة الجمهورية العربية السورية من العمل المرتكب، ورحبوا بما أعلنت عنه الجمهورية العربية السورية من استعداد للتعاون مع اللجنة[١٦٣]. وشدد ممثلو الاتحاد الروسي والبرازيل والجزائر والصين أيضا على أن القرار لا يعني ضمنا أو يأذن بتطبيق تدابير أو جزاءات على الجمهورية العربية السورية في غياب قرار جماعي للمجلس[١٦٤].

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن الصيغة الأولى لمشروع القرار نصت على إجراء لا سابق له من شأنه أن يفرض تلقائياً جزاءات على المشتبه فيهم استناداً إلى استنساب اللجنة وحدها. وأشار إلى أنه ''تم منع حدوث هذه السابقة الخطيرة

(١٥٨) في هذه الجلسة، كان الاتحاد الروسي، والبرازيل والجزائر والجمهورية العربية السورية والدانمرك ورومانيا والصين وفرنسا واليونان ممثلة بوزراء خارجيتها؛ ومثل المملكة المتحدة وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث؛ ومثلت الولايات المتحدة وزيرة الخارجية؛ ومثل الفلبين وزير الشؤون الخارجية؛ ومثل لبنان الأمين العام بالنيابة لوزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية.

(١٥٩) S/PV.5297، الصفحة ٣ (فرنسا)؛ والصفحة ٥ (المملكة المتحدةً)؛ والصفحة ٧ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١١ (الدانمرك)؛ والصفحة ١٣ (الفلبين)؛ والصفحة ١٧ (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والصفحة ١٩ (رومانيا).

(١٦٠) المرجع نفسه، الصفحة ٣ (فرنسا)؛ والصفحة ٤ المملكة المتحدة؛ والصفحة ٦ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ١٠ (الدانمرك).

(١٦١) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(١٦٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(١٦٣) المرجع نفسه، الصفحة٧ (الجزائر)؛ و الصفحة ٩ (البرازيل)؛ و الصفحة ١٠ (الصين)؛ والصفحة ١٤ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٧ (اليابان).

(١٦٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (الجزائر)؛ والصفحة ٩ (البرازيل)؛ والصفحة ١٠ (الصين)؛ والصفحة ١٤ (الاتحاد الروسي).

جداً"[١٦٥]. ورأى ممثل الجزائر أن المجلس أعطى لجنة التحقيق "سلطة مفرطة فيما يتعلق بنص وروح القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)" حيث أن اللجنة تملك القدرة على أن تقدم للمجلس مباشرة أسماء المشتبه فيهم بغرض فرض جزاءات عليهم أو حتى البت في مكان وطرائق التحقيق مع المسؤولين السوريين وغيرهم[١٦٦].

ورحب ممثل لبنان بالتقدم الذي أحرزته اللجنة في الكشف عن الحقيقة في ما يتعلق باغتيال الحريري ودعا جميع الأطراف المعنية للتعاون الجدي مع اللجنة لتأخذ العدالة مجراها الكامل[١٦٧].

وانتقد ممثل الجمهورية العربية السورية تقرير اللجنة على أساس أنه انطلق من افتراض أن الجمهورية العربية السورية متهمة بارتكاب هذه الجريمة بدلا من أن ينطلق من افتراض البراءة. وردا على اتهام الجمهورية العربية السورية بالتعاون من حيث الشكل لا من حيث المضمون، أكد أن حكومته تعاملت بحسن نية؛ غير أن اللجنة تصرفت بعيدا عن حسن النية، وكانت هناك نية مبيتة لتوجيه "أصبع الاتهام" تمهيدا لصدور القرار في إطار الفصل السابع من الميثاق. وساق الأدلة على تعاون الجمهورية العربية السورية مع اللجنة، من بينها المرسوم التشريعي رقم ٩٦ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الذي أنشأ لجنة قضائية خاصة للتعاون مع اللجنة، وكذلك مع السلطات القضائية في لبنان، في جميع المسائل المتعلقة بالتحقيق. وذكر أن الهدف من القرار لم يكن الكشف عن حقيقة جريمة الاغتيال، وإنما استهداف الجمهورية العربية السورية ومواقفها إزاء مسائل تمس حاضر ومستقبل المنطقة[١٦٨].

المقرر المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (الجلسة ٥٣٢٩): القرار ١٦٤٤ (٢٠٠٥)

في الجلسة ٥٣٢٣ المعقودة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس، يحيل بها التقرير الثاني للجنة التحقيق الدولية المستقلة[١٦٩]. ولاحظ رئيس اللجنة جملة أمور منها أن الاستنتاجات الواردة في التقرير السابق لا تزال سارية وأن التحقيقات التي جرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عززت تلك الاستنتاجات. وظل على رأيه بأن هناك عددا من الدوافع الشخصية والسياسية وراء اغتيال السيد الحريري وأوصى بتمديد ولاية اللجنة لفترة لا تقل عن ستة أشهر.

وأدلى ببيانات أمام المجلس رئيس اللجنة وممثلا لبنان والجمهورية العربية السورية. وأوضح رئيس اللجنة أن التحقيق يجري على مسارين، أحدهما لبناني والآخر سوري. ورحب بدرجة التعاون التي تلقتها اللجنة من السلطات اللبنانية، لكنه أكد على أن التعاون الذي أبدته الجمهورية العربية السورية اتسم بإشارات متناقضة[١٧٠].

ورحب ممثل لبنان بعمل اللجنة وطلب تمديد فترة ولايتها. ولاحظ أيضا أن السوابق الدولية أظهرت أن الحل الأفضل لمحاكمة المتورطين في مثل هذه الجرائم الخطيرة يتمثل في إنشاء محكمة ذات طابع دولي لتحقيق العدالة عبر محاكمة

(١٦٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(١٦٦) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(١٦٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و ٢٠.

(١٦٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و ٢٠.

(١٦٩) S/2005/775.

(١٧٠) S/PV.5323، الصفحات ٢-٤.

عادلة بعيدا عن الضغوط والعوائق. ولذلك، ووفقا للفقرة ١٤ من القرار ١٦٣٦ (٢٠٠٥) الذي أعرب فيه المجلس عن استعداده للنظر في أي طلب آخر للمساعدة تقدمه الحكومة اللبنانية طلب وفده من المجلس أن ينشئ محكمة ذات طابع دولي، تنعقد في لبنان أو خارجه، وتتولى محاكمة كل من تورطوا في الجريمة. وإذ لاحظ أن عضوا في مجلس النواب، جبران تويني، قُتل في هجوم إرهابي وقع في اليوم السابق، لفت الانتباه إلى حقيقة أن حكومته قد طلبت إلى المجلس أن يقوم بتوسيع نطاق ولاية اللجنة أو بإنشاء لجنة تحقيق دولية أخرى لمساعدة السلطات في التحقيق في سائر الجرائم الإرهابية التي أدت إلى اغتيال أو محاولة اغتيال شخصيات سياسية وإعلامية لبنانية، ابتداء من محاولة اغتيال مروان حمادة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤[١٧١].

وكرر ممثل الجمهورية العربية السورية إدانة سلسلة التفجيرات التي رأى أنها تستهدف زعزعة الاستقرار في لبنان وتوتير العلاقات بين لبنان والجمهورية العربية السورية ضمن خطة أكبر ترمي إلى استهداف الاستقرار في المنطقة. وكرر التأكيد على أن الجمهورية العربية السورية ستواصل التعاون مع اللجنة، على الرغم من أنه اشتكى من أن اللجنة قد انتهكت مبدأ السرية من خلال تسريب التقارير إلى وسائط الإعلام. وقال أيضا إنه لا يتفق مع ”العبارات غير الدقيقة“ الواردة في تقرير اللجنة، وخاصة تلك التي تشير إلى رغبة الجمهورية العربية السورية عن تقديم التعاون الكامل مع اللجنة. وساق عدة أمثلة على تعاونها، وأكد من جديد أن الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير تثير الريبة لأنها بُنيت على افتراض الشبهة وقامت بالاتهام المسبق قبل إقامة الدليل على هذا الاتهام. كما استرعى الانتباه إلى عدة تجاوزات في التحقيق، بما في ذلك الشهود الذين غيروا شهادتهم في وقت لاحق[١٧٢].

وفي الجلسة ٥٣٢٩ المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، التي أدلى فيها ببيانات ممثلو الجزائر والصين والاتحاد الروسي، وكذلك ممثلا لبنان والجمهورية العربية السورية، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله الرسالة المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ الموجهة من الأمين العام، التي يحيل بها التقرير الثاني للجنة[١٧٣]. ووجه الرئيس (المملكة المتحدة) انتباه المجلس إلى رسالتين مؤرختين ٥ كانون الأول/ديسمبر و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهتين إلى الأمين العام من ممثل لبنان[١٧٤]؛ ففي الرسالة الأولى طلب لبنان تمديد ولاية اللجنة لمدة ستة أشهر أخرى، وطلب في الرسالة الثانية إلى المجلس إنشاء محكمة ذات طابع دولي من أجل محاكمة كل المسؤولين عن اغتيال رفيق الحريري. وطُرح للتصويت مشروع قرار مقدم من فرنسا والمملكة المتحدة[١٧٥] والولايات المتحدة؛ واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٦٤٤ (٢٠٠٥)، الذي قرر بموجبه المجلس، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، جملة أمور منها:

قرر، حسبما أوصت به اللجنة وطلبته الحكومة اللبنانية، أن يمدد ولاية اللجنة على النحو المبين في القرارين ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، إلى موعد غايته ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بصفة مبدئية؛

طلب إلى اللجنة أن تقدم إلى المجلس تقريرا عن التقدم المحرز في التحقيق، بما في ذلك ما تلقاه من تعاون من جانب السلطات السورية،

(١٧١) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(١٧٢) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

(١٧٣) S/2005/775.

(١٧٤) S/2005/762 و S/2005/783.

(١٧٥) S/2005/788.

وذلك كل ثلاثة أشهر اعتبارا من تاريخ اتخاذ هذا القرار، أو في أي وقت قبل ذلك الموعد إذا ارتأت اللجنة أن ذلك التعاون لا يفي بمتطلبات هذا القرار والقرارين ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥)؛

أذن للجنة بأن تقوم، حسب الاقتضاء، بناء على طلب الحكومة اللبنانية، بمد السلطات اللبنانية بالمساعدة التقنية في تحقيقاتها في الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع اللجنة والحكومة اللبنانية، بتقديم توصيات بتوسيع نطاق ولاية اللجنة لتشمل إجراء تحقيقات في تلك الهجمات الأخرى؛

طلب إلى الأمين العام أن يواصل تزويد اللجنة بما يلزم من دعم ومن موارد للاضطلاع بمهامها.

وأدلى ممثل الجزائر ببيان بعد التصويت أكد فيه على أن الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير الثاني ليست نهائية ويتعين تأكيدها، وأنه يجب ألا تخضع دراسة التقرير لأي تأثير يمكن أن يضر بطرف أو بآخر. ومع ذلك، أوضح أنه قد صوت لصالح تمديد الولاية لأنه صادر مباشرة عن الحكومة اللبنانية. وأشار أيضا إلى أن وفده قد حصل على تأكيد مفاده أن المجلس سيمتنع عن اتخاذ أي إجراء سابق لأوانه أو غير مناسب في هذا الشأن[١٧٦]. وأكد ممثل الصين على أن عمل اللجنة لم يكتمل، وعلى أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وقال إن الغرض الرئيسي من القرار ١٦٤٤ (٢٠٠٥) هو تمديد ولاية اللجنة[١٧٧]. وذكر ممثل الاتحاد الروسي أنه اقترح تعديلا على نص مشروع القرار يجعله أكثر توازناً وأن الاتحاد الروسي سيظل يعارض ممارسة الضغط الذي لا داعي له على دمشق، وكذلك التأويلات المتعلقة بمدى وطبيعة تعاون الجمهورية العربية السورية التي لا تتفق مع استنتاجات اللجنة[١٧٨].

(١٧٦) S/PV.5329، الصفحة ٣.

(١٧٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(١٧٨) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

ورحب ممثل لبنان باتخاذ القرار بالإجماع[١٧٩]. وأكد ممثل الجمهورية العربية السورية مجددا موقفه الذي مفاده أن بعض الدول أصرت على نحو لا داعي له بأن الجمهورية العربية السورية لم تتعاون مع اللجنة. وأكد الممثل من جديد التزام الجمهورية العربية السورية تجاه اللجنة، وقال إن الجمهورية العربية السورية تحملت مسؤولياتها و ”كانت مخلصة في ذلك“[١٨٠].

المقرر المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٤٠١): القرار ١٦٦٤ (٢٠٠٦)

في الجلسة ٥٣٨٨ المعقودة في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام يحيل بها التقرير الثالث المقدم من لجنة التحقيق الدولية المستقلة[١٨١]. ولاحظت اللجنة في تقريرها، في جملة أمور، أن تقدما كبيرا قد أحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بظروف الهجوم وأنه تم تحديد عدد كبير من الخيوط الجديدة في التحقيق. ووصفت أيضا التعاون من جانب الحكومة اللبنانية بالممتاز وأرست أرضية العمل اللازمة لتحسين التعاون مع حكومة الجمهورية العربية السورية.

واستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من رئيس اللجنة وإلى بيانين أدلى بهما ممثلا الجمهورية العربية السورية ولبنان. وتناول رئيس اللجنة التقرير بالشرح وبين بالتفصيل التقدم الذي أحرزته اللجنة، وأشار إلى عدد من التحسينات

(١٧٩) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(١٨٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(١٨١) S/2006/161، المقدم عملا بالقرارات ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥).

المنهجية التي أدخلت على التحقيق. وأوضح أنه يجب التوصل إلى تحقيق توازن بين الحاجة إلى توفير الشفافية والحاجة إلى حماية السرية في التحقيق، وأكد أن تحسين التعاون وحسن توقيته من جانب الجمهورية العربية السورية عامل بالغ الأهمية في مواصلة اللجنة عملها بنجاح[١٨٢].

وكرر ممثل لبنان الإعراب عن تقديره للعمل الذي تقوم به اللجنة وأكد من جديد التزام لبنان بالكشف عن حقيقة الاغتيال. وأشار أيضا إلى أن ”موضوع إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة المتورطين في الجريمة الإرهابية أمر متفق عليه ومطلوب من اللبنانيين كافة“[١٨٣].

وكرر ممثل الجمهورية العربية السورية تأكيد أن بلده سيواصل التعاون مع اللجنة وأن ”أخطر ما واجهه هذا التحقيق هو قيام بعض الأطراف بالقفز عليه وعلى مجرياته بهدف التوصل إلى استنتاجات مسبقة لا تستند إلى براهين وأدلة ثابتة“. وقال أيضا إن عددا من الشهود في هذه التحقيقات ثبت إدلاؤهم أمام اللجنة بإفادات كاذبة لتضليل التحقيق ودفعه إلى استنتاجات مبنية على ”أغراض سياسية معروفة“. غير أنه أعرب عن الارتياح للطريقة التي روعيت فيها سرية التحقيق[١٨٤].

وفي الجلسة ٥٤٠١ المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٦[١٨٥]. ووجه الرئيس (الأرجنتين) انتباه المجلس إلى نص مشروع قرار قدمته فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة[١٨٦]؛ ومن ثم طرح للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٦٦٤ (٢٠٠٦)، الذي قرر بموجبه المجلس جملة أمور منها:

طلب إلى الأمين العام أن يتفاوض مع الحكومة اللبنانية على اتفاق يرمي إلى إنشاء محكمة ذات طابع دولي، استنادا إلى أعلى المعايير الدولية في مجال العدل الجنائي؛

وأقر بأن اعتماد الأساس القانوني للمحكمة وإطار عملها لن يمس بالتشغيل التدريجي لمكوِّناتها المختلفة ولن يحدد مسبقاً توقيت بدء عملياتها، وهو ما سيتوقف على تقدم سير التحقيق؛

وطلب إلى الأمين العام أن يطلع المجلس أولا بأول على التقدم المحرز في المفاوضات، حسب ما يرتئيه ضروريا، وأن يقدم في الوقت المناسب تقريرا عن تنفيذ هذا القرار لينظر فيه المجلس، وخاصة بشأن مشروع الاتفاق المتفاوض عليه مع الحكومة اللبنانية، بما في ذلك الخيارات المتعلقة بإنشاء آلية تمويل مناسبة لضمان استمرار سير أعمال المحكمة بكفاءة؛

وقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

وبعد التصويت، رحب ممثل لبنان بالقرار لأنه يمنح الأمين العام ولاية تخوله بدء التفاوض مع لبنان فيما يتعلق بإنشاء محكمة دولية. ووصف القرار بأنه إشارة واضحة إلى التزام المجتمع الدولي وتصميمه القويين على معاقبة كل المتورطين في تلك الجريمة الإرهابية، ولاحظ أن ذلك سيعود بأثر إيجابي يتمثل في ردع المجرمين وإشاعة الاستقرار في لبنان والمنطقة[١٨٧].

---

(١٨٢) S/PV.5388، الصفحات ٢-٥.

(١٨٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٥-٦.

(١٨٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١٨٥) S/2006/176، المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٦٤٤ (٢٠٠٥).

(١٨٦) S/2006/186.

(١٨٧) S/PV.5401، الصفحة ٢.

المقرر المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٤٦١): القرار ١٦٨٦ (٢٠٠٦)

في الجلسة ٥٤٥٨ المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بها التقرير الرابع المقدم من لجنة التحقيق الدولية المستقلة[١٨٨]. ووجه الرئيس (الدانمرك) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثلة لبنان تطلب فيها تمديد ولاية اللجنة حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٧[١٨٩]. ولاحظت اللجنة في تقريرها، في جملة أمور، أنه أحرز تقدم كبير فيما يتعلق بمسرح الجريمة وموكب رئيس الوزراء السابق. وذكرت اللجنة أيضا أن المسائل المتصلة بالتفجير، والحاوية/الناقلة ووسائل الإيصال أصبحت مفهومة إلى حد كبير وأنه من المتوقع صدور الاستنتاجات النهائية قريبا حال الانتهاء من تحليل الأدلة الجنائية. وقد أحرزت اللجنة تقدما وعززت هيكلها التنظيمي وقدراتها ولكنها لا تزال تواجه بعض التحديات من قبيل الربط فيما بين جميع القضايا وتأمين الموارد الكافية. ورحبت اللجنة بمبادرة الحكومة اللبنانية للتوصية بتمديد ولايتها لمدة عام واحد وشكرت أيضا الحكومة اللبنانية على دعمها الفني واللوجستي المستمر.

واستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من رئيس اللجنة، بالإضافة إلى بيانين أدلى بهما ممثلا الجمهورية العربية السورية ولبنان. وتناول رئيس اللجنة التقرير بالشرح وبيّن بالتفصيل التقدم الذي أحرز في التحقيق في قضية الاغتيال. وأوضح أن اللجنة توصلت، استنادا إلى الأدلة المتاحة، إلى الاستنتاجات التالية: وقع انفجار واحد فوق الأرض في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وتحديدا في الساعة ١٢/٥٥؛ وجرى تفجير جهاز منفجر كبير يدوي الصنع موضوع في شاحنة من طراز ميتسوبيشي، وذلك أثناء مرور موكب الحريري؛ وقام بتفجير ذلك الجهاز في أغلب الظن أحد الأفراد إما داخل شاحنة الميتسوبيشي أو أمامها مباشرة. وإن ضخامة الانفجار وكمية مادة تي.إن.تي المستخدمة (ما لا يقل عن ١ ٢٠٠ كيلوغرام من معادل مادة تي.إن.تي) رفعتا مستوى الهجوم إلى مصاف ”الأثر المضمون“: أي أن حجم الانفجار كان مقصودا لضمان نجاح العملية حتى في حالة عدم إصابة مركبة الحريري مباشرة. واعتمدت اللجنة أيضا فرضيتيْ عمل هما: إما أن يكون الهجوم قد خططت له ونفذته كيانات منفصلة، وبحسب هذه الفرضية تولى أشخاص مختلفون المسؤولية عن تنفيذ مختلف مراحل الهجوم (التخطيط والاستطلاع واقتناء شاحنة الميتسوبيشي، وما إلى ذلك)، أو أن يكون جرى التخطيط للعملية برمتها وتنفيذها بواسطة فريق واحد صغير نسبيا. ووصف رئيس اللجنة أيضا المساعدة المقدمة من الجمهورية العربية السورية بأنها ”مُرضية“. وذكر أن الجمهورية العربية السورية قد استجابت لجميع طلبات اللجنة وأنها قامت بذلك في الوقت المناسب. ووصف تفاعل اللجنة مع السلطات اللبنانية بالممتاز على جميع المستويات، وذكر أن طرائق الهجوم وملابساته أصبحت مفهومة الآن إلى حد كبير[١٩٠].

وأكد ممثل لبنان مجددا طلب حكومتها تمديد ولاية اللجنة لمدة سنة أخرى ورحب بالاهتمام الشديد الذي يوليه المجلس للقضايا التي تهم لبنان. وأشار أيضا إلى المشاورات

(١٨٨) S/2006/375.

(١٨٩) S/2006/278.

(١٩٠) S/PV.5458، الصفحات ٢-٥.

الجارية مع الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن صياغة النظام الأساسي لمحكمة دولية[١٩١].

ورحب ممثل الجمهورية العربية السورية بموضوعية التقرير وشدد على أن تعاون الجمهورية العربية السورية مع اللجنة ينطلق من حرصها على كشف حقيقة الاغتيال. وأعاد تأكيد أن أخطر ما يواجهه التحقيق هو محاولة بعض الأطراف استغلال استنتاجات اللجنة لاستخدامها في أغراض أبعد ما تكون عن الهدف الذي أنشئت هذه اللجنة لتحقيقه. ورحبت الجمهورية العربية السورية بما خلص إليه التقرير من أن تعاونها مع اللجنة كان حسن التوقيت وشاملا ومُرضيا بشكل عام. وأبدى اتفاقه أيضا مع أهمية إتاحة الوقت الكافي لإنجاز التحقيقات وجمع كافة الأدلة والشواهد الضرورية والدامغة قبل الانتقال إلى الخطوة التالية[١٩٢].

وفي الجلسة ٥٤٦١ المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله الرسالة المؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الموجهة من الأمين العام والتي يحيل بها التقرير الرابع المقدم من اللجنة. ووجه الرئيس (الدانمرك) مرة أخرى انتباه المجلس إلى الرسالة المؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من ممثلة لبنان والتي تطلب فيها تمديد ولاية اللجنة حتى منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٧[١٩٣]. ولفت الرئيس انتباه المجلس أيضا إلى مشروع قرار ١٩٤؛ وطرح للتصويت واعتمد بالإجماع ودون مناقشة بوصفه القرار ١٦٨٦ (٢٠٠٦) الذي قرر بموجبه المجلس جملة أمور منها[١٩٤]:

مدد ولاية اللجنة حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛

وأيد استعداد اللجنة تقديم مزيد من المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية فيما يتعلق بتحقيقاتها في الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، وطلب إلى الأمين العام أن يزود اللجنة بما يلزم من دعم وموارد في هذا الصدد؛

وطلب إلى اللجنة أن تواصل تقديم تقارير إلى المجلس عن التقدم المحرز في التحقيق بشكل فصلي، أو في أي وقت آخر ترتأيه مناسبا؛

وأبقى المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٥٦٩): بيان من الرئيس

في الجلسة ٥٥٣٩ المعقودة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام يحيل بها التقرير الخامس المقدم من لجنة التحقيق الدولية المستقلة[١٩٥]. ولاحظت اللجنة في تقريرها، في جملة أمور، أنها أحرزت تقدما في التحقيق الذي تجريه رغم أن الفترة المشمولة بالتقرير تميزت بالصراع الذي شهده لبنان[١٩٦]، مما أُلزم موظفو اللجنة الدوليون بمغادرة لبنان مؤقتا والانتقال إلى قبرص. وبفضل الأدلة الجنائية التي جُمعت في مسرح الجريمة تمكنت اللجنة من إثبات الاستنتاجات السابقة التي أفادت بأن الشخص الذي فجر الجهاز المنفجر اليدوي الصنع كان في أوائل العشرينات من العمر وأن بيانات أسنانه أشارت إلى أنه ليس لبناني الأصل. ورحبت اللجنة مرة

(١٩١) المرجع نفسه، الصفحتان ٦-٧.

(١٩٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٧-٨.

(١٩٣) S/2006/278.

(١٩٤) S/2006/392.

(١٩٥) S/2006/760.

(١٩٦) للاطلاع على مزيد المعلومات انظر الفرع ٣٣-باء من هذا الفصل ا لمتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

أخرى بتعاون حكومة الجمهورية العربية السورية والحكومة اللبنانية في التحقيق.

واستمع المجلس إلى إحاطة من رئيس اللجنة وإلى بيانين أدلى بهما ممثلا الجمهورية العربية السورية ولبنان.

وأوضح رئيس اللجنة في إحاطته أن التحقيق أحرز تقدما في ثلاثة مجالات ذات أهمية أولى، وهي تحقيقات الطب الشرعي وتحليل الاتصالات وإجراء المقابلات. وأشار أيضا إلى أن تعاون لبنان مع اللجنة ممتاز وأن تعاون الجمهورية العربية السورية مع اللجنة لا يزال حسن التوقيت وفعال ومرضيا بصفة عامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير[١٩٧].

ورحبت ممثلة لبنان بالتقدم المحرز في التحقيق وأوضحت أن الحكومة اللبنانية تعمل، بالتعاون مع وكيل الأمين العام للشؤون القانونية ومساعديه، على إنشاء محكمة ذات طابع دولي وأشارت إلى أن فكرة هذه المحكمة تحظى ”بالإجماع الواسع والأكيد في لبنان“[١٩٨].

وأوجز ممثل الجمهورية العربية السورية ما خلص إليه التقرير من أن حكومته واصلت التعاون مع اللجنة بصورة فعالة على جميع المستويات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأكد مجددا أيضا تخوف الجمهورية العربية السورية من قيام أطراف ثالثة باستخدام التحقيق لأغراض تختلف عما تنشده اللجنة من قبيل ممارسة الضغط على بلده. وعدّد كثير من الحالات التي تعاونت فيها الجمهورية العربية السورية مع اللجنة، ومنها، على سبيل المثال، اللجنة القضائية المخصصة التي أنشئت للإشراف على التعاون والتنسيق مع لجنة التحقيق والاستجابة لطلبات إجراء المقابلات وتقديم الوثائق في حينها[١٩٩].

وفي الجلسة ٥٥٦٩ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، التي دعيت ممثلة لبنان إلى المشاركة فيها، أدلى الرئيس (بيرو) ببيان باسم المجلس جاء فيه ضمن جملة أمور أن المجلس[٢٠٠]:

أدان بشكل قاطع اغتيال وزير الصناعة بيار الجميِّل في بيروت يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وهو رجل وطني كان رمزا للحرية والاستقلال السياسي في لبنان؛

وأدان أي محاولة تهدف لزعزعة الاستقرار في لبنان من خلال الاغتيال السياسي أو غيره من أعمال الإرهاب؛

ودعا جميع الأطراف في لبنان والمنطقة إلى ضبط النفس والتحلي بالمسؤولية عملا على تفادي المزيد من تدهور الأوضاع في لبنان؛

وحث جميع الدول على أن تتعاون بشكل كامل في الحرب على الإرهاب وفقا لقراراته ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٦٦ (٢٠٠٤) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)؛

ورحب بتصميم حكومة لبنان والتزامها بأن تقدم إلى العدالة من ارتكبوا ونظموا ودعموا هذا الاغتيال وغيره من الاغتيالات، وأكد تصميمه على دعم حكومة لبنان في مساعيها لهذا الغرض.

المقرر المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧ (الجلسة ٥٦٤٨): القرار ١٧٤٨ (٢٠٠٧)

في الجلسة ٥٥٩٧ المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين

(١٩٧) PV.5539، الصفحات ٢-٥.

(١٩٨) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(١٩٩) الصفحات ٥-٧.

(٢٠٠) S/PRST/2006/46.

العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بها التقرير السادس المقدم من لجنة التحقيق الدولية المستقلة[٢٠١]. ولاحظت اللجنة في تقريرها، في جملة أمور، أنها عادت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى لبنان بعد أن كانت قد انتقلت مؤقتا إلى قبرص في الفترة من ٢٢ تموز/يوليه إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ لأسباب أمنية، وأنها عملت في بيئة سياسية متقلبة شهدت اغتيال الوزير بيار الجميل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت اللجنة على بلورة الأدلة المجموعة من مسرح الجريمة، والتحقيق في الجناة المحتملين، وجمع الأدلة المتعلقة بجوانب القضية المتصلة بالروابط والسياق. وقدمت اللجنة أيضا المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية فيما يتعلق بقضية الجميل.

واستمع المجلس إلى إحاطة من رئيس اللجنة، تلاها بيانان أدلى بهما ممثلا الجمهورية العربية السورية ولبنان. وتناول رئيس اللجنة التقرير بالشرح وأشار إلى خروج مظاهرات كبيرة عقب اغتيال السيد الجميل وتواصل الخطاب السياسي المعقد الذي يحيط بإنشاء محكمة خاصة للبنان. وأكد رئيس اللجنة مجددا أن التحقيق في قضية الحريري ظل مركزا على بلورة أدلة مسرح الجريمة والتحقيق في أمر الجناة المحتملين وارتباط بعضهم ببعض. ورحب رئيس اللجنة بالتعاون من جانب الحكومة اللبنانية وأشار إلى أن اللجنة قد بدأت التحقيق في اغتيال السيد الجميل وأنها تنظر في وجود صلات محتملة بين تلك القضية وقضايا أخرى. ورحب رئيس اللجنة أيضا بتعاون الجمهورية العربية السورية الذي وصفه بأنه حسن التوقيت وفعال ومُرضٍ عموما. وأشار إلى أنه بالرغم من أن معظم الدول التي طلب منها التعاون مع اللجنة ردت بشكل إيجابي، فإن بعض الدول قدم ردود متأخرة أو ناقصة أدت إلى إعاقة أو إبطاء عمل اللجنة على عدة جبهات. وأعرب عن ثقته في أن تتلقى اللجنة التعاون الكامل والعاجل من جميع الدول خلال الفترة القادمة[٢٠٢].

وأعربت ممثلة لبنان عن ثقتها التامة في عمل اللجنة وقالت إن لبنان قدم جميع المساعدة اللازمة للتحقيق وقد وصل إلى المفترق الهام الذي سيقود إلى الكشف عن هوية الجناة وجلبهم إلى العدالة أمام محكمة دولية. ولاحظت أنه قد تم إعداد مشروع النظام الأساسي لتلك المحكمة[٢٠٣].

وشدد ممثل الجمهورية العربية السورية على المعلومات الإيجابية الواردة في التقرير بشأن الجهود الجارية التي تبذلها الجمهورية العربية السورية للوفاء بالتزاماتها والتعاون مع اللجنة. وأكد مجددا أن تعاون بلده يأتي انطلاقا من رغبته في كشف الحقيقة في جريمة الاغتيال وحذر من الجهود المبذولة بالنيابة عن أطراف ثالثة لتسييس الاستنتاجات التي لا صلة لها أبدا بالتحقيق. وطلب أيضا معرفة الدول الأعضاء العشر التي لم تمتثل بالكامل لطلبات اللجنة ودعاها إلى التعاون الكامل مع اللجنة[٢٠٤].

وفي الجلسة ٥٦٤٢ المعقودة في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام يحيل بها التقرير السابع المقدم من لجنة التحقيق الدولية المستقلة[٢٠٥]. ووجه الرئيس (جنوب أفريقيا) انتباه المجلس إلى رسالة

(٢٠١) S/2006/962.

(٢٠٢) PV.5597، الصفحات ٢-٥.

(٢٠٣) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٢٠٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٦-٧.

(٢٠٥) S/2007/150.

مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثلة لبنان تطلب فيها تمديد ولاية اللجنة حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٨[٢٠٦]. ولاحظت اللجنة في تقريرها، في جملة ما لاحظته، أنها ظلت تركز على هدفها الرئيسي المتمثل في التحقيق في قضية الحريري، وكذلك تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية في التحقيق في ست عشرة قضية أخرى، بما في ذلك اغتيال بيار الجميل. وقد أحرزت اللجنة تقدما في جمع أدلة جديدة وفي توسيع أشكال الأدلة المجمعة وفي إثبات أن الدافع الكامن وراء الجريمة يتصل بالأنشطة السياسية للسيد الحريري. ووصف رئيس اللجنة الحالة في لبنان بغير المستقرة ورحب بطلب الحكومة اللبنانية تمديد ولاية اللجنة لمدة سنة واحدة.

وأدلى ببيان كل من رئيس اللجنة وممثلة لبنان. وتناول رئيس اللجنة التقرير بالشرح وشدد على التقدم الهام الذي أحرز في مجالات عديدة من خلال مواصلة جمع المزيد من الأدلة في مسرح الجريمة، وتوسيع أشكال الأدلة المتعلقة بالجناة وبناء نواحي القضية المتعلقة بالروابط والسياق. وقال إن اللجنة واصلت تقديم الدعم للسلطات اللبنانية فيما يتعلق باغتيال الجميل عن طريق إجراء مقابلات وتحليل إفادات الشهود والاضطلاع بأعمال الطب الشرعي وتحليل الاتصالات وتمثيل أحداث مسرح الجريمة وإجراء التحليل التسياري. ورحب رئيس اللجنة أيضا بالتعاون المثمر من جانب لبنان ووصف التعاون مع الجمهورية العربية السورية بالمُرضي عموما. وأشار إلى أن اللجنة أفادت، في تقريرها السابق، بأن الردود على الطلبات قد جاءت متأخرة من عشر دول أعضاء ولكن تمت متابعة هذه الطلبات وأن جميع المسائل المتبقية قد تمت تسويتها بما يرضي اللجنة[٢٠٧].

وأشارت ممثلة لبنان إلى أنه في فترة السنتين التي انقضت منذ اغتيال رفيق الحريري، استمرت جرائم القتل والاغتيالات السياسية والهجمات الإرهابية في لبنان، وكل ذلك زاد من عزم اللبنانيين وإصرارهم على معرفة الحقيقة وإرساء العدالة. ورحبت بالتقدم الذي أحرزته اللجنة وطلبت تمديد ولاية اللجنة لمدة سنة واحدة[٢٠٨].

وفي الجلسة ٥٦٤٨ المعقودة في ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٧، أدرج المجلس مرة أخرى في جدول أعماله الرسالة المؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ التي يحيل بها التقرير السابع المقدم من اللجنة[٢٠٩]. ووجه الرئيس (جنوب أفريقيا) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثلة لبنان تطلب فيها تمديد ولاية اللجنة حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٨[٢١٠]. ووجه الرئيس أيضا انتباه المجلس إلى مشروع قرار؛ ٢١١ وقد طرح للتصويت، واعتمد بالإجماع ودون مناقشة بوصفه القرار ١٧٤٨ (٢٠٠٧) الذي قرر بموجبه المجلس جملة أمور منها[٢١١]:

مدد ولاية اللجنة حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وأعلن استعداده لإنهاء هذه الولاية قبل ذلك التاريخ إذا أفادت اللجنة بأنها أتمت تنفيذ ولايتها؛

وطلب إلى اللجنة أن تواصل تقديم تقارير إلى المجلس عن التقدم المحرز في التحقيق كل أربعة أشهر، أو في أي وقت تراه مناسبا.

---

(٢٠٦) S/2007/159.

(٢٠٧) S/PV.5642، الصفحات ٢-٥.

(٢٠٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٥-٦.

(٢٠٩) S/2007/150.

(٢١٠) S/2007/159.

(٢١١) S/2007/171.

المقـــــرر المـــــؤرخ ٣٠ أيار/مـــــايو ٢٠٠٧ (الجلسة ٥٦٨٥): القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧)

في الجلســـــة ٥٦٨٥ المعقـــــودة في ٣٠ أيـــــار/مايو ٢٠٠٧، وجه الرئيس (الولايات المتحدة) انتباه المجلس إلى رسالتين مؤرختين ١٥ أيار/مايو و ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧ على التوالي، موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام[٢١٢]، وإلى مشروع قرار مقدم من إيطاليا وبلجيكا وسلوفاكيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية[٢١٣].

وأحالت الرسالة الأولى رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة من رئيس الوزراء اللبناني يذكر فيها أن المأزق الذي حدث فيما يتعلق بإنشاء محكمة في لبنان مردّه رفض رئيس مجلس النواب الدعوة إلى عقد جلسة برلمانية للتصديق رسميا على النظام الأساسي للمحكمة وعلى الاتفاق الثنائي مع الأمم المتحدة رغم أن الأغلبية البرلمانية أعربت عن تأييدها للمحكمة. وقال رئيس الوزراء إن ما بُذل من مساع محلية للتصديق قد وصل من الناحية العملية إلى طريق مسدود وإنه على الرغم من تأييد أعضاء المعارضة المعلن لإنشاء المحكمة، فقد رفضوا أن يناقشوا ما لديهم من تحفظات إزاء النظام الأساسي المتفق عليه. ولذا فقد شدد على أن الحكومة اللبنانية تطلب إلى مجلس الأمن، على سبيل الاستعجال، أن يجعل المحكمة الخاصة أمرا واقعا. وأشار إلى أن اتخاذ مجلس الأمن قرارا ملزما بشأن المحكمة سيتفق مع الأهمية التي أولتها الأمم المتحدة لهذه المسألة منذ البداية، وأن مزيدا من التأخير في إنشاء المحكمة سيلحق أشد الضرر باستقرار لبنان وبالسلم والأمن في المنطقة[٢١٤].

أما الرسالة الثانية، فأحالت رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة من الرئيس اللبناني يشير فيها إلى رسالة رئيس الوزراء اللبناني، ويعرب فيها عن أسفه لأنه لجأ إلى المغالطات والتمويه على الحقائق لزج مجلس الأمن ”في ما يخرج عن أهدافه“، ويفيد أن رئيس الوزراء توخى ”السعي إلى نصرة فريق من اللبنانيين على فريق آخر“. وأوضح الرئيس أنه على الرغم من أنه كان أول من طالب إجراء تحقيق دولي، فإن إقرار المحكمة لم يتم وفقا لأحكام الدستور ذات الصلة بالموافقة على المعاهدات الدولية، بما في ذلك الحكم الذي ينيط برئيس الجمهورية دون سواه إحالة مشاريع القوانين إلى مجلس النواب. وأضاف أن الحكومة الحالية فقدت شرعيتها الميثاقية والدستورية عندما غاب عنها ”فريق كامل من طائفة وازنة“. وشدد على أن إقرار المحكمة مباشرة من قبل مجلس الأمن يشكل ”تجاوزا للآلية الدستورية“ وهذا ما يهدد ”بأوخم العواقب على استقرار البلاد والسلم الأهلي“[٢١٥].

وأدلى ببيان في تلك الجلسة معظم أعضاء المجلس وممثلة لبنان[٢١٦].

وذكر ممثل قطر أن وفده يؤيد إنشاء المحكمة الخاصة ومع ذلك يرى أن مشروع القرار المعروض على المجلس ينطوي على ”تجاوزات قانونية“. وأكد أن وفده كان على استعداد للنظر في مشروع القرار ولكن إصرار مقدمي

(٢١٢) S/2007/281 و S/2007/286.

(٢١٣) S/2007/315.

(٢١٤) S/2007/281، المرفق.

(٢١٥) S/2007/286، المرفق.

(٢١٦) لم يدل ممثلو غانا وبنما والكونغو ببيانات.

المشروع على تقديمه بموجب الفصل السابع من الميثاق، بالرغم من الطابع الملزم لجميع قرارات مجلس الأمن المتخذة بموجب المادة ٢٥[٢١٧]، أمر يتجاوز الهدف المحدد له وهو المصادقة على إنشاء المحكمة، ويمكن أن يهدد الاستقرار في البلد[٢١٨].

وعلّل ممثل إندونيسيا قراره بالامتناع عن التصويت قائلا بأن مشروع القرار يستند فعلا إلى طلب من الحكومة اللبنانية إلا أنه ينبغي للمجلس أن يراعي عدم وجود صوت موحد للقادة اللبنانيين. وذهب أيضا إلى أن مشروع القرار بصيغته الحالية يمكن أن يتجاوز الإجراءات الدستورية والعمليات الوطنية اللبنانية وأن المادة ٢ (٧) من الميثاق لا توفر للمجلس الأسس القانونية التي تجيز له أن يتناول مسائل هي أساسا داخلية في طابعها[٢١٩]. وشدد على أن التدخل القوي في العملية الدستورية الوطنية لا يخدم المصالح الكبرى للشعب اللبناني[٢٢٠].

وأعرب ممثل جنوب أفريقيا عن الأمل في أن تتمكن الأطراف اللبنانية من استخدام الفترة المحددة في مشروع القرار للتوصل طوعا إلى اتفاق بشأن إنشاء محكمة بدلا من أن يفرضها المجلس عليهم. بيد أنه قال إن من غير المناسب لمجلس الأمن أن يفرض هذا القرار على لبنان، لا سيما في إطار الفصل السابع من الميثاق، لأنه في ذلك يتجاوز الإجراءات التي يقتضيها الدستور اللبناني، ويغفل بالتالي ضرورة احترام سيادة لبنان. وأشار أيضا إلى أنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يبدو منحازا إلى طرف دون الآخر في السياسة الداخلية اللبنانية وأن قرارا بفرض المحكمة من دون موافقة جميع الأطراف المعنية سيؤدي إلى المساس بشدة بالاستقرار السياسي في لبنان. وحذر أيضا من السابقة التي سيرسيها مشروع القرار[٢٢١].

وشدد ممثل الصين على أن المحكمة الخاصة لن تؤدي دورا حقيقيا في الإسهام في إقامة العدالة وصون السلام والاستقرار إلا إذا حظيت بدعم شامل من جميع الفئات اللبنانية. وأعلن أن إنشاء المحكمة هو أساسا شأن لبناني داخلي. وأعرب عن قلقه من الاحتجاج بالفصل السابع من الميثاق لأنه يتجاوز أجهزة لبنان التشريعية من خلال اتخاذ قرار تعسفي بشأن تاريخ بدء نفاذ مشروع القرار. وحذر أيضا من أن يشكل مشروع القرار سابقة لتدخل مجلس الأمن في الشؤون الداخلية والاستقلال التشريعي لدول ذات سيادة[٢٢٢].

وشكك ممثل الاتحاد الروسي في مشروع القرار من الناحية القانونية نظرا لأن المعاهدة المبرمة بين الكيانين – لبنان والأمم المتحدة – لا يمكن بحكم طبيعتها أن يبدأ نفاذها على أساس مجرد قرار يتخذه طرف واحد فقط. وذكر أن ليس هناك مبررا للإشارة إلى الفصل السابع من الميثاق وأن مشروع القرار يمثل مساسا بسيادة لبنان. وأشار إلى أن الاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق لم يتم إلا بالنسبة للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا حيث أنهما تتعلقان بجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، أي الجرائم ذات الطابع الدولي. واختصاص المحكمة الخاصة

(٢١٧) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن المادة ٢٥ من الميثاق، انظر الفصل السابع، الجزء الثاني.

(٢١٨) S/PV.5685، الصفحتان ٢-٣.

(٢١٩) للاطلاع على مزيد من المعلومات عما دار من نقاش في هذه الجلسة فيما يتعلق بالمادة ٢ (٧) من الميثاق، انظر الفصل الثاني عشر، الجزء أولا – دال.

(٢٢٠) S/PV.5685، الصفحة ٤.

(٢٢١) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

(٢٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

للبنان لن يشمل تلك الجرائم لأنها عبارة عن هيئة مختلطة تشارك فيها الحكومة وتعمل على أساس الإجراءات الجنائية المطبقة في لبنان. وشدد على ضرورة الاستماع إلى آراء جميع اللبنانيين مؤكدا أنه من المستصوب الإشارة أيضا إلى رسالة الرئيس اللبناني، إضافة إلى رسالة رئيس الوزراء[٢٢٣].

ثم طرح الرئيس (جنوب أفريقيا) مشروع القرار للتصويت؛ واعتمد بأغلبية ١٠ أصوات مقابل لا شيء، وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت (الاتحاد الروسي وإندونيسيا وجنوب أفريقيا والصين وقطر)، بوصفه القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧) الذي قرر بموجبه المجلس جملة أمور منها:

قرر، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن يبدأ سريان أحكام الوثيقة المرفقة المتعلقة بإنشاء محكمة خاصة للبنان، بما في ذلك الضميمة الملحقة بها، اعتبارا من ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ما لم تقدم حكومة لبنان قبل ذلك التاريخ إخطارا بموجب المادة ١٩ (١) من الوثيقة المرفقة؛

وينبغي تحديد موقع مقر المحكمة بالتشاور مع الحكومة اللبنانية ويكون ذلك رهنا بإبرام اتفاق للمقر بين الأمم المتحدة والدولة التي تستضيف المحكمة؛

وطلب إلى الأمين العام أن يتخذ، بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية عند الاقتضاء، الخطوات والتدابير اللازمة لإنشاء المحكمة الخاصة في الوقت المناسب وأن يقدم تقريرا إلى المجلس عن تنفيذ هذا القرار في غضون ٩٠ يوما، وبعد ذلك بشكل دوري.

وبعد التصويت، تكلم ممثل فرنسا فرحب باتخاذ القرار الذي لاحظ أنه أتى استجابة لطلب من الحكومة اللبنانية وأنه سوف يدخل حيز النفاذ في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ما لم يتم التوصل إلى حل داخلي للأزمة. وأوضح أيضا أن القرار هام لأسباب ثلاثة هي: العدالة والسلام ومصداقية مجلس الأمن. وأكد أن المجلس يمكنه أن يفخر بأنه لم يقبل باستمرار المأزق[٢٢٤].

ووصف ممثل المملكة المتحدة القرار بأنه رد مدروس اتخذه المجلس بالطريقة الصحيحة استجابة لطلب قدمته الحكومة اللبنانية باتخاذ إجراءات للخروج من المأزق المستمر في إجراءات لبنان الداخلية. وأضاف أن القرار اتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل جعله ملزما وأن استعمال الفصل السابع لا ينطوي على أي دلالة أخرى[٢٢٥].

ووصف ممثل بيرو القرار بوصفه الطريق الوحيد للخروج من المأزق التشريعي المتعلق بإقامة المحكمة الخاصة للبنان. وأعرب عن أمله في أن يتوصل الأطراف في لبنان إلى حل داخلي قبل دخول القرار حيز النفاذ، وشدد على ضرورة ألا يشكل القرار سابقة تتجاوز نطاق هذه الحالة بعينها[٢٢٦].

وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن مجلس الأمن أظهر باتخاذه القرار التزامه بالعدالة ووضع حد للإفلات من العقاب وردع الاغتيالات السياسية في المستقبل. وكان من الأفضل لو أن اللبنانيين صدّقوا بأنفسهم على اتفاق المحكمة ونظامها الأساسي، ولكن جُربت جميع الوسائل الممكنة لإقناع رئيس مجلس النواب بتحمل مسؤوليته الدستورية عن عقد البرلمان بحيث يمكن اتخاذ إجراء نهائي بشأن المحكمة، ولكن بلا طائل[٢٢٧].

(٢٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٢٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٢٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٢٢٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٧-٨.

(٢٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

وأعرب ممثلو إيطاليا وبلجيكا وسلوفاكيا عن تأييدهم للقرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧)[٢٢٨].

وأعرب ممثل لبنان، في معرض ترحيبه بالقرار، عن شكره لكل من الدول التي صوتت لصالح القرار والدول التي امتنعت عن التصويت، إذ أكد الجميع بذلك من جديد التزامهم بأهمية مبدأ العدالة وبالحيلولة دون الإضرار بحرية لبنان وتقويض سيادته. وأكد من جديد أنه لم تدخر أي فرصة لإقرار المحكمة وفقا لأحكام الدستوري اللبناني إلا أن مجلس النواب لم يتمكن من الانعقاد لمناقشة إنشاء المحكمة رغم دغم الأغلبية لذلك. وشدد على أن القرار لا يعني ''انتصار فريق على آخر''، ولكن سيساعد على تعزيز سيادة القانون، ويوطد دعائم الديمقراطية، ويشكل رادعا للأعمال الإرهابية[٢٢٩].

القرار المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (الجلسة ٥٦٩٤): بيان من الرئيس

في الجلسة ٥٦٩٤ المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أدلى الرئيس (بلجيكا) ببيان باسم المجلس[٢٣٠] جاء فيه ضمن جملة أمور أن المجلس:

أدان إدانة قاطعة الهجوم الإرهابي الذي وقع في بيروت في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وأودى بحياة ما لا يقل عن تسعة أشخاص من بينهم عضو البرلمان وليد عيدو، وتسبب في إصابة عدة أشخاص آخرين؛

وأدان أي محاولة لزعزعة استقرار لبنان بوسائل منها الاغتيال السياسي أو غيره من الأعمال الإرهابية؛

وأهاب بجميع الأطراف في لبنان والمنطقة أن تتحلى بضبط النفس وبالمسؤولية من أجل الحيلولة دون زيادة تدهور الحالة في لبنان؛

وحث مجلس الأمن جميع الدول على أن تتعاون بالكامل في مكافحة الإرهاب وفقا لقراراته ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٦٦ (٢٠٠٤) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)؛

وطلب إلى الأمين العام أن يواصل متابعة الحالة في لبنان عن كثب وأن يقدم له تقارير منتظمة عن ذلك.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٧١٩ المعقودة في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧١٩ المعقودة في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس يحيل فيها التقرير الثامن المقدم من لجنة التحقيق الدولية المستقلة[٢٣١]. وفي هذا التقرير، ذكرت اللجنة، في جملة أمور، أنها أجرت استعراضا شاملا لكل ما لديها من معلومات وتحليلات واستنتاجات تتعلق بكل التحقيقات السابقة والحالية. وقد أحرزت اللجنة، على وجه الخصوص، بعض التقدم فيما يتعلق بهوية منفذ الهجوم الانتحاري الذي فجر الجهاز المنفجر اليدوي الصنع. ورحبت اللجنة أيضا بالتعاون بين الجمهورية العربية السورية ولبنان في التحقيق.

واستمع المجلس إلى إحاطة من رئيس اللجنة وإلى بيان أدلى به ممثل لبنان. وتناول رئيس اللجنة التقرير بالشرح وأكد الاستنتاجات التي خلصت إليها اللجنة فيما يتعلق بنوع وكمية المتفجرات المستخدمة في الاعتداء على رفيق الحريري، ونوع الجهاز الذي استخدم لتفجيرها والحاوية المستخدمة لنقل الجهاز المنفجر اليدوي الصنع، فضلا عن

(٢٢٨) المرجع نفسه الصفحة ٨.

(٢٢٩) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١.

(٢٣٠) S/PRST/2007/18.

(٢٣١) S/2007/424.

الظروف الدقيقة للتفجير. وأفاد بأن شاحنة الميتسوبيشي من طراز Canter التي استخدمت لنقل الجهاز المتفجر سرقت في اليابان قبل شحنها إلى الإمارات العربية المتحدة ومن ثم نقلت إلى شمال لبنان. وأشار رئيس اللجنة أيضا إلى أن التحقيق ضيق نطاق الدوافع المحتملة للاغتيال في التركيز على الأنشطة السياسية من قبيل اتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والأحداث التي أحاطت بتمديد ولاية الرئيس إميل لحود وتصور نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥. وأفاد أيضا بأن اللجنة تتعاون مع السلطات اللبنانية فيما يتعلق باغتيال النائب وليد عيدو وسبعة أشخاص آخرين في وسط بيروت في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ورحب بالتعاون بين الجمهورية العربية السورية ولبنان في التحقيق، بالإضافة إلى العديد من الدول الأخرى التي توفر الدعم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وذكر أن عددا من مجالات التحقيق قد تم حلها على نحو ترضى عنه اللجنة وأن قائمة قد وضعت بأسماء الأشخاص الذين قد يكونون متورطين في بعض جوانب الجريمة. وفي الختام، قال رئيس اللجنة إن من شأن هذه المعلومات أن تكون نقطة بداية مفيدة في الانتقال من مرحلة اللجنة إلى مرحلة المحكمة الخاصة للبنان[٢٣٢].

ومن ثم أشاد ممثل لبنان بالمهنية العالية للجنة ورحب بالتقدم الواضح الذي أحرزته في التحقيق. وتوجه بالشكر أيضا إلى اللجنة لتقديمها المساعدة إلى السلطات اللبنانية بشأن الجرائم والاغتيالات الإرهابية التي أعقبت اغتيال رفيق الحريري[٢٣٣].

(٢٣٢) PV.5719، الصفحات ٢-٥.

(٢٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

المقرر المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (الجلسة ٥٧٤٧): بيان من الرئيس

في الجلسة رقم ٥٧٤٧ المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أدلى الرئيس (فرنسا) ببيان باسم المجلس جاء فيه ضمن جملة امور ان المجلس[٢٣٤]:

أدان بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع في بيروت في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وأودى بحياة ما لا يقل عن سبعة أشخاص، من ضمنهم النائب أنطوان غانم؛

وأدان جميع الاغتيالات التي استهدفت الزعماء اللبنانيين، بما في ذلك منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وطالب بالكف فورا عن اللجوء إلى التخويف والعنف ضد ممثلي الشعب اللبناني والمؤسسات اللبنانية؛

ودعا إلى إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة؛

وأكد من جديد دعمه الكامل لكل الجهود التي تبذل في لبنان من أجل مكافحة الإرهاب، وترسيخ دعائم المؤسسات الديمقراطية عبر الحوار الوطني، ومواصلة بسط سلطة الحكومة اللبنانية على جميع أنحاء الأراضي اللبنانية.

المداولات التي دارت في الجلسة ٥٧٩٠ المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٩٠ المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن يحيل بها التقرير التاسع المقدم من لجنة التحقيق الدولية المستقلة[٢٣٥]. وفي هذا التقرير، ذكرت اللجنة، في جملة أمور، أن وتيرة أنشطة اللجنة وتقدمها كان

(٢٣٤) S/PRST/2007/34.

(٢٣٥) S/2007/684.

مشجعين وسمحا للجنة بالتوصل إلى فهم مرضٍ بشأن عدد من مجالات التحقيق. وأكد التقرير التاسع الكثير من النتائج التي توصل إليها التقرير السابق وقدم وصفا أكثر تفصيلا عن هوية منفذ الهجوم الانتحاري؛ فقد حددت فرضية أساسية منطقة معينة من الشرق الأوسط يعتقد أن الرجل المجهول الهوية ينتمي إليها؛ وقد تعرض منفذ الهجوم الانتحاري لنوع محدد من مادة الرصاص ربما بسبب وجوده قرب ذخائر عسكرية، الأمر الذي يشير إلى أنه كان يعيش قريبا إما من منطقة نزاع أو من منطقة تستخدم فيها الأسلحة بشكل منتظم. وبيّنت اللجنة أيضا المساعدة التي تقدمها إلى السلطات اللبنانية في ١٨ قضية أخرى والطريقة التي تترابط فيها هذه القضايا، وأفادت بأن الجناة لا يزال لديهم قدرات عملياتية متطورة وواسعة النطاق في بيروت.

واستمع المجلس إلى إحاطة من رئيس اللجنة وإلى بيان أدلى به ممثل لبنان. وتناول رئيس اللجنة التقرير بالشرح فأشار إلى أن اللجنة كانت نشطة في الربط بين القائمة المتزايدة من القضايا من قبيل اغتيال النائب أنطوان غانم في ١٩ أيلول/سبتمبر، وهو النائب السادس الذي قتل في لبنان منذ عام ٢٠٠٥. وفيما يتصل بالروابط بين قضية الحريري والقضايا الثماني عشرة الأخرى، أشار رئيس اللجنة إلى احتمال وجود قواسم مشتركة بين طابع الهجمات، وطريقة التنفيذ، وخلفيات الضحايا والدوافع الممكنة. وأوضح أن اللجنة أحرزت تقدما أيضا في عدة مجالات رئيسية من قضية الحريري، بما في ذلك الوقائع المحيطة بالرجلين اللذين اشتريا شاحنة الميتسوبيشي التي استخدمت في الهجوم؛ والمنطقة الجغرافية التي ينتمي لها منفذ الهجوم الانتحاري؛ وكيفية دخوله إلى لبنان؛ والوقائع المتعلقة بحاوية الجهاز المنفجر اليدوي الصنع والآلية المستخدمة في إطلاق التفجير؛ والمعلومات المتعلقة بالجناة المحتملين. ورحب رئيس اللجنة بالتعاون بين الجمهورية العربية السورية ولبنان وأوضح أن اللجنة تعمل على تأمين عملية انتقال سلسة إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان[٢٣٦].

ورحب ممثل لبنان بالتقدم الذي أحرزته اللجنة. وشدد خصوصا على أن أخطر نقطة تكمن في التحقيقات التي أثبتت أن الجناة لا يزالون قادرين على التنقل السريع في بيروت كما لا تزال لديهم قدرات عملياتية واسعة ومتطورة[٢٣٧].

المقرر المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (الجلسة ٥٨٠٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٥ ٨٠٠ المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أدلى الرئيس (إيطاليا) ببيان باسم المجلس(٢٣٨) جاء فيه ضمن جملة أمور أن المجلس:

أدان بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في بعبدا، لبنان، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وأدى إلى مصرع العميد فرنسوا الحاج في الجيش اللبناني وإلى مقتل وإصابة عدة أشخاص آخرين؛

وأعرب عن عميق تعاطفه وتعازيه لأسر الضحايا والجيش اللبناني والحكومة اللبنانية؛ وأعرب عن إدانته الشديدة لهذه المحاولة الرامية إلى زعزعة استقرار المؤسسات اللبنانية، ويتعلق الأمر في هذه الحالة الخاصة بالجيش اللبناني؛

وأكد من جديد إدانته جميع الاغتيالات التي استهدفت القادة اللبنانيين، وبخاصة التي حصلت منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وطالب بالإنهاء الفوري لاستخدام الترهيب والعنف ضد ممثلي الشعب اللبناني والمؤسسات اللبنانية؛

---

(٢٣٦) PV.5790، الصفحات ٢-٦.

(٢٣٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٧-٨.

(٢٣٨) S/PRST/2007/47.

وشدد على أن محاكمة مرتكبي هذه الجريمة البشعة ومنظميها وممولیها تكتسي أهمية بالغة، وأعرب عن عزمه على تقديم الدعم إلى الحكومة اللبنانية في ما تبذله من جهود وتبديه من تعهد تحقيقا لهذه الغاية؛

وأشار إلى دعمه جهود الأمين العام الرامية إلى إنشاء المحكمة الخاصة للبنان في موعدها باعتبارها وسيلة لإنهاء الإفلات من العقاب في لبنان ولمنع حصول مزيد من الاغتيالات فيه؛

وشدد على أنه لا ينبغي لأي محاولة لزعزعة استقرار لبنان أن تحول دون إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، دون إبطاء، بما يتفق وقواعد الدستور اللبناني، دون أي تدخل أو تأثير أجنبي وفي ظل الاحترام الكامل للمؤسسات الديمقراطية.

هاء – تقرير الأمين العام عن الشرق الأوسط

المقرر المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٥٨٤): بيان من الرئيس

في الجلسة ٥٥٨٤ المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الشرق الأوسط[٢٣٩]. ولاحظ الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، أن عدم الاستقرار السائد في الشرق الأوسط شكل أكبر تحد إقليمي للسلم والأمن الدوليين، وأن عدم التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي – الإسرائيلي لا يزال، على وجه الخصوص، يشكل المصدر الرئيسي للإحباط وعدم الاستقرار في المنطقة. وأوضح أن خريطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية[٢٤٠] لا تزال هي الوثيقة الوحيدة على مدار السنوات الأخيرة التي قبلها القادة الفلسطينيون والإسرائيليون على حد سواء، بالإضافة إلى الدول العربية ومجلس الأمن. وناشد الأمين العام المجتمع الدولي التوصل إلى استجابة بناءة للتحدي الذي تطرحه الخيارات الديمقراطية للشعوب في المنطقة، ودعا إلى تعزيز الوجود الدولي في الميدان. واختتم تقريره بالإشارة إلى أن ثمة حاجة إلى تناول المنطقة وشواغلها ككل رغم أن التقدم المحرز في مسار ما ينبغي ألا يكون مرهونا بالتقدم في آخر.

واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الأمين العام، قدمت في أعقابها بيانات أدلى بها جميع الدول الأعضاء في المجلس، فضلا عن ممثل إسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين.

وتناول الأمين العام تقريره بالشرح قائلا إن الحالة في الشرق الأوسط هي أخطر مما كانت عليه لفترة طويلة جدا. وقال إن انعدام الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بلغ مستويات جديدة، وبخاصة بسبب استمرار النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية وكذلك الهجمات الصاروخية من غزة إلى جنوب إسرائيل. وأشار إلى أن الوضع في لبنان لا يزال غير مستقر بالنظر إلى مجموعة متنوعة من العوامل الداخلية والخارجية؛ وأن الجولان السوري المحتل لا يزال تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ وأن العراق يواصل تخبطه ”في أوحال عنف لا هوادة فيه“؛ وأن الأنشطة النووية لجمهورية إيران الإسلامية تشكل مصدر قلق جديد في المنطقة. ولاحظ الأمين العام أن الغاية القصوى من جهود السلام تتمثل في ”إنشاء دولتين، إسرائيل وفلسطين، داخل حدود آمنة ومعترف بها ومتفاوض بشأنها على أساس الحدود التي كانت قائمة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧“. واختتم كلمته بالإشارة إلى أن ”بالإمكان التوفيق بين المطامح الأساسية للشعبين كليهما“ وأن خريطة الطريق، التي أيدها مجلس الأمن في

(٢٣٩) S/2006/956.

(٢٤٠) S/2003/529، المرفق.

قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣)، لا تزال المرجع الذي يجب أن يركز عليه أي مسعى لإعادة تنشيط جهد سياسي[٢٤١].

وأدلى معظم المتكلمين ببيانات تأييدا لاقتراح السلام الوارد في خريطة الطريق الذي يتوخى وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. كما اتفق معظم المتكلمين أيضا على أن حل المشكلة في الشرق الأوسط يجب أن يكون شاملا ويراعي مصالح جميع الدول في المنطقة وشواغلها.

وأيد عدة متكلمين اقتراحا لعقد مؤتمر دولي للسلام، على غرار مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، بهدف مواصلة الدفع قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط[٢٤٢]. وأعرب عدة متكلمين أيضا عن الأسف لعدم تمكن الجانبين من تسوية المسألة الحساسة المتعلقة بالإفراج عن الجنديين الإسرائيليين الأسيرين واعتقال فلسطينيين في إسرائيل[٢٤٣]. ورحب عدة متكلمين باتفاق لوقف إطلاق النار تم التوصل إليه بين إسرائيل والفلسطينيين في قطاع غزة وذكروا أنه ينبغي توسيع نطاقه ليشمل الضفة الغربية[٢٤٤].

وعدّد المراقب الدائم لفلسطين العناصر الأساسية للسلام في الشرق الأوسط كما يلي: قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأوضح أن المشكلة الرئيسية هي انعدام الإرادة السياسية للمجتمع الدولي فيما يتعلق بتطبيق القرارات ذات الصلة وتنفيذها. وذكر أيضا أن ”استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية“ يشكل عامل انفجار أجج النزاع وأدى إلى كل أشكال العنف بما في ذلك الإرهاب، ودعا إلى إيفاد قوة دولية إلى المنطقة لمراقبة وقف إطلاق النار بين إسرائيل والفلسطينيين. واختتم حديثه بالإشارة إلى أن القضية الفلسطينية في صلب الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للمشكلة الفلسطينية[٢٤٥].

وذكر ممثل إسرائيل أن البعض أخطأ بوصف الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بأنه مصدر لانعدام الاستقرار في المنطقة كلها. وأوضح أن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني جاء، على العكس من ذلك، نتيجة للتطرف والراديكالية في المنطقة وليس سببا لهما. ورحب بصيغة السلام كما وردت في خريطة الطريق ولكنه شدد على الفرق بين المعتدلين والمتطرفين في المنطقة. وفي هذا السياق، أكد مجددا الشروط الثلاثة التي وضعها المجتمع الدولي لحماس وهي: الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والالتزام بالاتفاقات السابقة. وشدد

(٢٤١) S/PV.5584، الصفحات ٢-٧.

(٢٤٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والصفحة ١٧ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٣ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٢٦ (الكونغو)؛ والصفحة ٢٧ (فرنسا)؛ والصفحات ٢٨-٣٠ (غانا).

(٢٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٦ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٩ (سلوفاكيا)؛ والصفحة٢٣(الأرجنتين) ؛ والصفحة ٢٦(فرنسا)؛ والصفحة٢٨ (الدانمرك)؛ والصفحة ٣٢ (اليابان). ودعا ممثل المملكة المتحدة (الصفحتان ٢٣-٢٥)، وممثل الولايات المتحدة (الصفحتان ١٩-٢١) إلى الإفراج عن أسرى الحرب الإسرائيليين المختطفين، ولكنهما لم يشيرا إلى الفلسطينيين المعتقلين في إسرائيل.

(٢٤٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٥ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٧ (سلوفاكيا)؛ والصفحة ٢٣ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ٢٦-٢٧ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٧ (الدانمرك)؛ والصفحة ٢٩(غانا)؛ والصفحة ٣٢(اليابان)؛ والصفحة ٣٥ (بيرو).

(٢٤٥) المرجع نفسه، الصفحات ٩-١١.

أيضا على ضرورة إصرار المجتمع الدولي على التنفيذ التام للقرارين ١٥٥٩(٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) لضمان إنهاء ''دولة حزب الله تماما داخل الدولة''. وخلص إلى أنه رغم فك الارتباط من قطاع غزة العام الماضي، الأمر الذي أثبت التزام إسرائيل بعملية السلام، فإن السبب في المأزق الحالي التي تمر به مفاوضات السلام هو ''عدم وجود شريك مناسب على الجانب الآخر لمواجهة بذور التطرف ولاحتضان الاعتدال''[٢٤٦].

وأبدى ممثل الاتحاد الروسي أسفه لتدهور الأوضاع في الشرق الأوسط، وقال إن ذلك خلف أثرا سلبيا جدا على الاستقرار والأمن الدوليين. وقال أيضا إن الأوضاع في الشرق الأوسط ''تتسم بخلل خطير، وأن هذا المنحى يتزايد بصورة مؤسفة''. وذكر أن المنطقة تحتاج إلى نهج متكامل ومتعدد الأطراف من أجل تحقيق السلام، وأن الخطوات الأحادية ولا سيما تلك التي تنطوي على استخدام القوة لا يسعها إلاّ أن تزيد الصراع تفاقما. ودعا إلى تشكيل حكومة ائتلاف فلسطينية جديدة تؤيد مبادئ خريطة الطريق، وأكد أن الهدف الاستراتيجي لعملية السلام يتمثل في إنشاء ''دولة فلسطينية سيادية وديمقراطية ومتصلة جغرافيا، تتواجد إلى جانب إسرائيل بأمن وسلام''[٢٤٧].

وأكد ممثل الولايات المتحدة مجددا التزام بلده بالحل القائم على وجود دولتين في فلسطين، وأعرب عن خيبة أمله إزاء القرارات ''المسيَّسة والمتحيزة'' التي ناقشها مجلس الأمن والجمعية العامة، الأمر الذي لم يمكن من إحراز أي تقدم نحو الحل القائم على وجود دولتين وفقا لخريطة الطريق. وشدد على أن دور المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، يجب أن يكون المساعدة على تهيئة مناخ يمكن الطرفين من الاجتماع معا لحل خلافاتهما. وأبرز الجهود العديدة التي بذلتها الولايات المتحدة لتيسير إصلاح قطاع الأمن في السلطة الفلسطينية وتحسين الوصول إلى قطاع غزة والضفة الغربية وفيما بينهما. وأوضح أن الحرب التي بدأها حزب الله في تموز/يوليه سلطت الضوء على ضرورة نزع سلاح الميليشيات في لبنان – التي تستخدمها الدول الخارجية أداة للتأثير على الوضع في المنطقة – وأضاف أن الولايات المتحدة تؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية لإعادة بسط سيادتها على كامل أراضيها[٢٤٨].

وقال ممثل الأرجنتين إن بعض الممارسات الإسرائيلية أثرت سلبا على آفاق السلام في المنطقة. وشملت هذه الممارسات توسيع نطاق المستوطنات، وبناء جدار فصل في الضفة الغربية، وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون، والاستخدام المفرط للقوة، والاعتقالات التعسفية لمسؤولين فلسطينيين وأعضاء في المجلس التشريعي، وخنق الاقتصاد في قطاع غزة. ومن ناحية أخرى، ذكر أن عجز الفلسطينيين أو عدم رغبتهم في الحفاظ على السلام والنظام في غزة، ومنع مواصلة شن الهجمات الصاروخية على إسرائيل، وإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، وإصلاح مؤسساتهم، واستئصال الفساد، ومكافحة التطرف العنيف لا تساعد على إيجاد الثقة في إسرائيل فيما يتعلق بضرورة التفاوض مع نظير فلسطيني[٢٤٩].

وأيد ممثل المملكة المتحدة دعوة المجموعة الرباعية إلى تشكيل حكومة فلسطينية تلتزم بالمبادئ الثلاثة المتمثلة في نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات السابقة.

(٢٤٦) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٤.

(٢٤٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٥-١٧.

(٢٤٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٩-٢١.

(٢٤٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢-٢٣.

وأعرب عن قلقه البالغ إزاء الأحداث الأخيرة التي وقعت في بيت حانون وقُتل فيها العديد من المدنيين الفلسطينيين، وكذلك إطلاق صواريخ القسام من غزة على جنوب إسرائيل. كما أشار على إسرائيل بتجميد جميع أنشطة الاستيطان[٢٥٠].

ودعا ممثل فرنسا أيضا إلى تشكيل حكومة فلسطينية تقبل بمبادئ المجموعة الرباعية، وشجع إسرائيل على وقف أنشطتها الاستيطانية والامتناع عن القيام بأي عمل أحادي الجانب يمكن أن ينسف إمكانات إنشاء دولة فلسطينية لها مقومات البقاء على الصُعد السياسي والاقتصادي والجغرافي[٢٥١].

وقال ممثل الصين إن الأحداث في الشرق الأوسط متشابكة ويؤثر كل منها بالآخر ولا يمكن لأي بلد التصدي لها بمفرده. ورحب بالجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لتشكيل حكومة وحدة وطنية واستعداد إسرائيل للدخول في محادثات السلام. وأشار إلى أن فشل مجلس الأمن في إيجاد حل للمشاكل في الشرق الأوسط ”من أقدم البنود المدرجة في جدول أعماله وأكبر مسبب للصداع لمجلس الأمن“، أثر بصورة سلبية على دور المجلس وهيبته[٢٥٢].

(٢٥٠) المرجع نفسه، الصفحات ٢٣-٢٥.

(٢٥١) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٦-٢٧.

(٢٥٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٣-٣٤.

ثم أدلى الرئيس (قطر) ببيان باسم المجلس[٢٥٣] جاء فيه ضمن جملة أمور أن المجلس:

أعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة في الشرق الأوسط وإزاء عواقبها الخطيرة على السلم والأمن، وشدد على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة؛

وأكد عدم إمكانية إيجاد حل عسكري لمشاكل المنطقة وأن التفاوض هو الطريق الوحيد الذي تصلح لإحلال السلام والازدهار لشعوب الشرق الأوسط؛

وأعرب عن قلقه البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية ودعا إلى توفير المساعدة في حالات الطوارئ إلى الشعب الفلسطيني من خلال الآلية الدولية المؤقتة والمنظمات الدولية وغيرها من القنوات الرسمية؛

وأكد من جديد دعوته لحكومة السلطة الفلسطينية قبول المبادئ الثلاثة للجنة الرباعية؛ وأكد مجددا الدور الهام للجنة الرباعية وتطلع إلى استمرار مشاركتها الفعالة؛

وأعرب مجددا عن أهمية وضرورة تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط استنادا إلى جميع قراراته ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومرجعيات مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

(٢٥٣) S/PRST/2006/51.